



PROVISIONAL

A/34/FV.25  
10 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك — ورك

يوم الاثنين ، ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠

الرئيس : السيد سالم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )  
ثم : السيد فيرينوفيتش ( جمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية )  
ثم : السيد ماكينا ( ليسوتو )

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ] :

أقيت كلمة من :

السيد هودول ( سيشيل )

— خطاب سعادة السيد أبل أليير ، نائب رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ] :

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

79-72344/A

أ- 1

ألقيت الكلمات من :

- السيد فرنانديس سافيندرا ( بوليفيا )
- السيد كيتشا ( جمهورية الكاميرون المتحدة )
- السيد شيسانو ( موزامبيق )
- السيد رودريغيس بورث ( السلفادور )
- السيد بن يحيى ( الجزائر )

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد هودول (سيشيل) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اود أولاً وقبل كل شيء ، باسم وفد سيشيل وباسمي شخصيا ، ان أهنيكم بحرارة لانتخابكم الاجماعي لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويشعروند سيشيل بسعادة عميقة لأن يراكم ترأسون هذه الدورة وذلك لسببين ، من جهة ، فانتم من دولة مجاورة وصديقة ، وهي جمهورية تنزانيا المتحدة ، التي تعقد معها سيشيل علاقات تعاون وثيقة الصلة ؛ ومن جهة أخرى ، فانتم ايها الرفيق سالم احمد سالم ، خلال سنوات عديدة ، وداخل لجنة الاربعة والعشرين ، التي كنتم ترأسونها ، فقد دافعتم دون كلل أو ملل عن قضية الاستقلال وحق تقرير المصير لشعب سيشيل. وقد أصبحت سيشيل الآن جمهورية حرة ومستقلة ؛ وأود أن أعرب جهارا عن ثنائي لكم .

اننا نعلم ، وكما برهنت التجارب ، انكم سوف تتحملون بكفاءة هذا المنصب الرفيع وتقومون بالمهام الحساسة التي عهدت اليكم ، كما نلتزم لكم بالتعاون التام من قبل وفد سيشيل .

أجد سعادة أيضا أن أتوجه بالشكر العميق الى الأمين العام للمنظمة ، السيد كورت فالدهايم ، على اهتمامه الدائم بكل ما يتعلق بمصير منظمنا وبصفة خاصة ، الاهتمام الذي أظهره تجاه بلادى خلال العام المنصرم . وأود أن أؤكد هنا انه نتيجة للقرار ١٢٩/٣٣ بتاريخ ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ الصادر عن الجمعية العامة والخاص بتقديم المساعدة الى سيشل فان الامين العام قد اتخذ تدابير من أجل أن ترسل الى سيشيل خلال شهر ايار/ مايو ١٩٧٩ ، بعثة مكلفة بالحصول على معلومات تتعلق بالتقدم الذى حدث في تنفيذ البرنامج الخاص للمساعدات الاقتصادية . وان تقرير هذه البعثة سوف يطرح علينا خلال هذه الدورة ، ويدخل في اطار البند ١٢ من جدول أعمال اللجنة الثانية .

أود أن أتوجه بالتهنئة لدولة سانت لوسيا العضو الجديد الذى قبل في منظمة الامم المتحدة ، ويود وفد بلادى أن يعرب أيضا عن امتنانه للرئيس السابق السيد ايداليسيو ليفانو . ان سيشيل دولة صغيرة ، دولة تنتمي الى العالم الثالث ، وهي دولة فقيرة قد حصلت على استقلالها مؤخرا . ان شعب سيشيل هو شعب ثورى ، ومنذ ٥ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، قد اختار طريق التنمية الاشتراكية . اننا تطوريون نتمسك باستقلالنا بحزم وبمبادئ عدم الانحياز . وفيما يتعلق بالمسائل الهامة للسياسة الدولية التي يواجهها عالمنا اليوم فان مواقفنا حازمة وصريحة ، وتفرضها مبادئ العدالة ، والمساواة بين الشعوب واحترام ارادة الشعوب التي تعرب عنها بحرية . اننا متشددون في مناهضتنا للامبريالية ، والاستعمار ، والعنصرية ، والصهيونية والفاشية . اننا نشعر بقلق عميق للوضع القائم في الجنوب الافريقي حيث انه في هذه المنطقة من العالم فان الامبريالية قد تحالفت مع العنصرية لكي تستغل بصورة أفضل وبطريقة مخزية ملايين من أشقائنا الأفارقة .

ان الجبهة الوطنية في زانزبار ، وعلى عكس ما يدعى الامبرياليون هي الممثل الشرعي الوحيد لتطلعات شعب زانزبار . ان المفاوضات تجري في لندن حاليا . ان هدفها الوحيد والمشروع هو نقل السلطة الفعلي الى الأغلبية الافريقية . وقد أظهرت الجبهة الوطنية نية حسنة كبيرة بقبولها الاشتراك ، والجلوس على نفس منضدة سميث العميل ومعاونيه ميزوريوا . ومع ذلك فان كل شي يدفعنا الى الاعتقاد أن سميث وميزوريوا وحلفائهما ليسوا مخلصين في مساعيهم ، واننا كانوا

مخلصين حقا لكانت غاراتهم الجوية القاتلة قد توقفت من زمن عن القصف اليومي لبعض المناطق وقتل السكان في موزامبيق . اننا ندين هذه العمليات المشينة ضد شعوب الدول الشقيقة في موزامبيق ، واننا نكرر اننا مقتنعون بأن سميث وميزورويو لا يريدان أى تسوية سلمية . ويجب أن نضع من يقائنا حتى لا يتحول مؤتمر لندن الذى يديره عملاء الالمبريالية الى مناورة لاضفاء الشرعية على النظام العميل والعنصرى لسميث وميزورويو لكي يؤدى في النهاية الى عزلة الجبهة الوطنية . ولا ننسى هنا في واقع الأمر النتيجة الوحيدة لمؤتمر لندن التي نألمها ويقبلها الالمبرياليون وحلفاؤهم .

ان شعب ناميبيا هو ضحية لأسوأ الالهانات من النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ان منازمتنا تتمسك أخلاقيا بأن تتخذ عقوبات شديدة ضد جنوب افريقيا وأن تحترم هذه القرارات ولو عن طريق استخدام القوة . ان هذا النظام يحقر بوقاحة قرارات الامم المتحدة ، أى القرارات التي نعتمدها نحن . ودون رادع أو عقاب فان القوات العنصرية لجنوب افريقيا تحتل جزءا من أراضي ناميبيا ، ودون رادع أيضا فان نظام بريتوريا يضع عوائق أمام التسوية المقترحة من جانب الامم المتحدة ، وهي التسوية التي نقترحها نحن ، وهذا هو الحل الذى يسمح لشعب ناميبيا بأن يحصل على سيادته الوطنية بطريق سلمي .

ان منازمتنا مذنبه لأنها بعدم فاعليتها تؤيد احتلال ناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، والجرائم البشعة التي يرتكبها العنصريون ضد شعب ناميبيا . ولسوء الحظ ، فان حكومة جنوب افريقيا لها حلفاء أقوىاء بيننا ، هذا هو سبب الجبن الذى تعاني منه منازمتنا تجاه مصير أشقائنا في ناميبيا . ان شعب سيشل يكرر هنا تضامنه الثابت مع منظمة سوابو ، وقد قرر أن يعرب عن هذا التضامن في الواقع ، بتقديم مساعدات مادية على قدر امكانياتنا المتواضعة وعلى قدر مواردنا البسيطة .

ان جنوب افريقيا لا تعتبر معقلا للعنصرية فحسب ، ولكن للراسمالية والالمبريالية . وفي بلاد الفصل العنصرى فان الالمبريالية تتقمص شخصية العنصرية ، والالمبريالية تتحالف مع العنصرية

لكي تستغل بصورة أفضل الجماهير الافريقية العاملة . اننا نعلم من هم الحلفاء الطبيعىون لنظام الفصل العنصرى ، ونعرف أيضا من أى بلد تأتي الاستثمارات الضخمة التي تغذى جنوب افريقيا وتسمح بتحقيق أرباح خيالية ، ولهذا السبب فاننا نقول لكي يصبح النضال ضد العنصرية فعّالا حقا ينبغي أن يتم النضال في نفس الوقت ضد الامبريالية . علينا أن نقضي على هياكل الامبريالية في جنوب افريقيا وبهذا فاننا نقضي على هياكل العنصرية بأن العنصرية لن يكون لها مكان في مجتمع تم القضاء فيه على استغلال الانسان عن طريق أخيه الانسان .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، نحن فخورون بأن نعلن انه منذ استقلالنا فان سيشيل قد قدمت دعمها الاخوي غير المشروط للشعب الصحراوي الباسل الذي يكافح من اجل استقلاله تحت قيادة جبهة البوليساريو الطليعية . لقد اعترفنا فعلا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منذ عامين ، واننا نهنيء موريتانيا على قرارها الشجاع بالاقلاع عن اية ادعاءات على اراضي هذه الدولة . واننا نأسف ، مع ذلك ، للسياسة التوسعية للقادة المغاربة ونرجو سلطات الرباط ان تعيد النظر في سياستها تجاه الصحراء الغربية .

وفي الشرق الأوسط ، تزداد الأزمة خطورة ، والامن الدولي مهدد بسبب السياسة العدوانية والتوسعية التي تتبعها اسرائيل . وتتدخل سياسات حكومتي واشنطن والقاهرة التي تعاند في الاحتفاظ بموقف معاد ، بصورة اكبر ، لحقوق الشعب الفلسطيني وللانسحاب التام غير المشروط لاسرائيل من جميع الاراضي المحتلة . ان هذه السياسة تتعارض مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز في هذا الصدد . ولهذا السبب ، فان وفد سيشيل يستنكر بشدة اتفاقات كامب ديفيد التي تشكل خيانة واضحة للقضية العربية ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . ويؤكد لنا البعض ان مصر قد وقعت معاهدة جزئية للسلام مع اسرائيل ، ولكن من الذي اعطى مصر ولاية او تفويضا ان تتصرف في اراضي لا تمتلكها ، وأن تتفاوض باسم الشعب الفلسطيني وباسم الأمة العربية ؟ ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ونحن نؤكد هنا انه من الناحية القانونية فان هذه الاتفاقات المزعومة لكامب ديفيد لاغية وباطلة .

ان جعل المحيط الهندي منطقة منزوعة السلاح هو موضوع يقلق بلادى بصفة خاصة . ان وعي شعوب المنطقة بأشكال وأخطار استراتيجيات الامبريالية يزداد باستمرار منذ سنوات عديدة . ان الكفاح من اجل جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام ، يرتبط بالمصالح الاساسية العاجلة وعلى المدى الطويل لجميع الجزر والبلدان الساحلية في المحيط الهندي .

ولهذا السبب ، فاننا نكرر ، مرة اخرى ، نداء هنا من اجل القضاء على جميع القواعد العسكرية والبحرية الاجنبية وبصفة خاصة قاعدة ديفوفارسيا وحظر جميع التفجيرات النووية في منطقتنا ، ومن اجل الانسحاب المتبادل ، الذي يتم عن طريق التشاور ، لجميع الأنشطة العسكرية للبلدان غير الساحلية كمرحلة نهائية للقضاء على القواعد العسكرية .

ومنذ وقت قريب ، فان كلا من بلدان منظمة الوحدة الافريقية خلال اجتماع القمة في مونروفيا ، وبلدان عدم الانحياز خلال اجتماع القمة في هافانا قد اعتمدت مرة اخرى اعلانا يطالب جميع الدول بأن تجعل من المحيط الهندي منطقة سلام ، دون اية منافسة ، وأن تحظر اذخال اية اسلحة نووية وذرية اليه . ان رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في هذين الاجتماعين قد وجهوا نداء ايضا الى الجمعية العامة للامم المتحدة لكي تدعو الدول الكبرى ، المستخدمة الاساسية للمحيط الهندي ، لكي تشترك مع الدول الساحلية داخل اللجنة الخاصة الموسعة من اجل عقد وتنظيم مؤتمر للأمم المتحدة لجعل المحيط الهندي منطقة سلام طبقا للقرار ٣٢٥٩ ( د - ٢٩ ) وللقرار ٣٤٦٨ ( د - ٣٠ ) اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة .

وفي شهر آذار/مارس من هذا العام ، وفي رسالة وجهت الى البيت الابيض ، فان الرئيس رينيه قد رجا الرئيس كارتر ان يقلع عن انشاء قاعدة بحرية جديدة للأسطول السابع في مندلقتنا ، وقد اوضح مايلي :

” لأن هذا الوجود من شأنه ان يزيد من التنافس بين الدول الكبرى ، وهذا

يهددنا عن سياسة تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام ” .

واننا نحث الدول الكبرى ألا تتجاهل جميع هذه النداءات حيث ان هذا في صالحها ايضا كما هو في صالحنا .

وفيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا ، فان وفد بلادي لا يفهم كيف يتسنى لأحد أن يصر على الدفاع عن ممثلي حكومة قد سقطت الآن ، والتي لها تاريخ دموي في الحياة المعاصرة . فلوان نظام بول بوت كان لا يزال في السلطة في كمبوتشيا ، فان وفد سيشيل كان يفهم انه باسم مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ، فان بعض الوفود عليها ان تستنكر الجرائم والأعمال الوحشية ، التي ارتكبتها بول بوت .

واسمحوا لي هنا ان افتح الاقواس لكي اؤكد ان استنكار الاعمال الاجرامية التي تقوم بها حكومة ما او ديكتاتور ما لا تشكل في رأى وفد بلادي ، تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ما ، بل على العكس ، فان هذا واجب يواجه التضامن الدولي تجاه الشعوب التي تذهب ضحية هذه



الجرائم . ولكن طالما ان نظام بول بوت الدموي قد اسقط ، وطالما ان هناك حكومة اخرى اصبحت في السلطة فعلا في كمبوتشيا ، فان المبادئ التي يثيرها هؤلاء الذين يؤيدون هذا النظام لا يمكن الا ان تكون خاطئة ومضللة .

ان جمهورية سيشيل ، دون ان تريد بأية صورة من الصور ان تقضي على شرعية اية حكومة ما مهما كانت ، قد اعترفت مؤخرا ، اثناء اجتماع القمة في هافانا عن طريق الرئيس فرانس البرت رينييه بنفسه ، بأن مجلس الشعب الشورى لجمهورية كمبوتشيا الشعبية هو الحكومة الشرعية الوحيدة والحقيقية في كمبوتشيا . واننا نأمل ، ان تسود الحكمة وفي انه عما قريب ، وفي جميع المحافل الدولية ، فان مقعد كمبوتشيا سوف يحتله الممثلون الحقيقيون لشعب كمبوتشيا . وفي كل هذه المداولات لا ننسى ان شعب كمبوتشيا وحده هو الذي ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار .

وبعد ان عرضت موقف بلادى فيما يتعلق بالمشاكل الاساسية الحالية للسياسة الدولية ، اجد من واجبي ان ادلي ببعض الملاحظات بشأن المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجه بلدان العالم الثالث ، والتي نقول عنها البلدان النامية ، بينما نحن في واقع الامراو في سوادنا الأعظم متخلفون .

ان بلاد العالم الثالث التي تمثل ٦٥ في المائة من سكان العالم لا تتمتع الا ب ١٥ في المائة من الانتاج العالمي ، منه ٨ في المائة من الانتاج الصناعي ، ومجموع ديوننا الخارجية يفوق ٣٠٠ بليون دولار ، ومتوسط دخل الفرد يقل ١٤ مرة عن متوسط دخل الفرد في البلدان المتقدمة .

و داخل منظمتنا ، نحن هنا جميعا نمثل البلاد الغنية والبلاد المتقدمة وكذلك البلاد الفقيرة والمتخلفة . اننا نعي جميعا الموقف الاقتصادي المخيف ، الذي يعصف بثلثي الانسانية . ونحن جميعا نقول ان الموقف قد أصبح غير مقبول ، ونحدث جميعا عن نظام اقتصادي دولي جديد . وفي الوقت الذي نقوم فيه بالحوار بين الشمال والجنوب ، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد ) وفي المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وفي المجموعة الافريقية العربية ، وفي مجموعة الباسفيك وغيرها . الا أننا طالما نرفض التصدي للأسباب الأساسية ، ونرفض التعمق في جذور مشكلاتنا ، فان حوارنا الدائم لن يكون الا حوارا لا جدوى منه ، ويكفي أن أشير الى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية الذي عقد أخيرا في مانيلا ، والى المفاوضات الأخيرة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبين المجموعة الافريقية والعربية ومجموعة الباسفيك من أجل تجديد اتفاقيات لومي .

وينبغي أن نكون صرحاء وأمناء ، فنقول ان السبب الأساسي لهذا الشر هو الامبريالية التي تعتبر مرحلة متقدمة للرأسمالية والهياكل الاقتصادية التي تنجم عنها . ان الامبريالية قد جعلت من بلادنا منتجين للمواد الأولية التي يتم شراؤها بأسعار يحددها المشتري . ان الامبريالية قد حولتنا الى مستهلكين للمنتجات المصنعة التي تبيعها لنا بأسعار متزايدة يحددها البائع . ان الامبريالية تفرض علينا أنماطا للتنمية مقتبسة من البلاد الغنية التي أغلبها من البلاد الغربية . ان الامبريالية تبحث عن التفرقة بيننا ، وتقسيمنا الى بلاد تنتج البترول ، وأخرى تنتج المواد الأولية ، وتجعل هذه البلاد مسؤولة عن الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي . ان الامبريالية جعلت من بلادنا المتخلفة ضحايا النظام الاقتصادي العالمي .

ان النظام الاقتصادي العالمي الجديد ينبغي بالضرورة أن يتم عن طريق القضاء على الهياكل الاقتصادية الدولية التي فرضها الامبرياليون . ان الدول المتخلفة تعتقد انه عن طريق الحوار مع ممثلي الامبريالية سوف تتوصل الى تحسين الموقف ، ولكنها تسير وراء أوهاام وخيالات ، وسوف تواجه المعارضات . ان رأب الصدع في النظام الحالي سوف يثير خيبة الأمل بلا شك . ان البلاد المتخلفة ينبغي أن ترفض أن تكون مجرد بلاد منتجة للمواد الأولية . ان البلاد المتخلفة ينبغي أن ترفض أن تكون مجرد بلاد تتلقى المساعدات ، كما ينبغي أن تتخلص من عقدة النقص تجاه البلاد الغنية ، وأن تستنبط بنفسها أنماطا لتنميتها .

ومن جهة أخرى ، فان البلاد الغنية ينبغي ألا تتصرف على أنها بلاد قد غزت العالم . ان هذه البلاد ينبغي أن تعلم أنها قد استغلت البلاد المتخلفة ، وان ثروتها الى حد كبير ان هي الا ثمرة نهب المواد الأولية القادمة من العالم الثالث . ان البلاد الغنية ينبغي أن تعترف بأنه يجب عليها أن تفي بدين ضخمة للبلاد المتخلفة . وباختصار فان البلاد الغنية ينبغي أن تكف عن التصرف باعتبارها امبريالية .

وفي هذه الحالة ، فان البلاد الغنية والبلاد الفقيرة تستطيع أن تتقابل فيما بينها كشركاء متساويين ، شركاء من أجل التنمية . وفي ذلك اليوم فقط ، يمكن أن يكون هناك حوار بناء بينها . ومع ذلك ، يجب أن اعترف بأن وفد بلادى متشائم ، وان هذه البارقة من الأمل لن تأتي في الغد القريب . نحن متشائمون حقاً لأننا نلاحظ أن الدول القوية فيما بيننا ، لا تود أن تعرض للخطر أساس النظامين الرأسمالي والامبريالي ، ومع ذلك ، اذا ما فكرت في الأمر ، فان هذا سوف يكون في صالحها أيضاً .

وفي النهاية أود أن أشير الى مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا والذي مثل فيه أكثر من تسعين عضواً من أعضاء الأمم المتحدة ، أى نحو ثلثي الأعضاء هنا . ان وفد سيشيل يأمل في أن يكون الاعلان الختامي الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات هذا المؤتمر ، موضع دراسة جادة وعميقة من جانب كل محافل منظمة الأمم المتحدة . وانذا لم يتم ذلك ، فان هذا يعتبر خطأ كبيراً ، لأن هذه الوثيقة تتضمن الآمال والتطلعات المشروعة لثلثي الانسانية .

خطاب سعادة السيد أبل أليير ، نائب رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ستستمع الجمعية الآن الى بيان من نائب رئيس

جمهورية السودان الديمقراطية .

اصطحب سعادة السيد أبل أليير ، نائب رئيس جمهورية السودان الديمقراطية الى

المنصة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : باسم الجمعية العامة ، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السعادة السيد أبل أليسر ، نائب رئيس جمهورية السودان الديمقراطية وأن أدعوه الى المنصة للحديث الى الجمعية العامة .

السيد أبل أليسر ( السودان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أهنيكم على انتخابكم لشغل هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . انكم ، يا سيدى الرئيس ، تمثلون حقيقة تطلعات الشباب الافريقي الذى خاض ومازال يخوض كفاح التحرر . ان مساهمتكم الشخصية في الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد وجهودكم الدائمة في التعاون مع زملائكم لكي يتحرر ويستقل سياسيا العديد من الدول ، يجعلنا على يقين من أن هذه الدورة للجمعية العامة تحت رئاستكم سوف تخطو الى الأمام في طريق الحل السلمي للمنازعات ، وفي طريق تحرير الشعوب الراسخة تحت السيطرة في كل أنحاء العالم ، وفي الطريق المؤدى الى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

كما نود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا وتقديرنا لسلفكم السيد ليفانو من كولومبيا ، وذلك للمهارة والحكمة اللتين أبداهما في توجيه أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة . وفي هذا المجال ، يجب ألا نغفل الاشارة بالدكتور كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لما أبداه من استعداد مستمر لزيادة فعالية أجهزة الأمم المتحدة لمعالجة القضايا الهامة لكي نتمكن من تبييد أسباب عدم الاستقرار ، واستتباب السلام والعدالة في مناطق النزاع ، حتى يسود الأمن والاستقرار لجميع أنحاء العالم ، وتتطور العلاقات الاقتصادية القائمة على التعاون بين كل الأمم ، صغيرها وكبيرها .

ارجو ان تسمح لي أن اعرب عن تهاني السودان لسانت لوسيا لقبولها في عضوية أسرة الأمم المتحدة . ان سانت لوسيا هي دليل جديد على هبوب رياح التغيير التي تسير الآن في اتجاه الجنوب الافريقي .

ان هذه الدورة تتعقد في اوضاع دولية سياسية واقتصادية معقدة للغاية ، وفي الوقت الذي تجرى فيه هذه الدورة ، هناك بؤر للتوتر وعدم الاستقرار تعرض للخطر الأمن والسلم في العالم قد زادت في عددها وتتعقد ما وأسفرت عن آثار جانبية يمكن بدورها أن تكون من أسباب المزيد من النزاع والانشقاق وعدم الاستقرار في العالم .

ان بلادى تؤمن بشدة بأن حركة عدم الانحياز تلعب دورا اساسيا في مجال العلاقات الدولية كما تحرص على ان تبقى هذه الحركة هي الاطار الذي يربط ما بين أعضائه ، والمحفل الذي يمكن لهم عن طريقه بلورة آرائهم ومواقفهم وشرحها ، وان تكون المظلة التي تحميهم من عواصف الظروف الدولية غير المستقرة . ومن دواعي ارتياحنا أن مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذي عقد في هافانا مؤخرا ، عبر عما كنا ننتظره من هذه الحركة وعن ايماننا بمستقبلها وعن انها - بالرغم من الصعوبات التي تواجهها اليوم - مازالت تتحلى بالمرونة الكافية والحيوية اللازمة كي تحمي نفسها من خطر الانشقاق والتدهور ، وحماية وحدتها وقوتها وجعلها قادرة على التغلب على جميع أوجه الخلافات السائدة في مجالات عملها والتوصل الى اتفاقات بشأن برامج واسعة تشمل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم الدول الأعضاء والعالم أجمع .

ان نظرة سريعة الى الاوضاع الدولية الحالية تبين - بدون أى شك - ان الطريق مازال طويلا أمامنا في سعينا لارساء الأسس التي يقوم عليها الأمن والسلم الدوليين . مع ذلك فان هناك بعض الدلائل المشجعة على التقارب قد اتضحت في الساحة الدولية خاصة بين القوتين العظميين وقد تلقى العالم وبمزيد من الارتياح والتقدير انباء نجاح المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة الثانية للحد من الاسلحة الاستراتيجية . اننا نناشد الدولتين الموقعيتين على هذه الاتفاقية ان تحاولا اقناع اجهزتهما التشريعية وهديثتهما الداخلية بالتصديق على هذه الاتفاقية لصالح الانسانية وهذا من شأنه ان يمهّد الطريق لمزيد من التفاهم والتعاون في مجالات اخرى لها اهمية دولية حيوية . ان مصالح البشرية في كل مكان تخدم بصورة افضل عندما يعدل اعضاء المجتمع الدولي عن سلوك طريق المواجهة الدائمة في سبيل اتباع استراتيجيات متعارضة سائرين بدلا من ذلك في طريق الحوار والمفاوضات المباشرة .

اننا نعيش في عالم يشعر بالتعاسة ، عالم شهد أكثر من مائة وخمسين حرباً مدنية ودولية منذ سنة ١٩٤٥ ، عالم عانى ومازال يعاني من الجوع وقلة الموارد ونقص امكانيات الرعاية الصحية والتعليمية ، ولكنه بالرغم من ذلك يخصص هذا العالم أكثر من ٤٠٠ بليون دولار لتكديس وانتاج وتطوير اسلحة الدمار الشامل للمدنية ودمار البشرية والكوكب الذي نعيش عليه ، ويتعلق به وجودنا انه لا يمكن باى شكل كان فصل سباق التسلح وانتاج الاسلحة عن مشكلة التنمية ، واننا نحث على اتخاذ التدابير الملائمة فوراً لتحويل بعض الموارد المخصصة لانتاج الاسلحة واقتنائها لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لأن ذلك هو الضمان الوحيد لنا للعيش في عالم يتحلى بالتفكير الرشيد ويعيش في أمن في ظل العدالة والانصاف .

في هذا الشأن ، رحبنا بشدة بالدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح . معلقين عليها آمالاً كبيرة . وبالرغم من أن منجزات تلك الدورة كانت محدودة في نطاقها الا اننا نعتبرها خطوة ايجابية على الطريق الطويل المؤدى الى نزع السلاح . انها خطوة ايجابية لانها كانت المرة الاولى في تاريخ الأمم المتحدة التي انعقدت فيها دورة استثنائية لمعالجة مشكلة نزع السلاح على الصعيد العالمي . ان اهم نتيجة للدورة الاستثنائية في رأى حكومتى كان انعقاد لجنة نزع السلاح ، ويحدونا الأمل ، وندعو الله ان تقوم هذه اللجنة بالمهام الموكولة اليها من قبل الجمعية العامة ، وان تستطيع في الوقت المناسب ، بالمشاركة الفعالة لكل الدول المنتجة للأسلحة بما فيها الدول النووية - ان تتفاوض بشأن عدد من الاتفاقيات الهامة في هذا المجال . واننا نتطلع الى تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية بغض النظر عن كونها محدودة في مجالها وحجمها . ان السودان كدولة غير منحازة تضم صوتها الى كل المنادين بعالم يسوده المزيد من الأمن والسلم غير متعرض لويلات الحرب وتهديدات المذبحة النووية ، وهذا لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق نزع السلاح العام والشامل وبواسطة اعتماد اجراءات فعالة تحرم الحرب النووية ، وتقلب نمط سباق التسلح النووى ، وتقلل تدريجياً من مخزون الاسلحة النووية لحين القضاء عليها نهائياً . ان عالماً آمناً وسالماً يتطلب ايضاً اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية خاصة في افريقيا وفي الشرق الاوسط

وفي المحيط الهندي . في هذا الشأن نود ان ننتهز هذه الفرصة كي نعرب عن تقديرنا لانعقاد المؤتمر التحضيري لدول المحيط الهندي في يوليو ١٩٧٩ . اننا نعتبره خطوة ايجابية نحو عقد مؤتمر عالمي بشأن المحيط الهندي .

لقد اولينا داعمنا اهمية خاصة لاعلان المحيط الهندي منطقة سلام لأن تنفيذ هذا الاعلان سوف يؤثر على جميع الطرق البحرية التي تشمل منطقة البحر الاحمر والخليج . ان أمن البحر الاحمر يتصدر اولوياتنا في السودان .

ويحدونا الأمل العميق في أن كافة دول المنطقة التي تشاركنا اهتمامنا بهذه القضية سوف تتعاون حتى تصبح منطقة البحر الاحمر ميناء سلام بالقنماء على كافة أشكال الهيمنة الاجنبية وتنافس الدول العظمى ، مع تسوية كافة المشاكل الاقليمية بواسطة الحوار البناء ، ويوحي من روح التعاون والاخاء وحسن الجوار . اننا نود ان يصبح البحر الاحمر طريقا للتجارة الدولية ، ومنطقة لصيد الاسماك . ولا أكثر من ذلك .

ان بلادى التي أوليت شرف رئاسة منظمة الوحدة الافريقية في فترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، قد أتاحت لها فرصة فريدة لاجراء دراسة عميقة للمشاكل المعقدة التي تواجهها القارة الافريقية . ان افريقيا التي وقعت لاجيال طويلة ضحية الاستغلال والاستعباد ، والفقر والقمع ، وكافة اشكال التفرقة العنصرية ، والتدخل الاجنبي ، لا زالت تعاني من هذه الشرور . ان بعض مواردنا الاقتصادية الغنية لا زالت تستغل لصالح المهيمنين الدخلاء ومازال ابناؤها ضحية الجوع ، وسوء التغذية ، والامراض البيئية المتوطنة ، وعدم توافر الرعاية الصحية الاساسية . ومازال الملايين من ابنائها وبناتها يعتبرون عبيدا في وطنهم ، بينما يعامل الملايين منهم كمواطنين من الدرجة الثانية او الثالثة أو الرابعة دون تمتعهم بالحقوق التي تكفلها لهم جنسيتهم .

بألم وأسف ودهشة نلاحظ انه رغم حدة هذه المشاكل . فان محاولات حلها لا زالت متأخرة تسير ببطء . ان مشاكل القارة الافريقية اثبتت انها اشد خطورة ومزمنة ، بدرجة يتعذر معها على المحاولات العادية المبذولة لمعالجتها ان تسفر عن أى نجاح كبير . غير انه ينبغي الادراك أن أى حل يعطي الاولوية للمصالح الاجنبية الدخيلة على مصالح الافارقة وتطلعاتهم ، محكوم عليه حتماً بالفشل .

ولما كنت ادرك ببرنامج عمل الجمعية العامة المشحون فليس في نيتي أن أخوض في كافة المشاكل الافريقية . ولكنني سوف أقصر ملاحظاتي على القضايا الاكثر الحاحا التي تواجهها القارة الافريقية اليوم .

ان الملاحظ بأسف بالغ أن حكومة جنوب افريقيا بسبب تصلبها وتعنتها قد عادت بالاضاع القائمة الآن في ناميبيا الى الجمود الذي كانت تعاني منه ، ونتيجة لذلك ، فان كافة الجهود الدولية التي بذلت خلال السنوات الاخيرة لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة لمشكلة ناميبيا قد باءت بالفشل .



باتخاذها هذا الموقف ، فان حكومة جنوب افريقيا قد اوضحت أن أية تسوية لا تضع ناميبيا تحت اشرافها المباشر لن تكون مقبولة لها . ان الدول الافريقية ، ومنظمة سوابو قد اثبتت مرونتها وحسن نيتها عندما اعتمد مؤتمر القمة الافريقي في الخرطوم اتفاقية لواندا لعام ١٩٧٧ باعتبارها اطارا مقبولا للحل السلمي لمشاكل هذه المنطقة .

ان الدول الافريقية رحبت بمبادرة الدول الخمس الغربية الكبرى ، واكدت لها تعاونها الذي لا حدود له . وتجاهلا لكل ذلك قررت حكومة جنوب افريقيا المضي في تنفيذ هذا السيناريو الذي وضعته لمشكلة ناميبيا ، والذي يهدف الى الابقاء على احتلالها غير المشروع لناميبيا وضمها لهذا الاقليم . ان الانتخابات الداخلية من طرف واحد التي نظمتها واشرفت عليها حكومة جنوب افريقيا في ناميبيا ، والتي رفضها المجتمع الدولي كله بصورة قاطعة ، باعتبارها انتخابات مزورة ، انما كانت دليلا على الاغراض التي تحاول جنوب افريقيا تحقيقها . ان الملاحقة المتواصلة والقاسية لزعما سوابو ومؤيديها ، وحملات التصفية الجسدية والسياسية ضد دم انما هي دلائل اخرى على محاولات جنوب افريقيا تعزيز سيطرتها على ناميبيا ، واسكات صوت المقاومة الى الابد . ولكن هل يمكن اسكات صوت العدالة والعقل . كلا لا يمكن اسكاته طويلا . ان تاريخ احداث مماثلة في اماكن اخرى ليس في صالح حكومة جنوب افريقيا ، ولا عامل الوقت . ان الفصل العنصري والعنصرية سوف يتلاشيان باسرع ما نتوقع .

زيمبابوي هي منطقة تشكل مشكلة أخرى ، لزال الشعب يكافح فيها ضد العنصرية وحكم الاقلية البيضاء . اننا نعلم جميعا ان المملكة المتحدة عليها مسؤوليات تاريخية وقانونية ودولية تجاه زيمبابوي . والآن رحبنا بارتياح وتفاؤل بمبادرة المملكة المتحدة لعقد مؤتمر تشترك فيه كافة الاطراف في لندن ، بعد صدور قرارات مؤتمر الكومنولث المنعقد في لوساكا في شهر آب/ أغسطس الماضي . لقد تابعنا باهتمام وقلق سير هذه المفاوضات . ومما أسعدنا أن، أمكن الآن تحقيق بعض التقدم . واننا نعتقد ، ان المملكة المتحدة سوف تواصل استخدام كل قدرتها كدولة دبلوماسية وسيتمتعها وتعقلها لانجاح تلك المباحثات ، لأن فشلها سوف يلحق احتمالات السلام في تلك المنطقة بضرر قاسية .

ان المجتمع الدولي الممثل في هذه الجمعية العامة يدرك تماما الطبيعة الخطرة لسياسات حكومة الفصل العنصري في الجنوب الافريقي وممارساتها . لذلك أدرج هذا البند في جدول أعمال

الجمعية العامة في سنة ١٩٤٦ ولا زال يظهر في جدول أعمالها منذ ذلك التاريخ . ويؤسفنا ملاحظة عدم احراز أى تقدم ملموس نحو القضاء نهائيا على هذا الشر ، وعلى هذه الممارسة اللاانسانية في جنوب افريقيا .

ان دول افريقية عديدة قد تابعت بصبر وبضبط النفس تردى الاوضاع في جنوب افريقيا وأجرت مفاوضات في اطار منظمة الوحدة الافريقية ومشاورات مع الدول الصديقة في الأمم المتحدة . ونود أن نحذر من ان افريقيا قد لا تجد أمامها بديلا سوى الانصياع الى مواجهة لا يمكن تجنبها مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، اذا ما أصر على انتهاك قرارات الامم المتحدة ، اننا نناشد المجتمع الدولي وكافة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ان يحترموا ويطبقوا قرار مجلس الأمن الفورى رقم ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) المتعلق بفرض حظر الاسلحة والعمل على وضع حد لكافة اشكال التعاون السياسي والاقتصادى مع حكومة جنوب افريقيا .

ان افريقيا تحيي الدور البطولي الذي تلعبه دول الخط الأول الافريقية في تأييد الكفاح الافريقي من أجل التحرر . ان السودان يناشد جميع الأمم والقوى المحبة للسلام لتقديم كل معونة ممكنة لدول الخط الأول لتمكينها من المشاركة الفعالة في الكفاح من أجل تحرير جنوب افريقيا ، كما تناشد جميع الدول الاعضاء كي تقدم كافة التسهيلات الضرورية لتعزيز ودعم حركات التحرر المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية ، لمساعدتها على مواصلة كفاحها ضد النظم العنصرية في جنوب افريقيا .

ان الموقف المتدهور في الشرق الأوسط كما وصفه الأمين العام في تقريره ، لا زال يشهد خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين ، بالإضافة الى انه يتسبب في مآسي ومعاناة وانكار للحقوق الانسانية الاساسية لشعب هذه المنطقة . وفي هذا الصدد فاننا نلاحظ بآس وبقلق بالغ تشدد اسرائيل في موقفها ، واستمرارنا لاحتلال الاراضي العربية ، وسياستها التوسعية التي تتأكد بدعم المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية ، والاستمرار في اتخاذ اجراءات لا مبرر لها ، لتفجير الطابع التاريخي والديموغرافي لمدينة القدس . ورفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، ومواصلة انتهاجها لسياسات عدوانية متحدية بذلك الرأي العام العالمي .

ان الهجوم الاسرائيلي اليومي من البحر والجوعبر الحدود ضد لبنان ، يتسبب عنه القضاء على الآلاف من المواطنين ، ولا ينطوى فقط على عدوان ضد سيادة ووحدة اراضي وأمن شعب لبنان ، بل يعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ واهداف منظماتنا ، ودليل بين على الازمة العميقة التي يتعرض لها ضمير العالم اليوم .

ان بلادى تطالب بالسلام في الشرق الاوسط ونحن نعتقد حقيقة ، بأن حل النزاع فسي المنطقة ، يجب أن يتحقق بالوسائل السلمية ، أى عن طريق الحوار والتفاوض . ولكي يتحقق ذلك ، يجب ان تتوفر الارادة ويتوفر العزم السياسي لدى جميع الاطراف المعنية . ومن هذا المنطلق فاننا نادينا ونواصل النداء في مختلف المحافل باتباع اسلوب سلمي وشامل ومنصف لمعالجة الموقف المتفجر في الشرق الأوسط . ومع نظرنا المتفهمة للمشكلة ، يجب علينا أن نلتزم بما أكدته دائما منظماتنا فيما يتعلق بمتطلبات السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . ومن أولى هذه الشروط الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وأولها حقهم في اقامة دولتهم على ارضهم ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك اعادة السيادة العربية على القدس .

ولنذكر من جديد بأن عددا كبيرا من قرارات هذه الجمعية الموقرة قد أكدت على أن المشكلة الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الأوسط ، وبالتالي يجب حل هذه المشكلة بطريقة تعيد إلى الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وذلك في إطار السعي عن حل سلمي وشامل لازمة الشرق الأوسط . ومن الأهمية بمكان ان نذكر هنا أيضا ، ان التضامن العربي ضرورة حيوية لتحقيق هذه الأهداف ، وان هذا التضامن يجب أن يؤمن . ان هذا بدوره يتمشى مع مطالبتنا بتسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط . ان بلادى تسير في هذا الاتجاه منذ زمن طويل بالرغم من جميع الصعوبات والتعقيدات التي واجهناها .

من المناسب في هذا الشأن ان نلاحظ ان الوضع الدولي الحالي يبين أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أحرزت الكثير من النجاح وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، نظرا لما حظيت به من تأييد سياسي وأدي . ان هذا التأييد على المستوى العالمي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، من قبل جميع الاطراف المعنية ، فما من شخص في أى مكان يخدم شعبه وحكومته وقضيته ، يمكن أن يتجاهل هذا الاتجاه القوى للرأى العام العالمي .

ان موقف حكومتى بالنسبة لقضية كوريا قد بني دائما على اساس التزامنا بحل المنازعات عن طريق الحوار والتفاوض ، ورفض استخدام القوة والالتجاء الى التدخل الاجنبي . وفي اعتقادنا ان جميع الجهود التي تربي الى توحيد كوريا يجب ان تشجع وأن تعزز . وفي قبرص ، يجب خلق الظروف الملائمة لتمكين الطائفتين من حل خلافاتهما بروح من الاخاء والسعي نحو السلام ، وتحت اشراف الأمم المتحدة .

ان قضايا حقوق الانسان لا يمكن فصلها عن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ونؤمن بشدة انه من الضرورى ضمان حقوق الانسان لصالح كل فرد . كما نؤمن أيضا بأن ذلك يجب مواكبه بضمانات فعالة لحقوق الانسان لصالح جميع الأمم والمجتمعات . انه من غير المنطقي وليس من العدالة أن نطالب بحقوق الانسان بالنسبة للأفراد وحدهم ، بينما هناك أمم بأسرها ومجتمعات تنكر عليها حقوقها الاساسية .

وفي إطار حديثي حول هذا الموضوع ، اسمحوا لي سيادة الرئيس أن اعرب نيابة عن حكومتى عن عميق تقديرنا لاجهزة الامم المتحدة التي تعمل في مجال حقوق الانسان ، وذلك للجهد

القيمة التي تبذلها من أجل ان يتمتع الجميع بحقوق الانسان والحريات الاساسية . اننا نؤمن بأن هذه الاجهزة لا تستطيع ان تواصل عملها بصورة فعالة ، الا اذا احترمت الدول الاعضاء التزاماتها المنصوص عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وما يسعدنا بصورة خاصة أن نلاحظ التطورات الايجابية التي اسفرت عنها المناقشات التي دارت في العام الماضي بشأن الحلول البديلة من خلال تحسين نظام الأمم المتحدة لكي يتمتع الجميع بحقوق الانسان . اننا نقدر ايضا استمرار المناقشة في لجنة حقوق الانسان بشأن دراسة الابعاد الوطنية والاقليمية والدولية للحق في التنمية ، باعتبارها حقا من حقوق الانسان ، مع الأخذ في الاعتبار المشاكل التي تواجهها الدول النامية في اطار جهودها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ان مسألة اللاجئين هي احدى القضايا التي نوليها أهمية قصوى وعناية بالغة . فالعالم أجمع يقدر تماما مدى معاناة اللاجئين ، الذي يجبر على ترك وطنه ليعيش في بيئة غريبة عليه ، ليواجه ظروفا لا مثيل لها في الصعوبة مثل ، عدم توفر مأوى يحميه من المطر ، والبرد والحر ، وعدم توفر الغذاء ، والرعاية الصحية ، وفصم أو اصر الاسرة ، وروابط المجتمع الاجتماعية ؛ وفقدان فرص التعليم ، وفي الواقع وعلى وجه التحديد ، فانه يفقد الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتمتعه بجنسية بلاده .

ايانا بمعتقداتنا ، والتزاما منا بما قطعناه على أنفسنا من عهود في اطار الاتفاقيات الاقليمية والدولية الخاصة بحقوق اللاجئين ، واحتراما لمبدأ الاخوة وحسن الجوار والعلاقات الودية ، فان السودان تأوى الآن أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ نزحوا الى بلادنا من العديد من الدول المجاورة . وهذا العدد كبير جدا بالنسبة لبلد موارده محدودة للغاية كالسودان . ولكن بالرغم من ذلك فان السودان لم يجبر اللاجئين على العودة الى بلادهم الاصلية ضد رغباتهم . ولكننا نؤيد ونشجع عودة اللاجئين الى بلادهم باختيارهم تحت اشراف واحدا من أعظم أجهزة هذه المنظمة وهو مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

كدولة مضيضة لـ ٤٠٠ ألف لاجئ ، نشعر انه من مسؤوليتنا أن نناشد المجتمع الدولي الاستجابة للنداءات السابقة التي وجهها الامين العام للأمم المتحدة ، ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، لتحديد معونة مادية ومالية تقدر للدولة المضيفة عن طريق مكتب مندوب الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وعن طريق الاتصالات الثنائية أيضا . ان الاقتراح الاخير الذي تقدمت به حكومة الولايات المتحدة الامريكية في جنيف وهنا في هذه الجمعية لا نشاء صندوق للاجئين تساهم فيه الدول الاعضاء في الامم المتحدة وغيرها من الدول الاخرى ، يجب أن تعتمد هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . وهنا يجب أن نشي على كل من الامين العام للأمم المتحدة ونائبه ومعاونيه مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لجميع الجهود التي لا يزالون يبذلونها لتأمين التعاطف مع اللاجئين والحد من محنتهم في جميع انحاء العالم .

ان الحديث باستفاضة عن عمليات الاغاثة وتوطين اللاجئين في البلد الذي يلجأون اليه ، لا يعني التوصية بتوطينهم الدائم وعدم ولهم عن العودة الى بلادهم . فهم يريدون فعلا أن يعودوا

الى أوطانهم لكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك بأمان طالما لم تقض على الاسباب الاساسية التي تجبرهم على أن يكونوا لاجئين . وفي هذا الصدد ، يجب على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحت كافة الدول الاعضاء المعنية على ايجاد حلول للمشاكل الداخلية التي أدت الى هجرة مواطنين من أوطانهم . ان هذا يتمشى مع دعوة الامم المتحدة لاحترام حقوق الافراد ، واحترام كرامة النفس البشرية ، لانه ما من انسان يمكن أن يتمتع بهذه الحقوق في الوقت الذي يسير فيه بدون وجهه—ة لأشهر عديدة على ظهر سفينة تهيم به بلا مأوى في بحار جنوب شرقي آسيا ، أو بينما يسحق لساعات في مطر مدرار تحت شجرة في افريقيا الاستوائية وفي أمريكا اللاتينية ، أو بينما يتعرض بصورة مستمرة لبرد الصحراء القارس وحرارتها القائظة في الشرق الاوسط وفي أى مكان آخر .

انه لحقيقة واقعة في العالم اليوم ان القضايا الاجتماعية ، والثقافية ، والانسانية ، والسياسية والاقتصادية مترابطة فيما بينها . وبالتالي ، فان مساعينا لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تتطلب عناية أكبر بالقضايا الاجتماعية والثقافية والانسانية . وآخذين ذلك في الاعتبار ، فان بلادى في جهودها من أجل الانماء ، تعطي اهداما متوازنا لكل هذه القضايا .

وفي هذا الاطار ، فان السودان يرحب بجهود الامم المتحدة التي تبذل لتحسين وضع المرأة ، ويتطلع الى الانتهاء من وضع مشروع الاتفاقية الخاصة بالقضاء على التفرقة ضد المرأة . كما نرحب أيضا بمؤتمر الامم المتحدة القادم الخاص بالمرأة بخصوص عقد الامم المتحدة للمرأة ، والمساواة والتنمية والسلم ، والذي سيعقد في كوبنهاجن في العام القادم .

ان الشعب السوداني ، مع باقي شعوب العالم الاخرى ، احتفل هذه السنة بالعام الدولي للطفل . والرسالة الخاصة التي وجهها الرئيس جعفر محمد نميرى لشعب السودان بهذه المناسبة في ١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، كانت دليلا على الاهتمام الخاص الذي يولييه السودان للطفل حينما قال :

” بالانضمام الى المجتمع الدولي للاحتفال هذه السنة بعام الطفل ، يحدوننا—ا الأمل في ان هذا العام سيكون عام حماية الطفل ليس فقط الآن لكن في المستقبل أيضا . ونأمل أن العام الدولي للطفل لن يكون مجرد مناسبة لاعلان حقوق الطفل ، ولكنه سيكون عاما يبذل فيه المجتمع الدولي كل جهد ممكن لخلق الجو المناسب لنشأة الاطفال في أى

مكان في العالم ، بدون شعور بالخوف أو بالجوع ، وبدون خضوع للسيطرة ، وبدون تعرض للمرض ، والجهل ، والحرمان . وهذا الحلم لن يتحقق لكل طفل في العالم الا باحلال السلم في العالم ، وبازالة الفوارق الكبيرة التي تفصل بين الدول الفنية والدول الفقيرة ” . باستعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية الدولية في نهاية السبعينات ، لا يسعنا الا أن نبدي قلقنا للقدر المتواضع من النجاح الذي تحقق . فعلى مدى السنوات السبع الاخيرة تمهدت الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي ، فقد واجهنا التفجر السكاني ، وانخفاض معدلات النمو ، وتزايد التضخم وهبوط أسعار المواد الخام التي تنتجها البلدان النامية ، بالتناقض مع ارتفاع أسعار السلع المصنعة وأسعار البترول .



يجب أن نعمل جميعاً على السيطرة على هذه الازمات عن طريق الجهود الدولية الفعالة والمنسقة للقضاء على الفقر المتفشي في الدول النامية وكذلك للتغلب على البطالة في كافة أنحاء العالم. ان هذا يتطلب منا نظرة فاحصة وتغييرات جذرية في شكل العلاقات الاقتصادية الدولية المبنية على العلاقات الاستعمارية . كما يتطلب ذلك أيضاً في الثمانينات أن نعيد النظر بالكامل في الاقتصاد الدولي ونظامه الذي يعطي لأحد الشركاء سلطة تحديد قواعد اللعبة بينما يعطي للطرف الآخر دور الخضوع لهذه القواعد . أصدرت هذه المنظمة منذ خمس سنوات قراراً لمواجهة وتغيير جزء من هذا النظام الاقتصادي القديم ليحل محله نظام اقتصادي جديد . ولكننا وفي الوقت الذي كنا ننتهي فيه من هذا العقد ونوشك أن نبدأ عقداً جديداً ، فإننا لم نقرب حتى الآن من هذا النظام أكثر مما كنا عليه منذ خمس سنوات .

وفي شهر أيار/مايو الماضي ، ذهبت الدول النامية الى مانيلا ولها تطلعات كبيرة وأمل في أن الدورة الخامسة للاونكتاد سوف تقوم بحل عدد كبير من القضايا الاقتصادية المعلقة . ولقد عادت هذه الدول وهي تشعر بخيبة الأمل لان هذا المؤتمر الطويل لم يحقق الكثير . والجدير بالملاحظة انه بالرغم من ذلك فإننا قد تقدمنا بعض الشيء فيما يتعلق بالسلع الأساسية عن طريق انشاء الصندوق المشترك للسلع باعتباره أحد عناصر البرنامج المتكامل للسلع . ان هذا التقدم ، وان كان متواضعاً ، يجعلنا نأمل في تعاون أفضل في المستقبل بين كافة الدول كبيرة وصغيرة . وفي تقريره الأخير عن تطورات العالم ، أوضح البنك الدولي أنه بالرغم من وعود الدول المقدمة للمعونة وبالرغم من الغاء بعض الديون ، فان حجم المعونة الرسمية من أجل التنمية قد انخفض . ان حجم المعونة الرسمية من أجل التنمية ، المقدمة من الدول المتقدمة يقل عن ٧٠ في المائة من إجمالي الانتاج القومي ، وهو الهدف الذي حدد في العقد الثاني للتنمية . واننا نقرب الآن من العقد الانمائي الثالث ولكننا لم نتفق حتى الآن حول استراتيجيته . فلنعمل على التوصل الى هذا الاتفاق فور بداية الثمانينات .

ان الدول المتقدمة يجب أن تهدي استعداداً أكبر في العقد التالي لزيادة نقل الموارد للدول النامية بطريقة أكثر فاعلية . ان هذا يجب أن يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي فسي هذه الدول وبالتالي الى تحسن الاقتصاد الدولي واستقراره . اننا نأمل أن تعمل هذه الدورة للجمعية العامة على حل هذه المشاكل الهامة .

ويحدونا الامل في أن تتمكن هذه الدورة من اجراء دراسة مفيدة وأمينة للمشاكل المتعددة التي يواجهها العالم اليوم . ونأمل أيضا ونتوقع من هذه الدورة أن تبنى ارادة سياسية كافية لتحديد معالم بعض الحلول التي نحتاج اليها بصورة ملحة للتخفيف من التوتر والأزمات والشعور بالخوف الذي يغمر البشرية .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : نيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية السودان الديمقراطية على بيانه الهام الذي ألقاه الآن .  
اصطحاب السيد ابل اليسر ، نائب رئيس جمهورية السودان الديمقراطية ، خارج قاعة الجمعية العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمال

المناقشة العامة

السيد فرنانديس سافيندرا ( بوليفيا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : السيد الرئيس ، انه لشرف عظيم لي أن أكون هنا بينكم وعلى هذه المنصة التي شهدت أحداثا كثيرة لشخصيات بارزة ورؤساء دول من كل أنحاء العالم .  
ويسعدني أن أكون المتحدث باسم الدكتور وولتر جوفارا آرزو الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمم المتحدة . ومن ثم ، فانه يدرك تماما أهمية الأمم المتحدة بالنسبة للحفاظ على السلام .  
ان الرئيس سالم احمد سالم ، رئيس الجمعية العامة ، ووجوده كرئيس للدورة الرابعة والثلاثين العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، له معنى خاص ومزدوج . أولا ، كممثل عظيم لافريقيا ، فان هذا يؤكد المشاركة النشطة لهذه القارة في مصير الأمم المتحدة وان بلاده ، تنزانيا ، كانت ولا تزال تعمل على الصعيد الاقليمي بشخصيتها الفريدة . علاوة على ذلك ، فان السفير سالم كان من العوامل البارزة في النضال من أجل تصفية الاستعمار وكذلك في النضال من أجل القضاء على كل أشكال التمييز العنصري .  
وانني ان احبي فيكم ، سيدي الرئيس ، الجهود النشطة للقارة الافريقية ، أود أن أعرب

لكم عن التضامن الكامل لحكومة وشعب بوليفيا مع نضال الشعوب الافريقية . كما أعرب عن ارتياحنا ان نراكم تتبؤون هذا المنصب الرفيع . ولا بد لنا في هذه الحالة أن نعترف بأن هذا ليس سوى عمل عادل ونتيجة لنضال استمر لكثر من عشر سنوات من أجل كل القضايا النبيلة التي تناضل مسن اجلها منظماتنا .

ويود وفد بلادى أيضا أن يعرب عن تقديره للرئيس السابق سعادة السيد انداليسيو لبيفانو ، والذي رأس أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة بمهارة وحكمة وتميز وخبرة رجل سياسة ، ودبلوماسي لامع .

كذلك نشعر بالامتنان والعرفان للجهد الذى بذله الدكتور فالدهايم ، الأمين العام فى النهوض بالمهام الدقيقة التي عهد بها اليه .

وياسم وفد بوليفيا ونياية عن دول امريكا اللاتينية فقد سبق لنا أن رحبنا بأحداث دولة عضو فى الأمم المتحدة ، وهي سانت لوسيا . والآن وقد احتلت سانت لوسيا مقعدها فى الأمم المتحدة ، أود أن أكرر تهنئتي لعضوية هذا البلد فى منظماتنا . وانني على ثقة من أن سانت لوسيا سوف يكون فى مقدورها أن تتغلب على الصعوبات الناجمة عن ماضيها القائم على التبعية وعن كفاحها مع العالم الثالث فى محاولة التوصل الى مصير أفضل لشعبها .

ان عام ١٩٧٩ هو عام خاص في تاريخ بلادى ، ان نذكر مرور مائة عام على الوضع الجغرافي التعسفي الذي فرض على بلادى ، ثم شهدنا اقامة حكومة دستورية في البلاد بعد حكم ، على اساس الأمر الواقع ، لمدة عشر سنوات . وهناك توافق وطني عام في الآراء تم الاعراب عنه في الرغبة في استعادة وصولنا للسيادى الى البحر وتعزيز حالة الحرية والديمقراطية في بلادنا \* .

وفي مثل هذا اليوم منذ مائة عام وفي الثامن من اكتوبر وعلى ظهر سفينة القيادة هاسكار ، صنع القائد البيروني ميجيل جيراو تاريخا في المعركة التي جرت في مياة منطقة انجاموس التابعة لبوليفيا خلال حرب الباسيفيكي . واحتراما لذكرى ادوارد باروا والأبطال الذين دافعوا عن السدول التي تعرضت للعدوان ، أود أن اعرب عن بضعة افكار حول آثار هذا الصراع غير العادل والذي لم يكن له مبرر بالنسبة لقارة امريكا اللاتينية .

عندما غادر ماريسكال انطونيو بوليفيا وهو أحد مساعدي بوليفار الكبار وأحد آباء دول امريكا اللاتينية ترك رسالة مكتوبة توقعت المهام الرئيسية للجمهورية الجديدة فقال :

” سوف أطلب من الأمة أن تقوم بعمل آخر وهو أن تحافظ على العمل الذي بدأته وعلى وحدة أراضي واستقلال بوليفيا في مواجهة كل الأخطار ” .

ان الصعوبات التي واجهناها تنفيذاً لهذه الرسالة ومن أجل تعزيز دولة بوليفيا ، يمكن ان تفهم على نحو افضل اذا ما نظرنا الى الموقع الجغرافي لبوليفيا ، ذلك انها تقع في قلب قارة وتلتقي فيها مياه الأمزون ، والمحيط الهادى ونهر ” بليت ” . وهي نقطة التقاء قارى تتحمل وتستوعب التوترات الناجمة عن هذه القوى العاتية . ويمكن ان نفهم مشاكلها بشكل اوضح اذا ما تذكرنا ان هذه الجمهورية كان حجمها ضعف الحجم الحالي ، وان الاعمال العداونية المختلفة والمناورات السياسية قد اعادت تشكيل خريطة امريكا اللاتينية على حساب بلادى .

كل هذا جزء من التاريخ ، وانني أذكره هنا لكي القي الضوء على النضال الصعب لبوليفيا ودورها كدولة توازن اقليمي . كل هذا جزء من التاريخ ، ماعدا نقطة واحدة هي المتعلقة بالتحديد

تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد غيرينوفيتش ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

\*

. السوفياتية )

الجغرافي لبلادى . وعند ما اشير الى هذه المسألة من فوق هذه المنعمة واقد مها بقوة ويجد بية ، فاني أدرك ان هذا واقع وعامل دائم من عوامل الاضطراب .

ان حرماننا من ساحل بحرى طويل لم يكن فقط نتيجة عملية غزو ، وانما كان خطأ تاريخيا قاتلا ، ومن الصحيح ان هذا قد حل المشاكل الاقتصادية للدول المعتدية التي ظلت لمائة سنة تستغل الملح والثروات المعدنية لبوليفيا . ومن الصحيح ايضا ان ذلك قد أدى الى الاخلال بالتوازن الاقليمي الذي لم يعد الى حالته حتى الآن ، مما أدى الى حالة توتر يؤكد لها سباق التسلح الذي يجرى حاليا في المنطقة . والأكثر من هذا ان ذلك قد حد من امكانيات التعاون والتفاهم فيما بين دولنا وذلك بالتأثير على دور الربط الذي كان يمكن ان تؤدى به بلادى في المنطقة .

وبحكم الطبيعة وبحكم القوة ، فان بوليفيا تنجذب الى المحيط الهادى ، ويجد ذلك التعبير المناسب عنه جغرافيا وماديا في امتلاك شاطئ طويل على هذا المحيط . ان العمل العدواني الذي كسر هذه العلاقة الطبيعية لا بد من تصحيحه بأسرع ما يمكن . ان هذا ليس طلبا لبوليفيا وحدها ، ولكنه حاجة قارية أساسية وعمل من أعمال العدالة الدولية ، وهو اجراء لضمان السلم والأمن في الاقليم . وبصراحة فان هذه هي قضية من قضايا امريكا اللاتينية .

وفضلا عن ذلك ، فان التضامن الكامل لكل دول امريكا اللاتينية وللعالم ، انما يجرى التعبير عنه بشكل قاطع ، ليس فقط فيما يتعلق بعدالة مطالبنا وانما ايضا بالحاجة الملحة الى تسوية هذه المطالب . وحدث ما حدث في هذا الشأن ، اعلان ثلثي البشرية في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز ، حيث ورد النص التالي ولست بحاجة الى ان اعقب عليه :

” ان رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مؤتمر القمة السادس في هافانا يؤيدون المطالب العادلة والمشروعة لجمهورية بوليفيا في استعادة مخرجها الى المحيط الهادى بسيادة كاملة ، ويدعون كل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي الى ان تعلن تضامنها مع هذا الحق الأصيل لشعب بوليفيا .

” وبالمثل فانهم قد أكدوا من جديد ان السلم والأمن في امريكا اللاتينية ، يتطلبان حل هذه المشكلة . وفي هذا الصدد ، فان هذه الدول قد أيدت جميع الجهود التي ترمي الى تحقيق هذا الغرض النبيل ومن خلال التدابير السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ” .

وفضلا عن ذلك ، فان العمل الذي ادى الى الوصول الى اتفاقية بنما والذي تم تنفيذه منذ أيام قليلة ، يثبت انه في النهاية فان العدالة تسود وتتغلب على القوة ، وأن النصر لا يعطي أى حق وأن استخدام العنف لا يمكن ان يدعم أية اضافات اقليمية ، وان هناك أسلوبا للتسوية السلمية للمنازعات عندما نجد الرأى العام العالمي يعزز ويؤيد القضايا العادلة .

ان بوليفيا قد استعادت وضعها كدولة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان وحرية التعبير وحرية التنظيم السياسي وحرية الحركة النقابية ولقد اقمنا حكومة جاءت نتيجة لارادة الشعب التي تم التعبير عنها في انتخابات حرة وليس هناك مسجونون سياسيون في بلادى ، ولم يطرد أى بوليفي من بلادى . وكل هذا الذى يقال بهضج كلمات وبسهولة ، قد جاء نتيجة لعملية طويلة ومضنية . انه انتصار وطني شارك فيه العسكريون والمدنيون والمثقفون والعمال . وكما سبق ان قلت ، فان ذلك جاء نتيجة لتوافق وطني في الآراء يواجهه ، رغم ذلك ، مهاما صعبة للغاية فيما يتعلق بالدعم النهائي لمؤسساتنا . ومن بين العقبات التي تقف امامنا ، المشاكل الاقتصادية التي تزيد من سوءها عوامل خارجية . ومن بين هذه العوامل الخارجية لا بد لي أن أذكر مشروع القانون الذى يجرى بحثه في الكونغرس الامريكى والذى ينوى ان يطرح في السوق الدولية ٣٥ ألف طن من القصدير من الاحتياطات الاستراتيجية غير التجارية .

ولو اعتمد مشروع ذلك القانون ، فان ذلك سوف يشكل عدوانا اقتصاديا على بوليفيا لأنها سوف تواجه خطرا كبيرا في وقت ندرس فيه اجراءات ترمي الى تعزيز اقتصادياتنا على أساس استفلال هذا المعدن الذى يمثل اكثر من ٦٠ في المائة من اجمالي قيمة صادراتنا .

ان شيئا من التاريخ قد يساعدنا على وضع هذه المشكلة في وضعها وفي اطارها الصحيح . فخلال الحرب العالمية الثانية اسهمت بوليفيا في الدفاع عن وتعزيز الديمقراطية بتقدير القصدير بأسعار معانة من جانب شعبها . وفي نهاية الحرب ، فان جزءا كبيرا من المادة التي تراكمت لدى الولايات المتحدة الامريكية تحولت الى احتياطات استراتيجية ، وهي بحكم القانون العماد تهدف الى تغطية الحاجات المدنية والعسكرية في حالة الحرب .

ومن المفارقات في هذا الصدد ان نعرف ان هذا القصدير ذاته الذى يستخدم في حالة الحرب ، يستخدم في حالة السلم لتعكير صفو العمليات السوقية لهذا المعدن ، ولتهديد استقرار العملية الديمقراطية التي بدئ في تنفيذها مؤخرا في بوليفيا .

ان انخفاض اسعار القصدير سوف تكون له آثار كبيرة على اقتصاد بوليفيا . ومن هذه الآثار ، انه من المقدر ان دخل الفرد سوف ينخفض بمقدار ٣٠ دولارا عن المبلغ الذى وصل اليه وهو ٦٠٠ دولار سنويا ، وانه سوف يكون هناك انخفاض في الاستثمارات العامة ، والخاصة في التعدين وسوف يكون هناك مزيد من الانخفاض في انتاجية هذا القطاع . وسوف يكون من الصعب ان نستحدث مزيدا من التكنولوجيا المناسبة لتشغيل واستخراج المعادن الموجودة حاليا . واخيرا فان تكاليف الانتاج سوف ترتفع بصفة مستمرة بسبب زيادة اسعار السلع المستوردة ، وسوف يكون ذلك استغلالا لعوامل الانتاج المحلي وخاصة القوى العاملة الرخصية .

ما الذى سوف تكسبه الولايات المتحدة لو فعلت ذلك ؟ انها لن تكسب شيئا ، ذلك ان المزايا التجارية والاقتصادية لمثل هذا القرار لا قيمة لها على الاطلاق بالنسبة لدولة قوية ولا يمكن قياسها بآثارها السياسية وما يترتب عليها . ان هذا لن يؤدي الا الى تراكم السخط وفقدان الهيبة ، والا الى الاستياء ازاء قوة ، أشارت في وقت من الاوقات الأمل لدى دول العالم الثالث .

ان هذه الممارسات السوقية والمفاوضات في السوق ليست مما يسهم في التمتع الكامل بحقوق الانسان ، ولا يمكن أن تسهم في بناء نظام اقتصادى جديد . ان الدول الأعضاء في السوق الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد أعلنت رأيها ، وهذا رأى الدول المنتجة للقصدير الذى أعربت عنه عندما اجتمعت في دياكارتا في تموز/يوليه من هذا العام . وهذا أيضا هو رأى رؤساء دول مجموعة الانديز التي اتخذت موقف تضامن قوى مع المطلب العادل لبوليفيا ، وذلك في اجتماعهم الحالي في بنما .

ويفضل هذه السوابق ، فاني أناشد السادة الأعضاء الذين يحضرون هذه الجمعية أن يواصلوا اعطاء تأييدهم القوي لموقف بوليفيا والدول المنتجة للقصدير دفاعا عن مصالحها المشروعة . أود أن أؤكد مشاركة بوليفيا في كل الأعمال الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وهذا يشرح حقيقة اننا انضمنا مؤخرا الى حركة عدم الانحياز كعضو كامل العضوية . ان أهداف السياسة الخارجية لبوليفيا ، وأهداف حركة عدم الانحياز حدث بنا في النهاية لأن نؤيد تماما النضال من أجل اشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية ، وضمان الاشتراك الفعلي للبلدان النامية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصير الانسانية .

ولا يمكن أن نكرر الحاجة الى ضرورة تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية كمطلب لا غنى عنه لبناء نظام اقتصادى دولي جديد . ان الاتفاقات بين دول العالم الثالث سوف تكون عابرة ما لم نؤكد عددا من المصالح المشتركة . هذا هو المعنى السامي للتعاون والتكامل فيما بين البلدان النامية . فمن ناحية ، فان المسألة تتعلق بضرورة أن نستفيد من الموارد التكنولوجية والمالية والبشرية التي لدى بلادنا . ومن ناحية أخرى ، يجب أن نضع الأساس لموقف خارجي مشترك على أساس أكثر صلابة .

ان المفاوضات المخيبة للآمال ، التي انعقدت حتى الآن في مختلف المحافل الدولية ، قد أثبتت أن النظام القائم لن يتغير ببساطة لمجرد اننا على حق . لن يكون هناك تغيير الا اذا حدث تغيير في علاقات القوى الفعلية بين الشمال والجنوب . الواقع ان قرارات التجمعات الدولية تعطي اعترافا رسميا بتغييرات قد وقعت بالفعل ، والنتيجة المنطقية لذلك ، هو اننا ينبغي ألا نقصّر أنفسنا على المطالبة باقامة نظام اقتصادى وسياسي دولي جديد . لكن لا بد وأن نبني مثل هذا



النظام . ان الأداة اللازمة لهذه المهمة هي التعاون بين البلدان النامية ، ويجب ألا نطلب من الآخرين أن يفعلوا ما يمكن أن نفعله بأنفسنا .

هذه هي التجربة التي خرجت بها مجموعة الانديز بالنسبة لقضية العالم الثالث ، فمنذ عشر سنوات وقعنا اتفاقية كرتاجنة ، التي بدأت عملية من عمليات التكامل الكبرى في العالم . ولقد أقمنا أساسا سليما لعلاقات التعاون ، وقرر رؤساء دول الانديز أن يعززوا اشتراك المجموعة في مشاكل القارة ، وقد بدأ ذلك بمناقشة حالة نيكاراغوا في اطار منظمة الدول الأمريكية ، وان النتائج الايجابية لهذا الاجتماع معروفة تماما .

عندما انعقد مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز في هافانا ، فان دول مجموعة الانديز أعربت عن موقفها المشترك فيما يتعلق بالمشاكل العالمية .

وفي الفترة الأخيرة في بنما ، فان دول مجموعة الانديز وقعت على بيان يتضمن اتفاقات معينة وبينها الاشتراك في الدورة التاسعة للجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية التي ستعقد في مدينة لاس فيغاس في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر القادم بهدف أن نعطي صورة جديدة للنظام الأمريكي المشترك في العقد القادم .

ان مجموعة دول الانديز على ثقة من أن نظم الحكم الديمقراطي سوف تنشأ في أمريكا اللاتينية ، حيث تتبع ممارسة السلطة من التعبير المشروع والحر لارادة الشعوب التي تتخذ الخطوات لتعزز تطبيق العلاقات السياسية في القارة ، والتمتع بحقوق الانسان ، والاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل . وبطبيعة الحال ، فان هذا لا يعني أن مجموعة دول الانديز هي رابطة موجهة ضد أي أحد . بل على العكس من ذلك ، فلأننا ديمقراطيون ، فان سلوكنا الدولي يقوم على أساس التنوع الأيديولوجي . اننا حركة تهدف الى التوحيد وليس الى التفرقة .

كذلك نود أن نعرب عن قلقنا بسبب التوترات الموجودة في بعض مناطق القارة ، ونحن على ثقة من أن الدول في هذه المناطق سوف تتمكن بحرية ، من أن تختار طريقها الى الرخاء ، بغضير ضغوط خارجية أو محاولة لادخالنا في نطاق الاستراتيجيات الاقتصادية أو استراتيجيات الهيمنة الخارجية .

ان بلادى عضو غير دائم في مجلس الأمن . وهذه هي المرة الثانية التي نحتل فيها هذا المقعد السامي في أهم جهاز في الأمم المتحدة يعمل من أجل الحفاظ على السلم . ان وجودنا في مجلس الأمن قد مكثنا من أن نقوم بأعمال واجراءات غير منحازة حقا ، وهذا يعني أننا بعيديون تماما عن مراكز القوى العالمية ، ولقد خدمنا بايجابية قضية السلم والانفراج .

ان بوليفيا دولة تمارس التنوع العقائدى ، وقد عملت بعيدا عن أى التزام سوى الالتزام بالعدالة ، بغية أن نسهم اسهاما قويا في الحلول السلمية . ولقد أيدنا اجراءات حركات التحرير ولازلنا نفعل ذلك مادامت هناك رغبة في تكريس النظم الاستعمارية وخلق أشكال جديدة للاستغلال في ظل مسميات مختلفة .

اننا لم تكن هناك أعمال عنف جديدة ضد دول الخط الأول ، واننا قررت الالتزام بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بمشكلة زيمبابوى ، فاننا على استعداد للتعاون لصالح أى مفاوضات سلمية تشمل المصالح المشروعة لشعوب افريقيا وحققها في أن تحكم نفسها بعيدا عن أية وصاية . ونفس الشيء ينطبق على ناميبيا ، وكذلك التهديدات المستمرة والهجمات ضد زامبيا وأنغولا وموزامبيق .

اننا نتابع مشكلة قبرص المعقدة باهتمام خاص ، ونشعر بالقلق ان نرى هذه الجزيرة البطولية منقسمة ومحتلة عسكريا . اننا نعتقد أن المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية لا بد أن تستأنف في أقرب وقت ممكن ، ونأمل أن العدالة والمنطق سوف يسودان بعد سنوات خمس طويلة من الانتظار ، حتى يمكن للطائفتين أن تستعيدا التعايش السلمي في ظل حكومتهم وسلطاتهما .

ومن المشاكل الكبرى الأخرى التي بحثها مجلس الأمن ، احتلال لبنان من جانب قوى أجنبية . لقد أيد وفد بلادى كل التدابير التي أوصى بها الأمين العام للتخفيف الجزئي - على الأقل - من معاناة هذا الشعب البطل . ان بوليفيا ومعها الدول الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن ، حاولت أن تسهم في استعادة سلطة الحكومة في لبنان على أراضيها ، ولقد كانت ، وما زالت ، هذه المهمة شاقة ، وهي أن نعمل على سحب القوات التي جعلت من هذا البلد ميدانا للمواجهة ، بحيث يمكن أن يؤدى ذلك الى تعزيز الحكومة الوطنية على أراضيها . ونأمل أملا وطيدا أن يحدث ذلك .

لقد تابعت بوليفيا - باهتمام خاص - تطورات الأحداث في الشرق الأوسط . ولقد أيدنا تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) الذي نعتبره متوازنا وعادلا : لأنه يعزز وجود إسرائيل من ناحية ، ويدين احتلال الأراضي العربية بالقوة ويطالب بعودتها من ناحية أخرى . ونحن نؤيد الحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني ، في أن يكون له وطنه الذي يمكن أن يقيم عليه دولة ذات سيادة كما نؤيد حق إسرائيل في الوجود في داخل حدود آمنة ومعترف بها . ونوصي الأطراف المعنية بأن تعالج هذا الموقف العاجل والمتفجر علاجا شاملا وواقعيًا .

لقد أسعد وفد بوليفيا أن يرى البند الذي اقترحته رومانيا فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات بين الدول قد ادرج في جدول أعمالنا . ونعتبر أن هذه المبادرة القيمة يجب أن تحظى بالتحليل الإيجابي والهام من جانب هذه الجمعية العامة ، لأنها تمثل اسهاما كبيرا في امكانيات تطبيق الاجراءات التي وضعت بموجب المادة ٣٣ من الميثاق .

وباعتبار بوليفيا بلدا ناميا يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية فانها لا يمكن أن تبقى ساكنة ازاء سباق التسلح الذي يعاني منه العالم بأسره . ان الاحصاءات الرهيبة فيما يتعلق بتسلح البلدان الكبرى والمتوسطة معروفة جيدا وكذلك الارقام الفلكية المكرسة لزيادة الترسانات العسكرية بحيث انني لست في حاجة الى تكرار هذه الارقام . ولكن لا يمكن أن نسكت على ذلك .

ان جميع تلك البلدان التي ترغب في الحياة في سلم لا بد وأن تتخذ موقفا ايجابيا لصالح نزع السلاح العام الكامل . ان سباق التسلح في دول المنطقة . وفي العالم يحبط ارادة أغلبية المجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة تخصيص موارد هائلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب ، وهذا أمر لا يجوز أن يبقى على ما هو عليه .

واننا ان نرغب رغبة قوية في السلام ، نضم صوتنا الى أصوات كل تلك الوفود التي تحدثت ودعت في هذه الجمعية الى اعتماد معاهدة سولت ٢ والى عقد مؤتمر مبكر لنزع السلاح يمس تحذيرا ضد الهيمنة العسكرية .

وفي الختام ، أود أن أعبر عن النية الاكيدة لوفد بوليفيا بان يواصل تأييده الصارم لحل المشاكل الكبرى التي تواجه الانسانية ، والاشترك في المسؤوليات والجهود مع جميع الدول الممثلة في هذا المحفل الدولي \* .

السيد كيوتشا (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحو لي ، سيدى الرئيس ، قبل كل شيء أن أتقدم اليكم بالتهاني الاخوية الحارة لوفد الكاميرون بمناسبة انتخابكم الاجماعي لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . واسمحو لي أن أضيف لفتة خاصة حيث اننا نعرفكم ونقدر ميزاتكم كرجل ود بلوماسي ، والتزامكم واسهامكم في النضال الذى تخوضه افريقيا مع بقية بلدان العالم الثالث من أجل كرامتها كما تدل على ذلك أعمالكم ، ومنها رئاستكم للجنة تصفية الاستعمار .

وبالاضافة الى ذلك ، ومن خلال شخصكم فان انتخابكم هو شرف لا فريقيا وحافز لشعورنا بالعزة والفخار ازاء جمهورية تنزانيا الشقيقة التي يربطها بالكاميرون ، بخلاف العلاقات الثقافية ، مصيرهما الافريقي الذى نسجته الجغرافيا والتاريخ وآمالهما المشتركة عن طريق تعاون مثمر وبناء داخل منظمة الوحدة الافريقية ، وداخل اسرة بلدان عدم الانحياز .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن شكرنا للسيد انداليسيو لبيفانو من كولومبيا الرئيس السابق على الطريقة المميزة التي اضطلع بها بمسؤولياته الضخمة .

ونود أخيرا أن نتوجه بالتحية الخالصة وأن نعرب عن امتناننا العميق للدكتور كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة . وتشعر حكومتي بالامتنان له نظرا للجهود الدائبة التي يبذلها دائما في انكار كبير للذات ، وبتكتم شديد في ممارسة وظائفه الهامة من أجل ايجاد حلول للمشكلات العديدة التي يواجهها مجتمعنا اليوم .

ونود من جهة أخرى أن نرحب بوفد سانت لوسيا وبوجوده بيننا الآن . ويقبول هذه الدولة لتصبح العضو الثاني والخمسين بعد المائة ، فان فكرة عالمية منظمنا قد تعززت وزادت قوة .

لقد علمنا ببالغ الاسي والحزن ، في بداية الشهر الماضي ، بوفاة الدكتور أغوستينو نيتو قبل الاوان رئيس جمهورية انغولا الشعبية . ان المكانة التي كان يحتلها في افريقيا وفي العالم اجمع معروفة تماما ، وتدلل عليها التعازي العديدة والمواساة التي وجهت الى اسرة الفقيد ، والى حكومة انغولا وشعبها وواضم صوتي الى هذه التعازي ، باسم وفد بلادى وباسمي شخصيا .

ان هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة انما تعقد جلساتها في جود ولي بيعث

على القلق ، ويتسم بتوترات ونزاعات تولد العذاب والبؤس ، ويتميز بغوضى اقتصادية في العالم الثالث ، وفي افريقيا بصفة خاصة التي هي الضحية الأساسية . ومع ذلك ، فان الانتصارات التي تحققت خلال العقود الثلاثة الاخيرة ضد السيطرة والعبودية جعلت افريقيا بعد أن خرجت من ليل استعماري طويل ، تأمل في أن تعرف السلام وأن تسير في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متضامنة مع بقية بني البشر . ولكن لا يزال هذا الهدف النبيل يواجهه العناد المستمر لاقليّة عنصرية في جنوب افريقيا تحظى بتواطؤ مجموعة من مصالح أجنبية قوية . ان هذا الموقف غير المقبول بالنسبة للكرامة الانسانية يعتبر خطيرا ليس على الشعوب الافريقية فحسب بل على السلم والامن الدوليين . ولا جدال في أن اية دولة افريقية لا تستطيع أن تشعر بأنها تسيطر حقيقة على مصيرها وبأنها حرة في تكوين مستقبل ينعم بالرفاهية ما بقي نظام سياسة الفصل العنصري والقهر السائد في هذه المنطقة من القارة الافريقية .

ان مصير الملايين الذين يعانون من العبودية في وطنهم يستحق انتباها ويقتطع من جانب منظماتنا ، تقوم على أساس مبدأ الكرامة الثابت لجميع بني البشر ، وعلى أساس المساواة في حقوق الشعوب بما في ذلك حقها في تقرير مصيرها .

اننا نعتقد ان الجمعية العامة هي الاطار الملائم لاثارة ودعم التضامن الفعال الذي تنتظره حركات التحرير الوطني من المجتمع الدولي . ويجب ان نعرب عن ارتياحنا لتكثيف النضال الذي تقوم به هذه الحركات في الجنوب الافريقي والتي تجبر نظام بريتوريا على القيام بأعمال شنيعة لا تخفى على احد . ان هذا النضال يجب دعمه باستمرار عن طريق منحوط دولية جادة ضد هذا النظام . وفي هذا الصدد ، علينا ان نذكر الادانة الجماعية والجديدة التي كانت جنوب افريقيا هدفا لها داخل مجلس الأمن فيما يتعلق بانشاء بانتوستان جديد .

ولا يجهد احد في الواقع مهزلة الاستقلال الذاتي الذي منح لكيانات جغرافية سياسية مصطنعة او لمجموعات عرقية ، بهدف ايجاد حزام امن حول معقل الفصل العنصرى . ان بلادى التي تطبق وستستمر في تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، قد عازمت على منع قيام اية علاقات سواء مع جنوب افريقيا او مع الدول العميلة لها والتي لا تقوم على اساس وطني ، والتي تسيطر عليها العنصرية في جنوب افريقيا . ان سياسة العبودية هذه ، تنوى بريتوريا ان تنشرها في اقليم ناميبيا الدولي .

وفي العام الماضي ، وفي نفس هذه الفترة ، لم يكن يراود احد امل ايجاد حل سريع لهذه المسألة على اساس قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ولست بحاجة الى القول بأن المحور الاساسي لهذين القرارين هو تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير مصيره واستقلاله في اطار انتخابات حرة وديمقراطية تتم تحت اشراف الأمم المتحدة . ولكن بعد نشر تقرير الأمين العام بشأن الامكانيات العملية لتطبيق مشروع الأمم المتحدة ، فان جنوب افريقيا التي قبلت رسميا هذه التسوية لم تتردد بسوء نيتها المعهودة عن تعريف هذا المشروع للخطر . ومن الواضح ان جنوب افريقيا بهذا انما تعمل على كسب الوقت وعلى تحويل حقيقة الموقف ومسح تطبيق التسوية الدولية من اجل الوصول الى تحقيق اهداف مشروعها للتسوية الداخلية .

وفي شهر أيار/مايو الماضي ، فان الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة التي اعتمدت بأغلبية ساحقة قرارا يطالب مجلس الأمن بأن يجتمع بصورة عاجلة لكي يتخذ ضد جنوب افريقيا التدابير الاجبارية الملزمة ، المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، لم تمكننا حتى الآن من الخروج من هذه الأزمة .

ونحن نأسف ، لأنه رغم هذا الموقف المتفطرس لبريتوريا والذي يضعف من الثقة في منظمنا فان بعض الدول لاسيما تلك التي تمتلك وسائل ضغط هاسمة على جنوب افريقيا ، لا يبدوانها مستعدة على الاطلاق لاستخدام هذه الوسائل .

وعليها ان نستذكر مرة اخرى جميع الافعال التي تقوم بها جنوب افريقيا لا قضاء منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، ولعدم تطبيق المشروع الدولي للتسوية ، وتبرير الحل الداخلي على طريقة روديسيا ، وقد شهدنا حدوث هذا مؤخرا . ان الكاميرون وهو عضو في مجلس الامم المتحدة لنا ميبيا ، يؤكد مرة اخرى دعمه التام لنضال شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، ويؤكد مرة اخرى حق هذا الشعب في تقرير مصيره وفي استقلاله في اطار ناميبيا موحدة بما فيها خليج والفيس . اننا نعتقد انه اذا ما استمرت جنوب افريقيا في عرقلة تطبيق خطة التسوية الدولية كما فسرها الأمين العام والتي ايدها بعد ذلك مجلس الأمن ، فليس هناك بديل آخر لمجلس الأمن الا ان يصدر العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لاجبار جنوب افريقيا على التعاون مع الامم المتحدة .

ان التراخي الذي برهنت عليه بعض الدول الكبرى تجاه جنوب افريقيا حتى وقتنا هذا ، يعتبر كما قلنا احد الاسباب الاساسية لضعف منظمنا . ان الأمين العام قد اشار آسفا في تقريره الى نقص الثقة التي تعاني منها الامم المتحدة نتيجة لعدم مراعاة القرارات الجديدة لمجلس الأمن . ان مسألة روديسيا تعتبر دليلا واضحا على هذا الامر ، فقد انقضت حوالي خمسة عشر عاما منذ قامت مجموعة من المغامرين العنصريين بالاستيلاء على السلطة في هذه المستعمرة البريطانية وحرمت ستة ملايين من السود من حقوقهم الاساسية .

واذا كانت العقوبات التي اصدرها مجلس الأمن قد عاقت ازدهار اقتصاد روديسيا حتى الآن ، فانها لم تفلح مطلقا في القضاء على النظام غير المشروع في سالزبورى الذى يدين ببقائه للمساعدات المبرحة التي يتلقاها من جنوب افريقيا وكذلك للدعم الذى تقدمه الكثير من الشركات متعددة الجنسيات . واننا من جهة اخرى نعتقد ان على مجلس الأمن ان يقرر في الوقت الملائم رفع العقوبات التي اتخذت ضد هذا النظام المتمرّد .

ان بلادى تعرب عن ارتياحها للأسلوب الجديد الذى حدده مؤتمر الكومنولث الذى عقد

في لوساكا مؤخرا . وليس من شك كما أكدنا مرارا وتكرارا ان الحل الوحيد المقبول لزيمبابوي يكمن في المفاوضات مع حركات التحرير من اجل نقل السيادة الفعلية للأغلبية على اساس انتخابات حرة ديمقراطية تحت اشراف دولي .

ونحن نأمل في ان المفاوضات الدائرة في لندن سوف تسمح لبريطانيا العظمى بأن تعطى دفعة لعملية الاستقلال الفعلي لزيمبابوي . وفي رأينا ان اى اعتراف بنظام سالزبورى يتطلب احداث تعديلات دستورية اساسية تكفل سيادة القاعدة الديمقراطية للأغلبية . ولا ينبغي ان نخدع، فان تكافل الشعوب والأمم كما اظهرت انعكاسات الأزمات الحالية وآثارها ليس مجرد خيال .

ومن الخداع ايضا ان نتحدث عن السلام طالما ظلت افريقيا تعاني من التمييز العنصرى ولا تتمتع تماما بالاحترام الواجب طبقا لما هو وارد في الميثاق . ومن الضرورى من اجل تقدم المجتمع الدولى بأسره ، ومن اجل عملية تحرير الشعوب التي بدأت في العقود الثلاثة الماضية ولا سيما فى افريقيا وآسيا ، ان يستكملا عن طريق القضاء على آخر معاقل القهر . ومن الضرورى ايضا بالنسبة لأمن الدول ان تحترم وحدة اراضيها واستقلالها وسيادتها الوطنية . ان هذا المبدأ الاساسى الوارد في الميثاق يعتبر حجر الزاوية في نظرية عدم الانحياز التي تعتبر اساس السياسة الخارجية لبلادى .



واسمحوا لي مرة أخرى أن أذكركم بتصورنا لعدم الانحياز كما عرفه رئيس جمهورية الكاميرون المتحدة ، فخامة الرئيس احمد واهيد جو :

" ان عدم الانحياز بالنسبة لنا يعني أولا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين .  
" ان عدم الانحياز بالنسبة لنا يعني أيضا عدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها من أجل تسوية النزاعات الدولية .

" ان عدم الانحياز بالنسبة لنا يعني أيضا حالة من اليقظة الدائمة في مواجهة كل الدول في الحاضر والمستقبل ، دون أي تعصب مسبق ضد أي منها ، مع مد أيدينا في الوقت نفسه باستمرار من أجل التوصل الى تعاون مخلص طالما اننا لن نضحى بأية مصلحة حيوية .

" ان عدم الانحياز بالنسبة لنا يعني أخيرا التسامح والتعايش السلمي والديناميكي بين الدول ذات نظام سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة ولكنها تعمل سوية من أجل بناء عالم تعيش فيه الشعوب على قدم المساواة ، وقد تحررت من السيطرة والخوف ، وذلك على أساس الاحترام المتبادل .

" وبمعنى آخر ان عدم الانحياز هو بالنسبة لنا ليس مناقضا ولكنه مكمل للتعاون الدولي ."

ان هذه الفلسفة تحكم موقفنا من النزاعات التي يواجهها عالمنا اليوم .  
ففي الشرق الاوسط ، أولا ، وهي المنطقة التي شهدت ثلاث حروب دموية خلال ثلاثين عاما لا يزال الموقف غير مستقر ومتفجر . ان وفد بلادي لم يكف عن ان يؤكد باستمرار على أن مسألة فلسطين هي قلب النزاع العربي الاسرائيلي وان أي حل يهمل هذا العنصر الاساسي لن يكون عادلا أو دائما .

فمن الضروري أن يتمتع الشعب الفلسطيني بجميع حقوقه الاساسية بما في ذلك حقه في اقامة وطن له . ان البحث عن حل عادل يتضمن اشتراكه الفعلي في كل عطية للسلام وفي أي جهاز تفاوضي عن طريق ممثله الحقيقي منظمة التحرير الفلسطينية . ان اسرائيل التي لها الحق في أن تعيش في سلام داخل حدود معترف بها ، من واجبها أن تطلع عن أهدافها التوسعية وأن تنسحب من جميع

الاراضي العربية المحتلة طبقا لقرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ٣٣٨ (١٩٧٣) لكي يقوم أخيرا في هذا الجزء من العالم عهد سلام وتعاون مشر متبادل .  
وهنا يجدر بي أن أنكر المأساة التي تعيشها لبنان والتي تهدد كيانها وحياتها . ان الكاميرون تؤيد جميع الجهود التي تهدف الي الحفاظ على استقلال ووحدة أراضي هذا البلد الصديق . وفي قبرص ، فانه يمكن للطائفتين ان تتفقا فيما بينهما مع الاحتفاظ بمصالحهما المشتركة وباستقلالهما وبوحدة هذا البلد غير المنحاز اذا امتنعت القوى الخارجية للمرة الأخيرة عن التدخل في شؤونهما الداخلية .

واخيرا في جنوب شرق آسيا ، حيث تعرض شعب كمبوتشيا خلال السنوات العشر الأخيرة للتهديد فان الموقف الحالي يحتر من أهم الموضوعات التي تشغل المجتمع الدولي . ان التوترات الخطيرة وعدم الاستقرار والمجابهاات التي تحدث هناك والتطاحن والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان وللخسارة الجسيمة في الارواح البشرية وجميع صور الدمار والمقاساة التي تنجم عن ذلك لشعب كمبوتشيا تتطلب أن تبذل كل ما في وسعنا لكي نمكن شعوب هذه المنطقة من أن تحدد اختياراتها السياسية بنفسها وأن تسوى مشاكلها دون تدخل أجنبي مع احترام وحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها .

ان مجيء السلام الى هذه المناطق التي تسودها القلاقل من شأنه تدعيم عملية الانفراج العام في هذا العالم ، كما انه يسهم في تخفيف احد الموضوعات التي تثير الجزع في عصرنا وأقصد بذلك سباق التسلح .

وفي هذا العام مرة أخرى كرس مبالغ خيالية تبلغ ٤٨٠ بليون دولار للنفقات العسكرية طبقا لتقديرات موشوق بها ، أى أنها تزيد بنسبة مليون دولار كل دقيقة . وفي هذه التقديرات فان الجزء الذي يخصص للتحالفات العسكرية الرئيسية يبلغ أكثر من ٧٠ في المائة .

دعونا نعود مرة أخرى الى مبادئ عدم الانحياز ودعونا نندد بالسلام الزائف القائم على أساس توازن الرعب المهبس . ولن نتعب مطلقا في أن نكرر أن السلام والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية للاقتصادية للدول تفترض مسبقا نزعا شاملا وكاملا للسلاح تحت رقابة دولية فعلية .

ان وفد بلادى يقدر الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي

لقد أدت هذه الجهود الى توقيع اتفاقية سولت الثانية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ونأمل أن يتم التصديق على هذه الاتفاقية قريبا . ان الامر يتعلق هنا بطبيعة الحال باجراء جزئي لأنه موضوع في اطار المفاوضات الثنائية الصرفة ويرمي الى اقامة توازن نووى حساس بين هاتين الدولتين الاعظم .

ان التصديق على اتفاقية سولت الثانية ينبغي أن يمهد الطريق نحو ابرام سولت الثالثة وأن يعطي دفعة جديدة للمفاوضات الدولية من أجل وقف سباق التسلح . ان نزع السلاح وتصفية الاستعمار وخفض التوترات والنزاعات في هذا العالم لا تستطيع بمفردها أن تضمن السلام والامن الدولي . ان تحقيق ذلك يتطلب أيضا العدل والانصاف في المجال الاقتصادي . ان هذه الدورة الحالية تنعقد خلال فترة من عدم الثقة وخيبة الأمل والاضطراب الشديد في العلاقات الاقتصادية الدولية .

والواقع فان الدول الصناعية قد تمكنت من تحقيق نمو سريع فداة الحرب العالمية الثانية بفضل توفر المواد الأولية من الدول النامية وبدعم المؤسسات الفنية والمالية التي أنشئت لخدمة مصالحها بصورة أساسية . ان هذا النظام بسبب اثاره الضارة . قد بين حدوده . ولقد أدى ذلك الى انخفاض مستمر في الانتاج والى زيادة خطورة التضخم وعدم الاستقرار النقدي ، باختصار كساد عام . ان هذا الموقف الذي يضر بصفة خاصة بالاقتصاديات الحديثة لبلدان العالم الثالث قد أظهر الحاجة الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وانطلاقا من هذه الفكرة فان العديد من المبادرات تم اتخاذها خلال ال ٢٠ سنة الاخيرة منذ تأسيس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) حتى انشاء اللجنة الجامعة وذلك عن طريق دورتين استثنائيتين للجمعية العامة وللأسف فان النتائج التي تم الحصول عليها لا تزال أقل كثيرا من الاهداف المنشودة .

ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والائماء الأخير ، والذي كنا ننتظر أن يحقق نتائج ملموسة ، نظرا للأولوية التي تعطى للدراسة العميقة لمشاكل التغيير الهيكلي للاقتصاد العالمي وكذلك دراسة العلاقة بين المسائل الاقتصادية والنقدية والفنية ، قد انتهت بنتائج قليلة كما نعلم جميعا .  
اما فيما يتعلق بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، فقد ذكر الأمين العام في تقريره السنوى أنه :

” على الرغم من انه يقدم اطار عمل لمحاربة السياسة الحمائية في المستقبل ، الا انها لا تقدم المساعدة الفورية للدول الأكثر تعرضا لخطر التدابير الحمائية ” .  
وبالمثل فانه على الرغم من التقدم الذى حدث :  
” فلا يزال هناك الكثير من أجل وضع صندوق مشترك ومن أجل تطبيق العناصر الأخرى للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ” .

لقد قدمت اللجنة الجامعة خلال دورتها الأخيرة بعض اقتراحات قليلة تتعلق بنقل الموارد والزراعة والمسائل الغذائية . ان هذه النتائج التي تم الوصول اليها بفضل الدفعة الجديدة التي أعطيت لهذه اللجنة من قبل الجمعية في العام الماضي ، لا تستجيب لكل ما نأمله منها ولكنها توضح انه اذا كان عمل اللجنة يعتمد على ارادة سياسية كافية فان ذلك يدعم عملها .  
وهذا هو نفس الوضع بالنسبة للأعمال التحضيرية لوضع استراتيجية انمائية دولية جديدة والتي تتعثر في دياجة هذا الاتفاق . ان المفاوضات من أجل اتفاقية جديدة لقانون البحار والتي استمرت منذ ست سنوات ، كان من الممكن ان تنتهي بنجاح اذا ما ابدت الحكومات ارادة سياسية حازمة .

لذا فانه من الضروري احترام الجدول الزمني ، الذى تم اعتماده اثناء الدورة الثامنة من أجل التوصل الى توقيع الاتفاقية في عام ١٩٨٠ . ان حكومتي - كما فعلت في الماضي - سوف تسهم بنشاط في هذه المرحلة الأخيرة للمؤتمر . اننا واثقون ان هذا المفهوم الجديد للتراث المشترك للإنسانية - الذى كان مشار هذه المناقشات والمفاوضات الطويلة - وكذلك المصالح الأساسية للدول غير الساحلية والدول المتضررة جغرافيا ، سوف يتم الحفاظ عليهما .

ان العقد الثاني للأمم المتحدة للتجارة والائتماء قد قارب نهايته وبالرغم من أنه قد تميز بمفاوضات مكثفة ، فانه - في واقع الأمر - لم يؤد الى نتائج ، اللهم الا الاعتراف بوجود الازمة التي نواجهها من عدم التوازن ، وعدم الاستقرار وعدم تأكد المواقف ، وكذلك الحاجة القصوى الى احداث تغييرات وتعديلات اذا اردنا ان نضمن بقائنا .

لقد بدأنا دورة عقد جديد . وينبغي علينا ان نعد لهذا العقد وان نعالجه بروح جديدة . وفي هذا الشأن ، أشارت بلدان عدم الانحياز بحق في مؤتمر قمتها الأخير الذي عقد في هافانا الى أن :

” انشاء نظام اقتصادي دولي جديد يتطلب حولا جديدة واقعية وشاملة ، ولا يمكن أن يكون ثمرة اصلاحات جزئية أو مرتجلة يتم وضعها من أجل حل المصاعب الحالية ” . ان النظام الجديد الذي نتوق اليه ، يجب ان يتخذ اخلاقيات جديدة ، اخلاقيات تقوم على روح العدالة والانصاف والتضامن بين الشعوب ، ويجب ان يكون واقعي ، وكما قيل من فوق هذه المنصة في العام الماضي ، يجب ان تكون هناك ارادة حقيقية لأن نتجاوز المصالح الوطنية من أجل المصالح العام الذي هو فوق الوطنية ، والذي أساسه السلم والأمن الجماعي ورفاهية جميع الشعوب . وأخيرا فان هذه الاخلاقيات تتطلب تحويل القرارات الى واقع يصل الى التجمعات الدولية المختلفة . ان هذه الاخلاقيات الجديدة تتطلب اعادة النظر في البرامج وتحديثها ، وتتطلب ، بالاضافة الى ذلك ، زيادة في المسؤوليات وامكانيات العمل للأمم المتحدة ، وفي نفس الوقت كترشيد لهياكلها ولمناهج العمل بها .

ولذا ، فاننا نؤيد المبادرات البناءة للغاية التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد . ومن المعترف به اليوم ان الدول لا تستطيع أن تحل مشاكلها الكبرى لهذا العصر ، لا منفردة ولا في مجموعات صغيرة . بل ينبغي ان تعمل الآن على مستوى عالمي ، بالرغم من التباين وعوامل التفرقة الاخرى التي ما زالت تقف أمام الوصول الى عالم أفضل تنظيميا وأكثر انصافا .

السيد شيسانو (موزامبيق) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، انني ان

أخذ الكلمة لأول مرة في هذه الدورة للجمعية العامة ، فاننا نحني رؤوسنا - باحترام - تحية لذكري

رجل دولة كبير ومناضل من أجل الحرية ، هو الدكتور اجوستينو نيتو رئيس حزب العمال للحركة الشعبية لتحرير أنغولا ورئيس جمهورية أنغولا الشعبية . ان خلقه المتميز بالنزعة الانسانية ، والتزامه بالعدالة والكفاح ضد الامبريالية يجعلان منه شخصية تاريخية لن تنسى .

لقد اكتسب الرئيس نيتو ليس فقط اعجاب ومحبة ، شعب انغولا والشعوب المناضلة في منطقتنا ، وانما اكتسب اعجاب وحب جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم . وبالنسبة لنا ، كان الرئيس نيتو ، وسوف يكون دائما ، رمزا لافريقيا المناضلة والعازمة على التخلص من قيود السيطرة الاستعمارية والامبريالية . وكان الرئيس نيتو وسوف يبقى دائما بالنسبة لنا رمزا لافريقيا التي تبني نفسها على اساس سعادة شعبها . وبالنسبة لنا — نحن المناضلين من أجل مجتمع خال من استغلال الانسان لأخيه الانسان — فاننا نعتقد انه ليس هناك طريق افضل لتكريم ذكراه سوى الأخذ بمثله العليا وهي الكفاح من أجل الحرية والعدالة .

وبالنسبة لنا أيضا — نحن الذين اتينا من منطقة مواجهة بين التحرر والسيطرة — فاننا نود ، بتأثر خاص ، ان نهنتكم لانتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

لقد اتيتم من جمهورية تنزانيا المتحدة ، وهي احدى دول الخط الأول التي ترتبط مع شعب جمهورية موزامبيق الشعبية بروابط الدم الذي سال من أبناء شعبينا أثناء كفاحنا المشترك ضد السيطرة الاستعمارية والعدوان الامبريالي .

ان حزب وشعب وحكومة تنزانيا كانوا دائما معنا في كفاحنا ضد الاستعمار البرتغالي . ونحن اليوم معنا في نفس ساحة النضال من أجل التحرر السياسي والاقتصادى لبلدنا . ان جمهورية تنزانيا المتحدة لا تزال في طليعة كفاحنا المشترك ضد نظم العنصرية والأقلية في الجنوب الافريقي . وبسبب التزام بلدك بالكفاح التحررى في العالم بصفة عامة ، وفي افريقيا بصفة خاصة ، فانه أصبح هدفا دائما للعدوان الامبريالي . ان الغزو والمذابح التي ارتكبتها مؤخرا عصابة عيديد أمين ضد جمهورية تنزانيا المتحدة كان الهدف منها تدوير معقل آمن من معاقل حركات التحرر الوطني . ومرة أخرى ، فان العدالة والحرية قد انتصرتا ، ودحر الرعب والارهاب والقهر .

ابتداءً من عام ( ١٩٧١ ) ، فان السفير سالم أحمد سالم بصفته رئيسا للجنة الأربعة والعشرين ، قد أبدى ليس فقط صفات الدبلوماسية الكبير ولكن أيضا صفات المناضل الحق لتصلح الرازحين تحت نير السيطرة الاستعمارية والعنصرية . ونحن لعلنا يقين من أنه بخبرتك وكفايتك في خدمة مبادئ التحرر والتزامك بقضية السلم والتقدم ، فان أعمال هذه الدورة ، تحت توجيهاتك المستنيرة ، سوف تكفل بالنجاح في العقد المقبل .

لقد أحرز العقد ، الذى سينتهي خلال شهرين ، نجاحا من الناحية النوعية في مجال كفاح التحرر الذى تخوضه الشعوب في العالم بصفة عامة وفي افريقيا بصفة خاصة .

في آسيا ، فان شعبي افغانستان وايران قد نجحا في اسقاط نظم دكتاتورية مثلت جزءا من الحصار الذى فرضته الامبريالية على القوى الاشتراكية . ولكن الانتصار التاريخي الذى أحرزته الشعوب في فيت نام ولا وكمبوتشيا ضد القوة الامبريالية لا يزال يلهم ويشجع كفاح البشر لقامة مجتمعات عادلة خالية من استغلال الانسان لأخيه الانسان .

في امريكا اللاتينية ، فان شعبي نيكاراغوا وغرينادا قد اكتسحا النظم القائمة على الدكتاتورية والتسلط ، مما مهد الطريق لامكانيات جديدة للتحرر في هذه المنطقة .

في أوروبا ، وبعد انهيار دكتاتورية سالازار/كايتانو الفاشية والاستعمارية في البرتغال وكذلك دكتاتورية فرانكو في اسبانيا ، فان شعبي هذين البلدين قد استعادا الحرية التي حرما منها لأكثر من أربعين عاما عن طريق القمع والارهاب المنظم .

في افريقيا ، التي خضعت طيلة قرون للسلب والسيطرة والاستغلال الاستعماري والامبريالي ، وانتهيار امبراطورية البرتغال الاستعمارية ، واستقلال سيشيل ، وجزر القمر ، وجيبوتي ، واسقاط النظام الامبريالي الرجعي في اثيوبيا ، والقضاء على نظم حكم الدكتاتورية الفاسدة في أوغندا وغينيا الاستوائية ، والتحويلات الثورية التي حدثت في بنن ، مدغشقر ، الكونغو ، اثيوبيا وسيشيل - كلها عوامل تشكل انتصارات هامة لقضية السلم وقضايا الشعوب المحبة للحرية .

في شمال افريقيا ، فان النجاح العسكري والسياسي والديبلوماسي الذي أحرزته حركة بوليساريو والذي أسفر عن اتفااق السلم بين هذه الحركة وبين موريتانيا ، ساهم في عزل النظام الاستعماري في الرباط . وبموجب التوقيع على هذا الاتفااق ، استعادت موريتانيا الكرامة التي فقدتها اثناء تضامنها مع المغامرين التوسعيين الاستعماريين في المغرب . وقد أبدى الزعماء الجدد في موريتانيا ، عن هذا الطريق ، شعورا أقوى بالمسؤولية وتفهما لحتمية انتصار الشعوب في كفاحها من أجل تقرير مصيرها واستقلالها الوطني .

وعلى العكس من ذلك ، فلا يزال المغرب يصر على رفض الاعتراف بالحقيقة القومية للشعب الصحراوي . وينتهك المغرب بصورة سافرة ميثاق وقرارات الامم المتحدة ، وخاصة القرار رقم ١٥١٤ ( د - ١٥ ) . وبدون حياء ، فان مملكة المغرب ، ان تدعي الملكية ، تحتل بالقوة هذا الجزء من اقليم الصحراء الغربية الذي كانت تعلن بالامس فقط أنه ملك لموريتانيا . وهذا يبين بوضوح عدم سلامة الحجج التي يستعملها المغرب والذي لا ينوى سوى اخفاء تطلعاته التوسعية .

على المجتمع الدولي أن يد ين هذا الاحتلال وأن يطالب حكومة الرباط بالانسحاب من الاراضي الصحراوية ، حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية ، تحت القيادة المستنيرة لجبهة البوليساريو ، من تحقيق التنمية لبلده في ظل السلام . وتعاود بلادى تأكيد تضامنها مع الكفاح العادل للشعب الصحراوي .

حدثت أهم التغييرات في الجنوب الافريقي . ان اعلان قيام جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية قد هز الاستراتيجية الامبريالية القائمة على السيطرة واستغلال شعوبنا ومواردنا الطبيعية . وفي انغولا وموزامبيق ، فان راية البروليتاريا الدولية ترفرف امام أعين آخر



معاقل العنصرية والسيطرة الاستعمارية. ولقد بشر استقلال بلدينا بانهيار نظام الفصل العنصري والاستعمار. ولا تقبل الامبريالية هذا عن طيب خاطر. وهكذا، وعلى الصعيد الدولي، تشن الامبريالية حملات من الاكاذيب والاتهامات ضد جمهورية موزامبيق الشعبية وجمهورية انغولا الشعبية انها تنظم وتمول وتكثف من تأييدها العسكري للمنظم العسكرية لكي تتمكن من مهاجمة بلادنا. وعند ما استشعر باليأس لعدم قدرته على تصفية حركات التحرر الوطني، فان القوى الامبريالية تحاول استمالة حركات التحرر في محاولتها الظهور بمظهر المدافع عن حرية الشعوب في ناميبيا، وزمبابوي وجنوب افريقيا.

في واشنطن، ولندن، وباريس، وبيون وفي دوائر السلطة في البلدان الغربية الاخرى، تنظم الخطط للحفاظ على ما سمي " بالحضارة الغربية"، التي فرضت على شعوبنا بالقوة وعن طريق العنف والارهاب.

هكذا فان المبادرات البريطانية والامريكية بالنسبة لزمبابوي، ومبادرات القوى الغربية الخمس الخاصة بناميبيا، ظهرت الى حيز الوجود. اتخذت هذه المبادرات للابقاء على الجوع، والبؤس، والامية والمرض في زمبابوي وناميبيا، وذلك حتى تبقى جنوب افريقيا مزرعة وملكية خاصة للشركات العاملة عبر الحدود وكقاعدة استراتيجية لعدوانها ضد افريقيا وللسيطرة عليها. لا تهتم الامبريالية بذبح الاطفال في نيازوينيا، والنساء في كاسنجا، وقتل وعدم تغذية الرجال في مزارع روديسيا وقتل الشباب بوحشية في سويتو لرفضهم " الثقافة". هذه هي " الديمقراطية الغربية" و " القيم الغربية" التي قاومتها ببطولة شعوب منطقتنا.

ان عنف العنصريين والامبرياليين مردود عليه من شعوبنا التي تضحي بدماؤها وبأفضل أبنائها ، ففرقت بين الحرية والقمع وكرامة الانسان واستعباده .

ففي زمبابوى وناميبيا ، فان الكفاح المسلح يتسع نطاقه ويضع قيودا حول عنق المسيطرين والمستغلين ، ان الجبهة الوطنية في زمبابوى ، ومنظمة سوابو في ناميبيا ، عن طريق ما أبدتاه من عزم وما قدمته من تضحيات قد أثبتتا أنهما الممثلان الشرعيان الوحيدان لشعبي زمبابوى وناميبيا على التوالي ، وهكذا فقد اكتسبت هاتان المنظمتان اعجاب واحترام المجتمع الدولي .

ان شرعية وعدالة كفاح شعبي زمبابوى وناميبيا ، قد أكد عليهما بالاجماع مؤتمر الأمم المتحدة الذى انعقد في مابوتو في شهر ايار/ مايو ١٩٧٧ . ونتيجة لهذا المؤتمر ، فان نظامي الاقلية والعنصرية في سالزبورى وبريتوريا ، كانا محل عزلة على الصعيد الدولي بسبب تلاعبهما كما ان مناوريتهما اللتين كانتا تهددان الى اقامة انظمة عميلة ، كانتا موضع استنكار .

وأثناء هذا المؤتمر ، أكد المجتمع الدولي من جديد على الحاجة الى تنفيذ وتطبيق العقوبات التي قررها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد روديسيا الجنوبية ، كما طالب بفرض العقوبات الالزامية على جنوب أفريقيا التي ما زالت تحتل بصورة غير مشروعة اقليم ناميبيا .

ان هذا المؤتمر قد أدان بعض الدول الغربية التي انتهكت العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة ، وقامت بتقديم المعونة العسكرية وفيرها التي مكنت من الاحتفاظ بالاستعمار في الجنوب الافريقي وفي ناميبيا وشجعت على العدوان ضد دول الخط الأول .

ومن ناحية أخرى ، فقد ناشد المؤتمر المجتمع الدولي أن يزيد من معوناته السياسية والمالية لحركات التحرر الوطني ولدول خط المواجهة . ولكن من المؤسف أن نلاحظ أنه رغم أننا اتخذنا بالاجماع هذا القرار ، الا أننا لم نتفق بشأن تنفيذه ، وهكذا نجد أنه في موزامبيق ، وأنغولا ، وزامبيا وبتسوانا ، هناك طائرات فرنسية تشارك في المذابح ، وأن الاسلحة التي تؤدى الى قتل العزل قد انتجت في بلجيكا ، وأن هناك طائرات هليكوبتر تقوم بنقل المرتزقة وتلقي القنابل على الاطفال في المدارس وقد صنعت في أمريكا . كما نلاحظ ان بريطانيا تمكن هذه النظم العنصرية من تموين طائراتها للهجوم علينا . ان المدافعين عن الاستغلال والسيطرة ما زالوا يؤيدون العنصرية والاستعمار .

وعلى عكس ذلك ، فان الدول الاشتراكية ودول الشمال وشعوبها أخرى محبة للسلام والحرية ، قد زادت الى حد كبير من تأييدها لحركات التحرر ودول الخط الأول . ومن هذه الدول نحصل على سيارات الاسعاف ، وعلى الافطية التي تستخدم في معسكرات اللاجئين ، وعلى الحبوب والجرارات التي نستخدمها في المراكز الزراعية التي يقضي عليها العنصريون . ان هذه الدول توفر لنا الاطباء والمهندسين والفنيين الذين يمكنهم حركات التحرير ودول الخط الاول من تحقيق التقدم الاجتماعي لصالح شعوبنا .

ان الدول الاشتراكية قد أيدت احتياجاتنا في اطار كفاها ، انها توفر لنا الأسلحة اللازمة لتعزيز قدرتنا الدفاعية ، وهي بذلك تطبق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . ان شعبي زمبابوي وناميبيا يواجهان اصرارا وعناد الامبرياليين والعنصريين بتكثيف كفاهما التحرري المسلح .

وفي زمبابوي ، فقد أجبرت الحكومة الاستعمارية على تحمل مسؤولياتها في اطار عملية تصفية الاستعمار نتيجة للانتصارات العسكرية والسياسية التي أحرزتها الجبهة الوطنية وبسبب موقف المجتمع الدولي .

وفي هذا الاطار ، قبلت بريطانيا في اجتماع لدول الكومنولث عقد أخيرا في لوساكا ، عقد مؤتمر دستوري في لندن بغية ايجاد حل لمشكلة روديسيا عن طريق التفاوض .

ان الجبهة الوطنية ان قبلت المشاركة في هذا المؤتمر ، فقد اثبتت من جديد ان القوى التي تخوض كفاح التحرير يمكن أيضا أن تتفاوض بالطرق السلمية لتأكيد حرية وكرامة شعبيها . ان الجبهة الوطنية ان عازمت على الاسهام في انجاح هذا المؤتمر قد أبدت النضج والمرونة اللائقين بها في اطار عملية التفاوض . ان الجبهة الوطنية هي التي تقدم تنازلات جوهرية ، وكذلك على ذلك فانها قبلت تخصيص ٢٠ في المائة من مقاعد الجمعية التشريعية في زمبابوي للبيض ، وهكذا فان الجبهة الوطنية قد ضحت بعامل هام من العوامل المرتبطة بمبادئها ضد العنصرية ، وذلك لتسهيل التوصل الى حل .

ان الجبهة الوطنية هي القوة الاساسية التي تقود الكفاح التحرري في زمبابوي ، وهي الممثل الشرعي للشعب هناك والتي يتجسد فيها المثل الأعلى في الحرية والعدالة . ولذلك يجب أن نقدم كل عون وتأييد وتضامن للجبهة الوطنية . ولا توجد جهة أكثر من الجبهة الوطنية

تستطيع أن تحدد ما اذا كانت الأهداف التي تناضل من أجلها قد تحققت أم لا ؟ ان بلوغ هذه الأهداف وحده هو الذي يوسعها الكفاح المسلح مما يؤدي الى السلام والى الغاء العقوبات . ان المجتمع الدولي لا يستطيع أن يقبل الغاء العقوبات من طرف واحد ، وهو ما تنادي به بعض الدوائر المحافظة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . ويحدونا الأمل في أن حكومتنا هاتين الدولتين والدول الأخرى ، سوف تقاوم أية ضغوط في هذا الاتجاه . ان المجتمع الدولي يجب أن يدين أية حكومة في زمبابوي غير قائمة على أساس الموافقة التامة للجبهة الوطنية طبقا للمعيار الذي وضعته .

وفيما يتعلق بقضية ناميبيا فان حركة سوابو ودول الخط الأول والمجتمع الدولي قد قبلوا خطة الأمين العام للأمم المتحدة لتصفية الاستعمار في هذا الاقليم بمقتضى القرار رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الصادر عن مجلس الامن ، ووفقا للقرارات ذات الصلة الاولى الصادرة عن منظماتنا . ومع ذلك ، فان جنوب افريقيا لا تزال ترفض حتى الآن تنفيذ تلك الخطة مما ينطوي على التحدي الصارخ لقرارات الأمم المتحدة . ان عنادها هذا ، هو نتيجة دعم وتواطؤ بعض الدول الغربية معها .

من واجب المجتمع الدولي أن يشجب ويدين محاولات كسب الوقت التي تلجأ اليها جنوب افريقيا وحلفاؤها مما يعطل عملية تحرير شعب ناميبيا . على الأمم المتحدة أن تتخذ اجراءات ملموسة ضد جنوب افريقيا حتى تتأكد من ان الخطة التي اعتمدها مجلس الامن سوف تنفذ . يجب ان نزيد من تأييدنا وتضامننا مع حركة سوابو التي تناضل من أجل اقامة وطن مستقل متحد غير مقسم . ان خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا . ان ناميبيا ملك لأهل ناميبيا وما من شخص يستطيع أن يدعي الحق في امتلاك اى جزء من أراضي ناميبيا .

ان العدو الأساسي لشعوب افريقيا هو نظام التفرقة العنصرية القائم في بريتوريا وكذلك نظامه القائم على السيطرة والفصل العنصرى . ان الفصل العنصرى يعنى الجوع ، والبؤس ، والمرض ، والجهل ، ومحو التراث الثقافى والبطالة ، وبعبارة أخرى ان الفصل العنصرى هو الانكار التام لقيمة الانسان .

ان نظام الفصل العنصرى الذى تعارضه شعوب الجنوب الافريقى ويدينه المجتمع الدولى يحاول أن يدخل تغييرات طفيفة لا تؤثر في شيء على نظام السيطرة والتفرقة العنصرية . وفي اطار ذلك فاننا نشاهد سياسة التحرير المزعومة التي تأخذ بها حكومة جنوب افريقيا في المجال الاجتماعى . وفي هذا الاطار ادخلت سياسة اقامة البانتوستانات ، وعن طريقها فان حكومة جنوب افريقيا تحاول خلق دول أو دويلات عازلة لحماية قلعته العنصرية . عن طريق البانتوستانات أيضا تستطيع الحصول على الأيدى العاملة قليلة الأجر لمواصلة نظام استغلالها . عن طريق البانتوستانات فان الأقليات التي تشكل الأمة في جنوب افريقيا تال مقسمة . هذا ما يدعونا الى ان نعارض اقامة بانتوستانات الترانسكي ويوثوسوانا وفزدا ، وسوف نعارض اقامة أى بانتوستان .

انه واجب مقدس مفروض على الدول المحبة للسلام والحرية وخاصة الأمم المتحدة ، أن تؤيد كفاح التحرر لشعب جنوب افريقيا تحت قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى .

ان القضاء على الفصل العنصرى هو المهمة الأساسية للبشرية جمعاء .

نحن دول الخط الأول ، نشعر أن استقلالنا غير مكتمل طالما لم تتحرر جميع شعوب الجنوب الافريقى من الاستعمار والعنصرية ، وطالما لم نؤمن قاعدة للتحرر الوطنى لشعوب زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا .

لذلك ففي سنة ١٩٧٥ ومناسبة قبول جمهورية موزامبيق الشعبية في الأسرة الدولية طابنا بالمقاطعة الشاملة للحكومة العنصرية غير المشروعة في الجنوب الافريقي وأبدينا استعدادنا لتحمل جميع مسؤولياتنا وفقا لواجباتنا الدولية .

وبعد بضعة أشهر ، في ٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، فان رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية سعادة سامورا موانس ماتشل اعلن على العالم اغلاق حدودنا مع روديسيا الجنوبية تمشيا مع العقوبات التي فرضها مجلس الامن بمقتضى قراره رقم ٢٥٣ ( ١٩٦٨ ) .

وهذا المثل يدل على تضامنا مع الشعوب المناضلة . ليس في ذلك مجرد اعلان للمبادئ لأننا قد حولنا هذه المبادئ الى عمل ملموس . ان تنفيذ هذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة قد سبب لنا صعوبات خطيرة في اقتصاد بلدنا . وهذه الصعوبات تزداد تفاقما لأن هيكل اقتصادنا وجهه الامبرياليون لخدمة مصالح النشأمين العنصريين في بريتوريا وسالسبورى .

ان مئات الألوف من عمالنا ذهبوا للعمل في البانتوستانات ومناجم روديسيا ، وفي الجنوب الروديسي وجهوا الى العمل في اقامة الطرق الهامة ، والهدف الأساسي من كل هذا هو نقل السلع المنتجة في روديسيا .

ان هذا العمل قد زاد من العبء الملقى سلفا على اقتصادنا الضعيف . ومع ذلك ، ورغم كل هذه الصعوبات فان شعب موزامبيق يأوى أكثر من ١٦٠ ألف لاجئ من زمبابوى يحتاجون الى الغذاء ، والى الرعاية الصحية ، والى المسكن والملبس . انهم يحتاجون الى الأدوات الزراعية وغيرها من وسائل انتاج الغذاء . ان الأطفال يحتاجون الى اللبن والكتب المدرسية وشعبنا في موزامبيق هو الذى يتحمل الجزء الأعظم من هذا العبء .

ان بلدنا هو ضحية للعدوان المسلح المستمر الذى تشنه القوى العنصرية . لماذا يهاجمنا العدو ؟ أرجو أن تسمح لي يا صاحب السعادة أن أقتبس مما قاله الرئيس سامورا موانس ما تشمل رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية في هذا الشأن ، حيث قال :

" ما هو الهدف الأساسي للعدو ؟ ان الهدف هو تقييد تأييدنا لحركة التحرر في زمبابوى ، واعاقه نمونا الاقتصادي وتعزيز استقلالنا . ان نظام سميث - موزوروا يضطلع

بدوره ، دور عميل الامبريالية في المنطقة . ان مهمته هي منع تحرير زمبابوى ، وتحرير —  
جنوب افريقيا وناميبيا وأيضا اثاره القلاقل في الدول المستقلة في المنطقة " .  
في بداية شهر ايلول / سبتمبر ، قبل بدء دورة الجمعية العامة الحالية فان العدو ارتكب  
١٨ عدوانا مسلحا و ٦٥ انتهاكا للحدود ، وقد استخدمت القوات الروديسية ٣ طائرة مـيراج ،  
و ٨ طائرات هليوكوبتر " بل " و ٥ طائرات استطلاع في هجماتها الجوية علينا .  
لقد جاءوا لنشر الموت والدمار . لقد قتل وجرح موزامبيقيون . لقد كان هدفهم الأساسي  
مجمع زراعي صناعي في اقليم شكوى ، وقد دمروا العديد من الكبارى ، والمصانع ووسائل النقل .  
لقد هاجمنا العدو وأعمل فينا القتل والتدمير دون أية تفرقة .  
لقد تركز العدوان على أقاليم مانیکا ، وسوفالا وغزة ، وكانت أهدافه الأساسية هي السكان  
المدنيين ، ومعسكرات اللاجئين ، ومراكز الانتاج ، ووسائل المواصلات وهيكل اقتصادي —  
استراتيجية أخرى .

في عمليات الذبح والسلب التي قامت بها القوى العنصرية ، فانها استخدمت عددا كبيرا  
من الطائرات ، وطائرات الهليوكوبتر لنشر الدمار والرعب . قتلت المسنين ، بقرت بطون النساء  
الحوامل ، حولت رياض الأطفال الى مدافن . استخدمت قنابل النابالم ضد مستشفياتنا ومدارسنا .

ان عصابة الاجرام قد انتهكت القواعد المبدئية للحرب ، ومبادئ حقوق الانسان . ان قوات سميث وموزوريبوا تساعد ها الجنود المرتزقة من هؤلاء المجرمين الذين استقدموا من بعض الدول الغربية . ان المرتزقة يدافعون عن المصالح الامبريالية ، ومن ثم فان عدالة الشعوب تحكم عليهم باستحقاقهم للعقاب . ان وسائل الاعلام الامبريالية تتهمنا بالدكتاتورية وانتهاك حقوق الانسان .

ان مجلس الامن التابع للامم المتحدة في قراره رقم ٣٨٦ ( ١٩٧٦ ) قد ناشد المجتمع الدولي لكي يقدم الى موزامبيق المعونة المالية والفنية والمادية ، لتمكين بلادي من تنفيذ سياستها القائمة على الاستقلال الاقتصادي ، وذلك لمواجهة النظم العنصرية في روديسيا ، وتمكينها من تطبيق العقوبات الالزامية التي فرضتها الامم المتحدة . كما ان مجلس الامن في قراره ٤١١ ( ١٩٧٧ ) ناشد أيضا المجتمع الدولي لكي يزيد من قدراتنا الدفاعية .

ولكننا نلاحظ ان اغلبية أعضاء المجتمع الدولي لم تف بالالتزاماتها .

ولكن من المهم أن نؤكد على أن التضامن مع شعب زيمبابوي وشعوب دول الخط الأول ، قد ثبت بصفة مستمرة وايجابية من جانب الدول الاشتراكية ودول الشمال . ان هذه الدول ، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ، قد أيدت الى حد كبير برامجنا التي تهدف الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والدفاع الوطني ، ومساعدة اللاجئين .

ويتأييد كل شعوب العالم ، وفي المقام الأول الاعتماد على قوتنا الذاتية ، فان شعب موزامبيق لديه الأمل الكبير في الانتصار . ان العامل الحازم في الانتصار هو الانسان الواعي المنظم ، كما هو لدينا .

وفي موزامبيق ، وفي زيمبابوي ، وفي جنوب أفريقيا ، وفي ناميبيا ، فان العدو محكوم عليه بالهزيمة .

وفي هذه المرحلة يجب أن نشيد بسعادة السيد كورت فالدهايم لجهوده المستمرة من أجل حل المشاكل المعقدة التي تواجهها البشرية اليوم . ونود بصفة خاصة أن نعرب له عن شكرنا للدور الذي لعبه في تحرير الجنوب الافريقي ، وفي تعزيز استقلال البلاد التي حققت استقلالها أخيرا . ومنذ ١٩٤٧ ، فان الأمم المتحدة قد ناقشت الموقف في الشرق الاوسط . وبالتالي فان حلولاً عديدة ، وتوصيات ، وقرارات ، قد اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن ، ومؤسسات دولية



أخرى . ومع ذلك ، فإن المشكلة ما زالت دون أي حل ، بل على العكس ، فإن الموقف السيئ يزداد سوءاً يوماً بعد يوم .  
لماذا إذن تظل مشكلة الشرق الاوسط دون حل ، رغم أنها تعد احدى المشكلات الاساسية للانسانية ؟

بالنسبة اليانا ، فإن الإجابة واضحة وبسيطة . انها الامبريالية وحليفتها الصهيونية اللتان تحاولان معارضة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني وانشاء دولته المستقلة ذات السيادة واللذان لا تزالان تصران على الاحتلال غير الشرعي للأراضي العربية منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ .  
ان الامبريالية والصهيونية تواصلان محاولة السيطرة وتكثيف عدوانهما ضد الشعب العربي ، وايجاد موقف يزداد توتراً في هذه المنطقة .

ولأسف الشديد ، فإنه بالنسبة الى الموقف الذي يسود في الشرق الاوسط ، فإن الامبريالية والصهيونية تعملان على استسلام مصر وفقدان كيان القضية العربية والفلسطينية ، وتحاولان تقوية النظام الصهيوني في عدوانه على لبنان ، كما تحاولان استمرار احتلال الاراضي العربية .  
وإذا لم يوجد سلام في الشرق الاوسط ، فإن المؤامرة الدنيئة ضد الشعب الفلسطيني يجب اعتبارها مساعدة لهذا الاستعمار ، ولا يمكن أن نتعاطف مع العدوان الصهيوني ومع الاستعمار للشعوب العربية .

ان السلام الدائم يجب أن يتضمن احترام الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني ، وانشاء دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يتضمن كذلك انسحاب اسرائيل التام غير المشروط من الاراضي العربية المحتلة . ان السلام المنفصل لا معنى له ، طالما أن الأمة العربية ، وكذلك الشعب الفلسطيني يبرزحان تحت العدوان الصهيوني . وفي هذا الصدد ، فإن جمهورية موزامبيق الشعبية ، تستنكر وتددين الاتفاقات المنفصلة بين مصر واسرائيل ، وتود أن تعرف عن تضامنها مع نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ومع الشعوب العربية من أجل حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الاوسط تمشياً مع تطلعاتها المشروعة .

ان المشكلات الاساسية في جنوب شرقي آسيا هي نتاج فترة طويلة من السيطرة الاستعمارية التي فرضت على شعوب الهند الصينية . ونحن نعلم أننا اذا نسينا الماضي ، فان ذلك سيؤدي الى تحليل غير دقيق للأحداث التي وقعت أخيرا في المنطقة . وبالنسبة الينا ، ليست هناك حلول ، وانما هناك نتائج لخبرات وممارسة الشعوب التي عانت من السيطرة الاستعمارية . ان أية هزيمة عسكرية ستؤدي الى اضرار سياسية وأزمات سوف تمس السمعة الدولية . ومع ذلك ، فعندما نتحدث عن القوى الاستعمارية فان هزيمتها ستؤدي الى تفتيت نظام السيطرة . ولذلك ، فان مشكلة جنوب شرقي آسيا تتمثل في محاولة الاستعمار اثاره هزيمة الهند الصينية ، مما يؤدي الى مناورات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وضغوط ودعاية ضد أم هذه المنطقة التي تتبع طريقا اشتراكيا مستقلا .

ان أي رد مناسب للمجتمع الدولي يجب أن يكون ممتثلا في دعم شعوب هذه المنطقة لتمكينها من اعادة بناء نفسها . واصلاح الاضرار التي نجمت عن الحرب العدوانية الإمبريالية ، وخلق جو من حسن الجوار والاستقرار ، وهي من الأمور الهامة فيما يتعلق بتقدمها وتنميتها . وفي مرحلة تعتبر فيها الحقوق الانسانية أحد الموضوعات الاساسية للحديث في هذه القاعة ، حيث نجبر على الجلوس معا مع أولئك الذين يمثلون الروح الشريرة وازهاق الأنفس في كمبوتشيا ، الا أننا على يقين من أن التاريخ الذي تسطره هذه الشعوب سيصلح من هذه الأوضاع ، ويدين كل أولئك الذين يقفون ضد مصالح الشعوب . وبالنسبة الينا ، وكذلك بالنسبة الى شعب كمبوتشيا ، فان الموقف في هذا البلد غير قابل للخوض فيه . ان حكومة جمهورية كمبوتشيا هي الممثلة الشرعية لهذا الشعب ، وهي الوحيدة التي يمكن أن تمثله في جميع المنظمات الدولية ، وبصفة خاصة في الأمم المتحدة .

في منطقة آسيا ، فان الموقف السائد في شرق تيمور هو ما يشغل بالنا الآن . ان الاستعمار والقهر اللذين فرضا على شعب شرق تيمور يحظران علينا ان نظل صامتين ، وعلى وجه الخصـوع عندما يواصل محاربو موبير من اجل الحرية نضالهم من اجل تحرير بلد هم المحتل مهما كانت التضحية . في هذه الجمعية صرح ممثل حكومة البرتغال التي تقوم بادارة الاقليم مؤخرا بأن عملية انها الاستعمار لتيمور الشرقية لم تتم بعد . ان شعب موبير يرفض الدمج ، ولكن سلطات الادارة لا يمكن أن تقبل الأمر الواقع ، ولهذا فان المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل غير مكثرت بالنضال المستمر الشجاع من اجل التحرر الوطني الذي يقوم به شعب موبير ضد الاستعمار الاندونيسي وكذلك لاستعادة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي التحرر الوطني . وان على الأمم المتحدة ان تتخذ التدابير الملائمة لاجبار اندونيسيا على سحب قواتها من شرق تيمور والسماح لعملية تصفية الاستعمار بأن تسير قدما حتى نهايتها .

مرة أخرى فان جمهورية موزامبيق الشعبية تود ان تدين الاحتلال الاندونيسي والقمع في تيمور الشرقية ، ووفقا للقرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز ، فاننا نؤيد دون أى تحفظ النضال العادل للتحرر الوطني الذي يقوم به شعب موبير بقيادة فريتلين .

اننا نطالب بالانسحاب التام لكل قوات الاحتلال الاجنبية من الجزء الجنوبي لكوريا ونؤكـد تضامننا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تحاول أن تصل الى توحيد كوريا بطريقة سلمية . اننا نعرب عن تضامننا لشعب وحكومة قهرى في كفاهما من أجل احترام حقهما في السيادة والاستقلال ووحدة وسلامة التراب وعدم الانحياز .

اننا نشعر بأننا نلقى التشجيع من انتصارات شعوب امريكا اللاتينية على السيطرة الامبريالية والاستعمارية والفاشية .

اننا نحبي سانت لوسيا ، الدولة التي حررت أرضها والتي كانت تحت السيطرة الاستعمارية وقد قبلت الآن كعضو كامل العضوية في منظماتنا ، اننا نقدم صداقتنا وتعاوننا لسانت لوسيا ، كما نقدمها أيضا الى شعب وحكومة غرينادا التي حررت نفسها من النظام الديكتاتوري ونحبي قرارها الشجاع بقطع علاقاتها مع الحكومة المنصرية في جنوب افريقيا . ويعتبر هذا مساهمة في انتصارات الشعوب المقهورة على أمرها .

اننا نقدم تحية خاصة من شعب موزامبيق الى شعب نيكاراغوا وجبهة التحرير الوطني ساندينيستا لانتصارهما التاريخي على جماعة سوموزا ودكتاتوريته . لقد هطم شعب نيكاراغوا والسلاح في يده احدى اكبر الدكتاتوريات المشعة والبالية في امريكا اللاتينية . واننا نؤكد على تضامننا العسكرى مع شعب وحكومة نيكاراغوا الجديدة في جهودهما من أجل اعادة البناء الوطني . اننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الضرورية لاعادة البناء في هذا البلد الذى هطمه نظام سوموزا والحرب التي فرضها على الشعب .

ان وضع معاهدة توريجوس - كارتر موضع التنفيذ يعد نصراً لشعب بنما ونحن نعتبر هذا خطوة هامة في سبيل سيادتهم التامة على قناة بنما . في بورتوريكو وبلير فان الوضع الاستعماري مازال قائماً . فجوانتانامو مازال محتلة بالقوات الامريكية واننا نعلن تأييدنا وتضامننا مع نضال شعب بورتوريكو وبلير العادل لتقرير المصير والاستقلال الوطني ونطالب بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الامريكية من جوانتانامو التي تعد جزءاً لا يتجزأ من كوبا .

اننا ندين القرار الاخير الذى اتخذته حكومة الولايات المتحدة لدعم وجودها العسكرى في جوانتانامو وفي منطقة الكاريبي كلها . وان هذا التطور سوف يؤدي الى تهديد السيادة والسلامة الاقليمية لبلدان هذه المنطقة .

اننا نعبر عن تضامننا مع نضال شعب شيلي العادل من أجل الحرية والديمقراطية ضد ديكتاتورية بينوشيت .

اننا نشجب وندين الانظمة العسكورية الفاشية في دول امريكا اللاتينية التي مازال على علاقات وثيقة من الصداقة والتعاون مع نظامي الاقلية العنصريين في بريتوريا وسالزبورى اللذين يخططان من اجل حلف عسكرى عدواني في جنوب الاطلسي .

ان السلام والاستقرار والتقدم الانساني لا يمكن تقسيمها . ان النضال من أجل السلام جزء لا يتجزأ من تحرير الشعوب المقهورة وهذا يتطلب اتخاذ تدابير قوية ولموسة من أجل نزع السلاح الشامل والكامل بما في ذلك نزع السلاح النووى . ان اساسي اقامة نظام اقتصادى دولي عادل ومنصف جديد هما الحرية والسلام .

ان التوقيع الاخير على معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية التي نرجو أن يتم التصديق عليها من قبل الحكومة الامريكية قريبا يشكل مساهمة كبيرة لحل مشكلة سباق التسلح النووي اننا نحبي هذه المعاهدة الهامة ونأمل في أن تشجع الأطراف المشتركة في التفاوض على التوصل الى نزع سلاح شامل وكامل وخاصة نزع السلاح النووي .

اننا واثقون من أنه اذا امكن للدول المصنعة ان تتوصل الى اتفاق حول خفض الميزانيات المرتفعة التي تخصصها لسباق التسلح وان تتركس ما يمكن تخفيضه في اغراض التنمية ، فانها سوف تساهم بذلك بنجاعة في القضاء على الموت جوعا وعلى الجوع الذي يهدد الغالبية العظمى للبشرية وسوف يساهم هذا ايضا في قضية نزع السلاح .

ان عملية نزع السلاح طويلة ومعقدة ، أنها تتطلب ارادة سياسية وثقة متبادلة ، وأكثر من ذلك ، تصميمنا على خلق مستقبل افضل لاطفالنا .

ان هذا التصميم ذاته هو الذي يجعلنا ندين ونشجب الدعم الذي تقدمه القوى الامبريالية لنظام الفصل العنصرى لانتاج الاسلحة النووية ، وان المساعدة التكنولوجية والمادية التي تقدم لهذا النظام للاغراض النووية ليس من شأنها الا ان تزيد من تفاقم الموقف المتفجر بالفعل بالمساعدة على استمرار تواجد الانظمة العنصرية .

اننا ندين كذلك دعم الوجود العسكرى الامبريالي في جزر ديبجوجارسيا وريبيونيون وكذلك اقامة قاعدة عسكرية تابعة لجنوب افريقيا في سيمونز تاون . اننا نشجب كذلك قرار الحكومة الامريكية بنشر الاسطول الخامس في المحيط الهندي ، وكذلك النية التي أعلن عنها مؤخرا رئيس الولايات المتحدة الامريكية لزيادة الوجود الامريكي في هذه المنطقة .

بالنسبة لنا ان التصرفات الالمبريالية تمثل لنا تهديدا خطيرا ومباشرا لسيادة وسلامة أراضي  
البلدان في المنطقة ، وخاصة دول الجنوب الافريقي ، كما تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن  
الدوليين .

وفيما يتعلق بتنفيذ القرارات الخاصة بجعل افريقيا خالية من الأسلحة النووية ، وتحوييل  
المحيط الهندي الى منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية ، فان هذا لا بد منه اذا اردنا ان  
نحقق نزع سلاح كامل وشامل ، وسلام عالمي .

وباهتمام خاص ، نهتم بمشكلات السلام والأمن الدوليين ونؤيد ، مدفوعين بنفس الاهتمام  
الخاص ، عقد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ونحن ملتزمون بتنفيذ  
انعقاد المؤتمر العالمي من أجل نزع السلاح في المستقبل القريب .

ان أزمة الطاقة تمثل عامل قلق عظيم للمجتمع الدولي . وفي هذا المقام في رأينا انه من المهم  
أن نحدد الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة حتى نجد فيها الرد على متطلبات التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية ، وكذلك متطلبات النمو الصناعي .

ان عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٨١ حول موارد الطاقة الجديدة والمتجددة يجب ان يهدف  
الى وضع الاجراءات المؤدية الى اتخاذ اجراءات متضافرة يمكن ان تعزز قيمة استخدامها ، ومثل  
هذه الاجراءات ستلبي الاحتياجات المقبلة في ميدان الطاقة في اطار الجهود التي تتخذ للاسراع  
بخطى التنمية الاقتصادية ، وخاصة في البلدان النامية .

وفي الوقت ذاته ، فمن الضروري ان تتخذ اجراءات تهدف الى تشجيع البحوث والتطوير  
في استغلال الأساليب التكنولوجية الحديثة ، وخلق الظروف التي تجعلها متوفرة للبلدان النامية .  
وبذلك تستفيد البشرية جمعاء من نتائج ذلك المؤتمر .

وفي نفس الوقت ، فاننا نعتقد ان المؤتمر الدولي بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية  
من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثل اسهاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب .

بعض البلدان الرأسمالية الصناعية تعترض بشدة على ارتفاع اسعار النفط الى حد انها تحاول  
اقتاعنا بأن هذا هو سبب التضخم المتزايد باستمرار والانكماش في اقتصادياتها . ونحن نرفض هذه

المناورة ، مناورة اتهام البلدان النامية المنتجة للنفط ، ونرفض اعتبارها مسؤولة عن مثل هذه الظواهر، التي لا تعدو كونها مجرد التناقض الذي ينطوى عليه النظام الرأسمالي .

وتعتبر القرارات التي اتخذتها البلدان النامية المنتجة للنفط مشروعة . فمن المشروع ان تعيد النظر في أسعار هذه المادة الخام كاجراء للدفاع عن مواردها الطبيعية والسيطرة عليها .

ومع ذلك ، فاننا ندرك ان البلدان النامية هي اكثر البلدان التي تأثرت بالنتائج الاقتصادية الناتجة عن استمرار ارتفاع اسعار النفط ، لذلك فمن الضروري ان تتخذ الاجراءات العاجلة والملائمة للتخفيف من موقف تلك البلدان ، والتي تستورد كل تبعات الأزمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي .

والاقتراحات العديدة التي قدمت لايجاد حلول تعويضية لهذا الموقف تسمح لنا بأن نتوقع بالتأكيد نتائج ايجابية في المفاوضات القائمة على الصعيد العالمي .

بين هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وبين الدورة السابقة لها ، فنحن البلدان النامية حاولنا ايجاد حلول عن طريق التفاوض لمشكلات الموقف الاقتصادي الدولي الحالي بطرق عديدة ، ومع كل ، فان هذا الموقف اصبح ينطوى على كارثة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره ، وخاصة في بلداننا النامية .

وليس من قبيل الصدفة أن يحدث هذا فهناك اصرار متعمد في الطريقة التي تتصرف بها بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وبعض المؤسسات الاقتصادية والمالية ، فهي تتصرف باعتبارها من أدوات السيطرة ، واقامة مناطق نفوذ ووحدات اقتصادية ، وينتهجون سياسة التدخل في الشؤون الداخلية في بلداننا ، ويفرضون اجراءات من اجل الحد من سياستنا الوطنية ، وبذلك تعوق ممارسة الشعوب لحقها الاساسي في تنمية نفسها وفقا للدائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يختارونها لأنفسهم .

وافريقيا هي اكبر مثل صارخ على ذلك حتى الآن ، لأنها مازالت المنطقة التي تأثرت اكثر من غيرها نتيجة للحصار المفروض على تنميتها ، والمبني اساسا على مناورات لاستمرار هياكل السيطرة المتوارثة عن الاستعمار ، وتبعاتها التي بلغت الحد الاقصى من الضرر .

اسمحوا لي أن اخص بالذكر حالة بلدي .

ان جمهورية موزامبيق الشعبية بلد نام دمره الاستعمار ، وخربته الحرب ، وهو من بين البلدان التي تأثرت اكثر من غيرها من الكوارث الطبيعية ، ونحن معنيون باعادة البناء القومي

وخلق الظروف المؤدية الى التحرر من التخلف ، واقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للانسان .  
 هذا التحول ، أو هذا العهد عن التخلف سيؤدي بنا الى الاستقلال الكامل ، وكذلك دعم الاستقلال  
 السياسي ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي .  
 وفي محاولة لا دامة هيكل السيطرة في روديسيا وجنوب افريقيا ولنشرها الى البلدان المجاورة ،  
 فالامبريالية تتصرف ضد جهودنا عن طريق العدوان والسافر والتخريب الاقتصادي .  
 ان جمهورية موزامبيق الشعبية مرت بسنوات من المشاريع الثرية التي توجت باعداد خطية  
 الدولة لفترة السنتين عامي ١٩٨٠ / ٧٩ هذه الخطة ستمثل أداة الدفع للتنمية في عقد الثمانينات  
 المعروف في بلدنا " بعقد تصفية التخلف " . هذه الخطة ستمكننا من أن نبدأ بعملية استعادة  
 اقتصادنا بطريقة عامة .  
 وهذا الكفاح من اجل استعادة اقتصادنا لا يقتصر على المجال الداخلي ولكنه يتضمن سلسلة  
 من مبادرات ذات بعد اكبر .  
 في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني ، على المستوى الاقليمي ، فان جمهورية موزامبيق  
 الشعبية بالاشتراك مع بلدان اخرى مستقلة في المنطقة تتخذ اجراءات تهدف الى التخفيف من التبعية  
 الاقتصادية عن طريق دعم الصلات بها والهدف منها تحقيق تكامل اقليمي مجدى ، وتعبئة الموارد  
 من أجل دفع السياسات القومية والاقليمية والمشاركة بين الدول قدما الى الامام .



هذا الاجراء يركز أساسا على تحسين القطاعات الاستراتيجية الا وهي النقل والمواصلات ، الزراعة ، الصناعة ، والتجارة ، وهذه الهياكل غير كافية في الوقت الحالي لأنها متوارثة منذ أيام الاستعمار ، ولهذا السبب ، فانها لا يمكن أن تفي باحتياجات المرحلة الحالية من التنمية .

واسمحوا لي في هذا المقام أن اقتبس عن فخامة الرئيس سامورا ميشيل الذي قال :  
" ان جمهورية موزامبيق الشعبية كبلد اشتراكي رفعت عاليا علم السلام والتعاون بين الشعوب ، وهو في الوقت ذاته علم التضامن ، مع الكفاح العادل للشعوب المقهورة ، ونحن على استعداد لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كل البلدان بغض النظر عن نظامها الاجتماعي " .

ان الكفاح ضد التخلف ومن أجل اعادة هيكل العلاقات الاقتصادية بطريقة جذرية تشاركنا فيه بجهود متضافرة بلدان نامية أخرى ، فقد وافقت آروشا على برنامج شامل للاعتماد الجماعي على الذات وذلك في اطار المفاوضات التي يمكن أن تؤدي الى نتائج ناجحة للاونكتاد الخامس .

ومن المهم أن نركز هنا على الارادة السياسية الطيبة لدى البلدان النامية ، بغض النظر عن تنوع مصالحها ، وعن النظم الاجتماعية السائدة فيها ، فقد تمكنت دائما من أن تضع اطارا للتعامل في كل الجهود الرامية الى اضعاف الصبغة الديموقراطية على العلاقات التجارية الدولية . ومع كل ، فاننا نلاحظ بقلق بالغ أن البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو تستخدم كل الاساليب الممكنة لزيادة العلاقات الدولية الاقتصادية المتردية ، سوءا .

ان الاجراءات الحمائية المتزايدة والتضخم المتزايد والتقلبات النقدية قد أدت الى عدم استقرار مستمر في تجارة المواد الخام ، وإلى زيادة دور الاحتكارات الامبريالية عن طريق المؤسسات عبر الوطنية . ونحن نفهم أن هذا الموقف ناتج عن عدم توفر حسن النية السياسية من جانب البلدان الرأسمالية في اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ان غطرستهم واصرارهم ومناوراتهم التعطيلية وسائر الاساليب التي تهدف الى تجزئة المسائل العالمية التي تهم العالم بأسره وبذلك تتجنب بها الوفاء بالتزاماتها قد ادى الى منجزات

جوفاء غير مجدوية في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي المحافل الدولية الأخرى مثل اللجنة الجامعة التي انشئت بموجب القرار ١٧٤ / ٣٢ الصادر عن الجمعية العامة ، واللجنة التحضيرية الخاصة بالاستراتيجية الجديدة للتنمية .

وبغية المحافظة على موقفها المتميز الذي حققته عن طريق استغلال الموارد الطبيعية للبلدان النامية ، فان البلدان المتقدمة تدخل الآن مفاهيم جديدة مثل " الوصول الى الموارد " و " التدرج الانتقائي " و " استخدام استراتيجية عالمية للاحتياجات الاساسية " و " التكافل " و " التفاضل " وبذلك تشوه الهدف الحقيقي من التعاون الدولي ، وتصرف اهتمامنا عن أولويات التنمية في بلداننا ، وبهذه الطريقة تمارس الامبريالية سياستها الحالية للسيطرة على المحافل الدولية .

اننا نهتم اهتماما خاصا بالجمود الحالي في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، ونود أن نذكر هنا التمهيدات المستمرة للبلدان الصناعية باتخاذ تشريعات من جانب واحد بشأن قاع البحر ، وذلك في تحد سافر لقرار تأجيل الديون الذي وافق عليه العالم .

ونحن ندين بشدة هذه التمهيدات ، وكذلك اجراءات وتحركات الولايات المتحدة الامريكية التي تهدف الى عقد اتفاقيات جانبية مع دول أخرى خارج اطار الأمم المتحدة ، منتهكة بذلك مبدأ الأمم المتحدة الوارد في القرار ٢٧٤٩ ( د - ٢٥ ) .

ونحن نحث جميع الدول الاعضاء ان تتركس كافة جهودها لكي تقر في أسرع وقت ممكن اتفاقية دولية في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ورغم كل محاولات الامبريالية التي ترمي الى بث الفرقة بين البلدان النامية فان مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز ، الذي عقد مؤخرا في هاغانا بكوبا ، قد اتخذ خطوة هامة باقتراح حلول عن طريق التفاوض من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وكذلك وضع مجموعة من المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .

وفي هذا المقام نود أن نعبر عن تقديرنا لموافقة وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ على هذا القرار في الاجتماع الذي عقد هنا في نيويورك في الشهر الماضي .

ان بلدي يرحب ايضا بالنتائج الخاصة بالمسائل المؤسسية والمالية التي تم تحقيقها في مؤتمر

الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية، ونبدى خالص اسفنا لأن هذا المؤتمر لم يتخذ قرارات بشأن غالبية القضايا الهامة المدرجة في جدول الأعمال ، نتيجة الغطرسة التقليدية ، وعدم توفر الارادة السياسية من قبل بلدان غربية معينة .

وفي عشية الموافقة على استراتيجية التنمية الدولية الجديدة للعقد الثالث ، وفي الاطار السياسي والاقتصادي الحالي ، نجد أنه من الضروري أن نؤكد من جديد التزامنا بالأهداف والمبادئ الواردة في اعلان وبرنامج العمل من أجل نظام اقتصادى عالمي جديد ، وهو ما تمت الموافقة عليه في الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

لندع هذه المشروعات العظيمة التي تمت في هذا المجال خلال العام الدولي للطفل تنير طريق عملنا في العقد القادم ، حتى ينمو الاطفال في جميع مجتمعاتنا في صحة ، مع توفير المواد الغذائية والملبس والتعليم وفي بيئة يرفرف عليها الحب والحنان .

دعونا نطبق التوجيهات القومية والدولية في العام الدولي للطفل ، ونسير قدما نحو إقامة عالم أفضل لأطفالنا ، لأن مستقبل تنميتنا يقع على عاتقهم .

ان العام الدولي للطفل يقترب من نهايته ، فدعونا نوحده جهودنا من أجل ان نعمل في العقد القادم - عقد الكفاح ضد التخلف - على حماية الأجيال الجديدة من ويلات الحرب والمهالك جوعا ، والبؤس .

ان الكفاح مستمر .

السيد رود ريخيمس بورث (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : سيدي الرئيس ، ان الاعتراف العادل من الوفود بصفاتكم السامية ، لهو الدليل البالغ على حكمة الدول الافريقية التي رشحتكم ، كما انه بالتالي يدل على حكمة هذه الجمعية التي انتخبتم بالتزكية رئيسا لهذه الدورة وانني لمقتنع بأنك ستتمكن من تقديم أعظم خدمة ممتازة للمجتمع الدولي ، كما فعلت فعلا من قبل في مناصب أخرى توليتها ، لذلك فانني مسرور جدا أن أهنيكم قلبيا نيابة عن وفد السلفادور .

ان وفد السلفادور يود بهذه المناسبة أن يعبر عن تقديره وتهنئته للسفير آندلسيو لليفانغو أغويري أحد رعايا كولومبيا البارزين للكياسة والاعتدال والحكمة التي قاد بها رئاسة هذه الجمعية خلال الدورة الماضية .

كما نود مرة أخرى أن نعبر عن تقديرنا للأمين العام لاسهامه المستمر في تحقيق أهداف هذه المنظمة عن طريق الجهود التي لا تكل ، ليس فقط هنا في المقر ، لكن أيضا في البلدان والاقليم التي توجد فيها أخطر المواقف التي تنطوي على أزمات ومنازعات . ونود أن ننتهز هذه الفرصة كي نعبر عن امتناننا له ولزملائه على الكفاءة والنشاط التي يؤدون بها مهامهم الادارية الصعبة .

تمشيا مع المقررات التي اتخذت في بداية هذه الدورة ، وعلى أساس التوصيات الحكيمة التي صاغها أميننا العام في تقريره المؤرخ ١٣ حزيران / يونيه الماضي بشأن مشكلة " ترشيد الاجراءات وتنظيم أعمال الجمعية العامة " فانني أعترزم ان أكون موجزا للغاية وأن اتناول فقط بعض نواحي الموقف الدولي ، وآمل ، أن أسهم بذلك في توفير وقت ومال المنظمة ، وكذلك توفير وقت كل فرد من أعضائها . اننا نرحب بسرور بالغ بقبول سانت لوسيا ، وهو بلد من منطقة الكاريبي ينتمي الى مجموعتنا الاقليمية في أمريكا اللاتينية . بعد أن قبلت عضوا في عضوية الامم المتحدة بالاجماع في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة في ١٨ ايلول / سبتمبر الماضي ونيابة عن شعب وحكومة السلفادور ، فانه من دواعي سروري أن أتقدم الى المندوبين الموقرين من سانت لوسيا بترحيبنا الحار ونمد لهم يد الصداقة والتعاون .

هناك عدد قليل جدا من الاحداث التي وقعت خلال السنوات الـ ٣٣ من عمر منظمنا تعتبر مشجعة وهامة ، مثل الزيارة التاريخية لقداسة البابا جان بول الثاني وبيانه البليغ للغاية الذي

أدلى به الى هذه الجمعية في ٢ تشرين الاول / اكتوبر الحالي ان نداءه من أجل السلم ، والتفاهم ، والتضامن بين الافراد وبين الامم ليشكل أكبر حافز لمنظمتنا في جهودها لدعم السلم ، ولتشجيع تنمية الجميع واشاعة التفاهم المتبادل بينهم .

وكمثل شعب تدين غالبية الساحقة بالمذهب الكاثوليكي ، أود أن أشكر قداسة البابا — للخطاب السامي الهام الذي ألقاه من فوق هذا المنبر ، وفي كل الاماكن ، وفي كل المناسبات ، حيث دافع بحرارة عن جميع القيم الانسانية وصلّى من أجل رفاقتنا وسعادتنا .

ان حكومة السلفادور ليسعدنا أيضا أن تهنيء بحرارة شعب بنما — وهو شعب شقيق لشعبنا — وحكومته بمناسبة تنفيذ معاهدات قناة بنما الجديدة في ( تشرين الاول / اكتوبر الحالي ، والتي جاءت بعد تفاوض شاق وطويل ، وبفضل النوايا الحسنة للولايات المتحدة الامريكية ، والتي بمقتضاها تعود الآن هذه القناة الى تلك الجمهورية الشقيقة وتعود اليها معها ممارسة سيادتها الكاملة على جزء كبير من أراضيها كي تضمن حيادها الدائم . وهذا ، في الواقع ، حدث تاريخي له دلالة كبيرة ، وقد استقبلته جميع شعوب أمريكا اللاتينية بفرح كبير ورحب به المجتمع الدولي كنصر للديمقراطية والقانون .

ان الحكومة التي يشرفني تمثيلها تحافظ على السياسة التقليدية لجمهورية السلفادور — احدى الدول المؤسسة لهذه المنظمة العالمية — الا وهي الالتزام الراسخ بالاهداف والمبادئ الواردة في الميثاق .

ومن بين أهداف الامم المتحدة هناك هدف تشجيع التعاون الدولي ، ومن خلاله ، الاسهام في ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية والانسانية السائدة .

ان التبعات الخطيرة والمؤسفة للاحداث التي وقعت في نصف الكرة الغربي ، خلال العام الماضي ، قد اوضحت الحاجة الملحة لتعاون الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى .

ان اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية كانت تعمل بنشاط كي تُنمّع وتوزع في آب / أغسطس من هذا العام تقريرا عنوانه " نيكاراغوا " الاثار الاقتصادية المترتبة على الاحداث السياسية الاخيرة

(مذكرة للسكرتارية) . وهي وثيقة قيمة استخدمت كأساس في مناقشات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، لبحث المشكلة الملحة الخاصة بإعادة تعمير هذا البلد .

إن السلفادور قد شعرت ولا تزال تشعر من جانبها بمعاناة أشقائنا من شعب نيكاراغوا التي سببها الكفاح الدموي والطويل والذي وقع في ظروف مأساوية . إن حكومتنا قد فعلت كل ما في إمكانها أن تفعله لمساعدة شعب نيكاراغوا في هذه الظروف ، وقد أسهمت وتعد لمواصلة الإسهام في الجهود الدولية التي تبذل من أجل إعادة بناء نيكاراغوا .

لقد شاركت بنشاط في اجتماع اللجنة العامة لمنظمة دول أمريكا اللاتينية ومناقشة هذا الموضوع في الجمعية تحت بند " المساعدة على إعادة تعمير نيكاراغوا " . وعند بحث هذا البند ، فان الأمم المتحدة سوف تلعب دورا هاما لتحقيق الرغبة الصادقة في تأمين تقديم المساعدة لنيكاراغوا بمسار يتلاءم مع الخسائر المادية نتيجة لهذا الكفاح ، ومن أجل تنفيذ البرامج التي تنوى نيكاراغوا القيام بها في إطار مهمة التعمير .

وكم كان اليما ان نرى الدمار والخسائر في الأرواح التي نتجت عن قوى الطبيعة في بلدين آخرين في المنطقة وهما الدومينيكا والجمهورية الدومينيكية . وبنفس روح التضامن الأخوى ، فان السلفادور عرضت تعاونها على حكومتي هذين الشعبين وهي على استعداد لتفعل ذلك ايضا في إطار المنظمات الدولية .

ان التنمية والسلام هما الهدفان الاساسيان لمنظومة الأمم المتحدة . وان هذه المنظومة لا تتكون فقط من المنظمات المعروفة ولكنها تضم ايضا الوكالات المتخصصة المتعددة التي لا نقدرها حق قدرها ان نقتصر على توجيه النقد وأصابع الاتهام الى نواحي القصور فيها دون التفكير في النواحي الايجابية والمزايا التي نجنيها جميعا منها\*.

ان الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة والذي صدر في أواسط أيلول/سبتمبر ورد فيه :  
 " لا يمكن القوى ان العام الماضي قد شهد اي تقدم مدهل في حل مشاكلنا الرئيسية والحقيقة ان انعدام التقدم ، لاسيما في الناحية الاقتصادية ، هو امر مخيب للآمال بصورة ملحوظة ، ويتعارض تعارضا قويا مع ما لمعظم مشاكلنا من صفة ملحة واضحة " . (A/34/1)P.3  
 ان هذا البيان من اعلى سلطة ادارية يمكن ان يتأكد حينما نلاحظ استمرار المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها كل البلدان في عصرنا هذا بدرجات متفاوتة سواء كانت غنية او فقيرة ، كبيرة او صغيرة . ولكن تلك المشكلات اشرت بصورة اكبر على تلك البلدان ذات التقدم المحدود ، والتي لا تتوفر لديها الموارد المادية والبشرية الضرورية حتى تساعدنا على القضاء

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكينا (ليسوتو) .

بفاعلية على الفقر والجهل والمرض والبطالة ونقص المواد الغذائية وأزمة الطاقة . . . الخ . تلك عناصر تسهم في زيادة التوترات المتولدة عن الشعور بعدم الرضا وعدم قبول المواقف والأوضاع التي يجب ان تصحح والتي تتطلب تعاوننا دوليا .

وكبلد نامي ، فان السلفادور مهتمة اهتماما كبيرا بالعمل الذي تقوم به منظمات الأمم المتحدة التي تعمل في هذا الميدان وأغرب امثلة قليلة . اننا نفهم الصعوبات التي يتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي مواجهتها ، وكذلك العقبات التي واجهها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ومع ذلك ، فان هذه الأجهزة والمنظمات تقوم بمهمة بالغة الأهمية لصالح البشرية .

ان حكومة السلفادور الحالية ملتزمة بالقيام ببرنامج طموح للتنمية المتكاملة عن طريق جهودها وعن طريق التعاون الدولي والتعاون المشترك بين دول أمريكا اللاتينية والذي يعرف " بالبرنامج الوطني لرفاهية الجميع " ، الذي يجري تنفيذه رغم عدم الاستقرار الداخلي في جو غير ملائم للعمل بطريقة ناجحة وبهدوء .

وفي الوقت الذي يتم فيه هذا العمل الضخم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي عن طريق برامج تغطي كل مجالات التقدم البشري والتنمية ، فان حكومة السلفادور تقوم بسلسلة من الاجراءات القانونية والسياسية التي تهدف الى تحسين ودعم اجهزة الديمقراطية ومؤسساتها بحيث انه في الانتخابات القادمة للهيئة التشريعية والمجالس البلدية في البلد بأسره والتي ستعقد في آذار/مارس عام ١٩٨٠ وجميع الانتخابات التي ستجرى مستقبلا ، فان ارادة شعب السلفادور الممثلة في هذه المؤسسات ستجد طريقا مفتوحا ملائما للتعبير عن نفسها بكامل الحرية .

ومن ثم ، فان حكومة السلفادور في جهودها للمحافظة على النظام الديمقراطي وخاصة رئيس الجمهورية الرئيس جنرال كارلوس همبرتو رومورو ، تعمل في اطار مسؤوليتها التاريخية والوطنية . ان هذا تحدى في الواقع لكل القوى ذات الضمير اليقظ في البلد للتغلب على المشكلات العديدة التي تواجه السلفادور عن طريق حلول متحضرة متسقة .

ان حكومة السلفادور دعت منظمة دول أمريكا اللاتينية الى ان تكون شاهد عيان على عملية تحديث الديمقراطية في حياة السلفادور حتى تساعدنا في النواحي الاجرائية المختلفة في هذا التطور .



وقد طلبنا كذلك منها تعاونها القيم ، وبذلك قد منا الدليل القاطع على حقيقة نوايا حكومتنا بطريقة عالمية .

ان كل البلدان النامية الأعضاء فيما يعرف الآن باسم مجموعة ال ٧٧ تشعر بالقلق لأنه لم يحرز تقدم في الحوار بين الشمال والجنوب بسبب مقاومة البلدان الصناعية . وان كل الجهود التي بذلت حتى الآن قد فشلت في مواجهة تلك المقاومة . وكما بات واضحاً مرة اخرى من المفاوضات التي جرت خلال العام الماضي ، وكذلك الدورة الخامسة للمؤتمر الذي عقد في طوكيو ويبدو ان الشمال والدول الصناعية لا تدرك تماماً حقيقة انه كما حان الوقت للقضاء على الامبراطوريات الاستعمارية فقد حان الوقت كذلك لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد كفء يتسم بتلافي المظالم العظيمة بين البلدان القوية اقتصادياً والبلدان التي لم تتطور وتنمو حتى الآن وتكافح من اجل تحسين احوالها ولا تستطيع ان تحقق هذا الا عن طريق القضاء على الامتيازات التي تتمتع بها الدول التي كانت تستعمرها ، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية .

وأخيراً ، في بداية هذا العام كان من الممكن في فيينا ان نعد للتوقيع على دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كوكالة متخصصة ، وقد كان هذا كفاحاً صعباً .

هذا الحدث يمثل أحد المنجزات القليلة التي تحققت هذا العام .  
وكما كان الحال في الدورة الماضية يجب أن أعبر ، مرة أخرى ، عن الأسف بأن المؤتمر  
الثالث لقانون البحار لم يتمكن من استكمال عمله . وفي الدورة الثامنة للمؤتمر والتي عقدت في جنيف  
بعض الوقت وفي نيويورك بعض الوقت ، لم يتحقق الا القليل نسبيا ، وخاصة في الجزء الثاني من  
الدورة أثناء بحث النص الموحد للتفاوض . وفي جنيف على الأقل ، فان مجموعة عمل قد شكلت لهذا  
الغرض قامت بمراجعة أولى للنص الموحد وقد لاحظت أن :

” . . . . كثيرا من المسائل والاقتراحات لم تكن موضع بحث كاف ” .

وفي نيويورك لم يكن بالامكان اجراء مراجعة ثانية .  
وفي نهاية الدورة ، كان الرأي العام لمجموعات الوفود هو أنه في الدورة القادمة في العام  
القادم يجب الموافقة على اتفاقية قانون البحار حتى يمكن التوقيع عليها في أقرب وقت ممكن في كاراكاس  
في فنزويلا كما أتفق على ذلك . ولتحقيق هذا الهدف ، فان هذه الدورة قسمت الى فترات ووضع  
جدول زمني ، اذا نجح سيتوج بالموافقة على هذه الوثيقة .  
ومع الاعتراف بأن هذا الموضوع بالغ التعقيد والحساسية وينطوي على مصالح متباينة مختلفة ،  
فاننا نوافق على أن أسلوب العمل الذي تم الاتفاق عليه في ” اتفاقية الجنتلمان ” في عام ١٩٧٤ قد  
لا يكون أكثر الاساليب ملائمة لوضع اتفاقية على هذا القدر من الأهمية . ومن أدلة ذلك أن الدورة  
الاولى عقدت منذ سبع سنوات مضت وما زلنا نتوقع ما يمكن أن يحدث في عام ١٩٨٠ . ومن الجائز أن  
الظروف كانت صعبة للغاية وان عدد الدول كان أصغر ، ولكن ميثاق الأمم المتحدة نفسه وضع وتتم  
التوقيع عليه في ثمانية شهور ابتداء من العمل التحضيرى الذي تم في ” دنيارتون أوكس ” حتى المراحل  
النهائية في مؤتمر سان فرانسيسكو والذي استمر قرابة شهرية .

وفيما يتعلق بحقوق الانسان ، يود وفد بلادي أن يكرر موقف حكومتنا فيما يتعلق بصلاحيات  
الأجهزة المنشأة بواسطة هذه المنظمة وبواسطة بعض الكيانات والهيئات الاقليمية لبحث هذا الموضوع .  
ان هذه الصلاحيات ، في رأينا ، تمثل تقدما في تطوير القانون الدولي . ولكن في ذات الوقت نود  
أن نوضح أن هذا الاستحداث الذي حدث في وقتنا الحالي لا يرخص لأية دولة ، بأى طريقة من  
الطرق ، في أن تصدر أحكاما خارج الأجهزة الدولية أو الاقليمية السابق الاشارة اليها بشأن سلوك

سلطات أخرى فيما يتعلق بحقوق الانسان ، ناهيك عن اداة حكومات أجنبية ، فهذا شيء يشمل تدخل لا مبرر له في الشؤون الداخلية .

ان السياسة التي تتبع في هذا المجال غير مقبولة ، لانها لا تأخذ في الاعتبار المواقف الحساسة التي يتعين على حكومات معينة مواجهتها حينما تتعامل مع حركات ددامة مخربة توجه من الخارج كجزء من مؤامرة دولية معلومة جيدا . ان هذه الحركات يجب أن ترفض من قبل هذه الحكومات عن طريق اجراءات لا يمكن أن تسمى اطلاقا ، أو تعتبر انتهاكا لحقوق الانسان . وهذا لا يعني أنه لا يوجد أساس للاهتمام العالمي بضمان حماية حقوق الانسان ، واحترامها في العالم . ولكن يجب أن نفهم أن هذا الاهتمام يجب أن يكون في اطار حدود علاقات الصداقة القائمة على التمايش السلمي بطريقة ايجابية بين الدول .

ويود وفد حكومة بلادي أن يكرر موقفه من مشكلة الشرق الاوسط . ان السلفادور تؤمن بأن سلاما عادلا ودائما في المنطقة لا يمكن أن يتحقق الا على الاسس التالية : أولا ، الاعتراف بوجود اسرائيل كدولة من جانب الدول العربية ، ثم تحقيق الاماني المشروعة للدول العربية وخاصة الشعب الفلسطيني . وعلاوة على ذلك فان بلدي يؤيد التنفيذ الكامل لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة وهو يؤيد استمرار هذا الموقف في علاقاته الدولية . ونحن نؤمن بأن هذا يتمشى مع رغبتنا في تحقيق العلاقات الدولية السليمة والاحترام المتبادل لكل الاطراف في هذا النزاع . ونقول بختي الصراحة ان هذا لا يعني اطلاقا أننا ننحاز الى أي جانب سياسي أو الى جانب أي من الاطراف المعنية لأن السياسة التي تنتهجها حكومة السلفادور هي التداعي المنطقي لموقف قائم على المبادئ . ولذلك فاننا نرفض أية محاولة ترمي الى ربط السلوك الدولي لبلدي مع أية دولة من دول الشرق الاوسط .

ان مسألة قبرص قد استمرت لعدة سنوات رغم جهود الأمم المتحدة ورغم الجهود التي لا تكل من جانب الأمين العام ، لايجاد حل لها . ان المحادثات التي ساعد على اجرائها قد توقفت في المرحلة الثانية ، وكما يقول في تقريره :

” . . . ان المنهج القائم على الاتفاقيات والخطوط الارشادية الحالية يمكن أن يؤدي الى تحسن سريع في الموقف الحالي في الجزيرة . . . وانه قد يكون أفضل من الاستمرار في التشبث بالوضع الراهن غير المستقر وغير العرضي ” . (A/34/L,p.7)

ولا تزال ناميبيا وزمبابوى في الجنوب الافريقي من بؤر التوتر ومصادر القلق في الأمم المتحدة . ورغم ذلك يبدو أنه ليست هناك صعوبات لا يمكن التغلب عليها لايجاد حلول للمشكلة . وعلى أية حال فان تعاون كل الأطراف المعنية أمر لا غنى عنه . وفي حالة ناميبيا بالذات ، فان خطة عمل مجلس الأمن تتطوى على آفاق طيبة ونأمل أن تنفذ .

وفي الحالات التي ذكرتها ، وفي حالات أخرى كثيرة ، فان عمليات المحافظة على السلام والتي قررها مجلس الأمن أو الجمعية العامة تلعب دورا بالغ الأهمية . وهذا هو أحد الانشطة الدولية التي برزت في الأمم المتحدة ولم تكن معروفة من قبل ، وجعلت بإمكان المنظمة القيام بفاعلية بأحد أدوارها الرئيسية .

ان اجراءات الوساطة التي تبنتها كل من جمهورية السلفادور وجمهورية هندوراس لحل مشكلتهما التي كانت موجودة منذ نزاع عام ١٩٦٩ ، ما زالت تسير بنجاح تحت القيادة الحكيمة للسيد جوزيه لويس بوستامنتي اى ريفيرو ، الذى تتوفر لديه الارادة السياسية الكاملة و ارادة التعاون لكلا البلدين وحكومتيهما على التوالي .

وبالإضافة الى الوساطة وفي اطار هذه الاجراءات التي نصت عليها الاتفاقية والتي أدت الى اعتماد حل سلمي ، فان ممثلي حكومتي البلدين عقدا عدة اجتماعات . وعن طريق الاتفاق أو التفاوض المباشر ، فانه يمكن تحقيق نجاح الهدف النهائي بمساعدة الوسيط ، والتوقيع على اتفاقية عامة توضع نهاية للمشكلات المعلقة . ويود بلدي أن يؤكد من جديد عمله من أجل السلام وورغبته في العيش في سلام وانسجام مع الجمهوريات الشقيقة في امريكا الوسطى .

لقد عقد منذ وقت قريب مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات للبلدان غير المنحازة في هافانا - كوبا .

ان بلدي ، ممارسة لدورها كمراقب ، حضرت هذا المحفل العظيم الذي يمثل بلداً في العالم النامي ، واننا نشارك الأفكار التي أعربت عنها بلدان أخرى مشاركة في المؤتمر ، والتي تهدف الى المحافظة على المبدأ الفلسفي والمبدأ الاساسي لأولئك الذين أنشأوا حركة عدم الانحياز .

ان مشكلة بليز لم تحل بعد ، وفي هذا المجال فان حكومة السلفادور تصر على رأيها ، وأنه بايجاد حل سلمي ، كما ينص على ذلك القانون الدولي ، سيكون بالامكان الوصول الى حل عن طريق التفاوض يوفق بين حقوق غواتيمالا والمصالح الحيوية لشعب بليز .

ان القول بأن مشكلة نزع السلاح مشكلة لا تحل في العالم وانها مصدر قلق مستمر للأمم المتحدة ، هذا القول من قبيل التخفيف .

ان المشكلة الخطيرة هي خطر اندلاع حرب نووية ستكون نتائجها كارثة ليست فقط على الأطراف المتحاربة ولكن بالنسبة للبشرية جمعاء .

لذلك فان حل مشكلة نزع السلاح في اطواره الجديدة يعتمد على الدولتين العظيمين .

ان برنامج هذه الدورة للجمعية يتضمن في جدول أعماله بنوداً عديدة تتعلق بأنشطة منظماتنا في مجال نزع السلاح . وكثير منها ربما تم بحثه في اللجنة الاولى في مجموعات انشئت لمعالجة مثل هذه الموضوعات .

ان التقارير المقدمة من لجنة نزع السلاح واللجنة المعنية بنزع السلاح لها أهمية خاصة . واللجنة الاخيرة باعتبارها هيئة تداولية خاصة بهذا الموضوع ، تضم كل أعضاء المنظمة ، وبالإشارة الى عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فان تقريرها يتضمن اعتبارات هامة أود أن أركز عليها ان اللجنة تقول من بين ما تقوله :

” ينبغي أن تكون الاهداف الفورية للبرنامج الشامل لنزع السلاح هي مواصلة التقدم الذي حققته دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة والدخول في مفاوضات لوقف سباق التسلح بجميع أشكاله ومواصلتها بصورة عاجلة ، والبدء في عملية نزع سلاح حقيقي على أساس متفق عليه دولياً ، وزيادة الثقة الدولية وتخفيف حدة التوترات الدولية ” .

” ويجدر أثناء المرحلة الاولى من تطبيق البرنامج الشامل ايلاء اهتمام خاص

الى وقف سباق التسلح فوراً ، وازالة التهديد بحرب نووية” (A/34/42, P.10)

فيما يتعلق باجراءات نزع السلاح ، فان اللجنة تفكر في حظر الاسلحة النووية ووقف سباق التسلح النووي بكافة صوره ، ووقف سباق الاسلحة التقليدية والحد من استخدام بعض الاسلحة التقليدية بما في ذلك الاسلحة التي يمكن أن تسبب معاناة لا لزوم لها .

ان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في العام الماضي قد اشتركا فيما

يشار اليه باتفاقية سولت - ٢ وهي اتفاقية بشأن الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية . واذ نفذت هذه الاتفاقية بحسن نية من جانب الطرفين ، فانها يمكن أن تقلل من المخاوف النابعة من الدمار الكامل ، وهو ما يجعل الدولتين العظميين وبقية دول الكوكب في حالة قلق دائم \* .

اذا كانت الامم المتحدة لم تحقق بالكامل كل الاهداف الاساسية ، التي أدت الى

انشائها منذ ثلاثة عقود ، فان أحدا لا يستطيع أن ينكر أنها تنوء بمهمة بالغة الأهمية في هذا

العالم المعاصر ، الذي يتسم بعدم الرضا واليأس من جانب كثير من الشعوب في مواجهة الحواجز

التي تجعل من الصعب تحقيق امانها من أجل الاستقلال او التحسن الاقتصادي والاجتماعي

الحقيقي ، حيث يؤدي ذلك في اجزاء عديدة من العالم الى منازعات حتى في المناطق الإقليمية

ما يعرض أمن الدول والسلم الدولي للخطر .

بالرغم من ذلك ، فان هذه المنظمة والوكالات المتخصصة العديدة التابعة لمنظمة الامم

\* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

المتحدة تشكل أكثر الأجهزة ملاءمة والتي تسعدنا في سعيينا الصبور على ايجاد حلول للمشكلات الرئيسية التي يعاني منها البشر .  
 وفي ختام كلمتي أود أن اكرر الاعراب عن رغبة حكومة بلادى في أن تكيف سلوكها بما يتمشى مع مبادئ القانون وايمانها الذي لا يتزعزع في الامم المتحدة باعتبارها المحفل الاعلى الذى تبحث فيه اهم مشاكل حياة البشر والعلاقات بين الدول .

السيد بن يحيى (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : لقد تلقيتم اليوم ، سيدي الرئيس ، تكريما اجماعيا مستحقا لشخصكم ، ومن خلالكم لبلدكم بعد انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، تود الجزائر ان تشارك بأكبر قدر في هذا التكريم ، ذلك لأنها سعيدة بانتخابكم الذي يشرفكم ويشرف بلادكم التي تربطنا بها علاقات عديدة . لقد حاولنا بانتخابكم ان نرد القليل من الجميل الذي يدين به مجتمع المقهورين لرئيس لجنة ال ٢٤ التي ساهمت بهذا القدر العظيم في احراز اغلى ما يعتز به شعب ، الا وهي الحرية . وقد حرصنا ايضا بهذا الانتخاب على ان نمبر عن الاحترام الذي نكنه جميعا لتنزانيا الوقورة ولرئيسها المسؤول ، ولشعبها الشجاع . اذا كانت التقاليد تقضي بأن نفتتح دورتنا بمناقشة عامة فما ذلك بكل تأكيد الا لاتاحة الفرصة للتفكير في حالة عالمنا . ويجب ان ننتهز هذه الفرصة لالقاء نظرة مستنيرة على الاضطرابات التي تهرز كوكبنا .

كثيرا ما كانت المشكلات الاقتصادية الاصل في الصراعات والتوترات التي شهدتها تاريخ البشرية . وهذا صحيح اليوم للأسف الشديد ، وربما اكثر من اى وقت مضى . وبالنسبة لنا كبلدان نامية مشغولة يوميا بالسعي الى تلبية الاحتياجات الحيوية الأولى لشعبونا المهددة في بقائها ، فان الرخاء ما يزال لفظا نظريا . ولم يعد هذا الوضع مستساغا في زمن بلغت فيه امكانيات الانسان للتأثير على الطبيعة من اجل دحر الوبيلات التي يعاني منها بدرجة هائلة .

ان نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يضحى بشخصين لاسعاد شخص ثالث اسعادا غير اكيد على كل حال ، لهو جدير اساسا بالادانة وانه في الواقع مدان . ان قانون الغاب اى حق الأقوى ، وروح السيطرة وسياسة الغزو واعادة الغزو وشياطين التوسع لاتزال تسود عالمنا . كل هذا يجرى متسترا وراء تأكيدات لأسمى المبادئ ووراء تجديد الواجهات . وفي عجز محزن لمنظمتنا . ان قوى استعمارية جديدة تعاود شحذ منافساتها في استعداد مسلح ندفع نحن ثمنه وهي تقيس نسب قواها بسلب قدرتنا على التصرف والاستحواز على المجال المتاح لنا لاتخاذ القرار وبكلمة جامعة بتجريدنا من استقلالنا وانماثنا .

لقد كثر ذكر الانفراج ولكن لا يمكن هذا الانفراج ان يتجاهل حركات تحرر الشعوب فسي



افريقيا ، وفي آسيا ، وفي امريكا اللاتينية ، ان توازن الدول العظمى وحدها ليس توازن العالم - الذى لا يمكن ان يتحقق على حساب حرية الشعوب الأخرى ، لأنه بغير ذلك لا حرية ولا عدالة في العالم الا بحرية الشعوب . لأن التوازن لا يمكن ان ينبجم الا عن تمتع الجميع بغيرات الأرض وليس عن طريق السيطرة الاقتصادية والسياسية او العسكرية للبعض على الآخرين .

وازاء هذا الخلل العالمي ، تواصل بلدان العالم الثالث معركتها المزدوجة الاقتصادية والسياسية ، بمحاولة عرض المشكلات عن طريق المساواة والمشاركة .

المساواة أولا ، مساواة الفقراء للأغنياء . ولن تتوقف هذه المساواة الا في اليوم الذى يقبل فيه النظام المستبد الحالي القائم على استغلال العدد الاكبر من الشعوب ، اقامة نظام اقتصادى وسياسى دولي جديد عادل مؤسس على التنمية المتماسكة والمتكاملة لكوكبنا كله وعلى حق جميع الشعوب في التقدم .

ثم المشاركة ، مشاركة شعوبنا في رفاه العالم ؛ فاننا نريد الكف عن ان تكون فقط نقط الارتكاز لاستراتيجيات اقتصادية وسياسية وعسكرية خارجية . نود الا نكون بعد اليوم ضحايا الأقوياء والأغنياء . نريد ان يرد الينا حقنا المشروع في المشاركة في تاريخنا وفي تاريخ العالم . اننا نود ايضا المساهمة في القضاء على موجات عدم الاستقرار السياسي في المناطق المختلفة من عالمنا ومناهضة مناطق السمية تكثف السلطة ، والعمل على توسيع تمثيل مراكز اتخاذ القرار في العلاقات الدولية واعفاء السمية الديمقراطية على العلاقات الدولية برمتها .

ان " الوضع المتضائل " المخصص لبلدان العالم الثالث في الشؤون العالمية لا يتفق مع شروطها الطبيعية الهائلة ولا مع ثقلها السكاني الكبير ، ولا مع اهمية الأسواق التي تشملها هذه البلدان . وهذا الانعدام في التناسب الذى جعل منه نظام مستبد يشكل علاوة على ذلك خطرا على امن العالم ، مؤسسة مستسافة ، هو الذى يبرر تساؤلنا ويستدعي مشاركتنا . ان البلدان النامية تعتبر ان كافة شؤون العالم تهمها بقدر ما تهم الدول الكبرى ، فلا ينبغي ان البحث في اى شيء مما يمس مستقبلها او دراسته او مناقشته وبالأحرى تقريره بمنأى عنها .

ومن بين المشكلات الكبرى التي تحدد مستقبل الانسانية ، لا يمكن التوصل الى حل مرغوب لها الا بالاشتراك مع مجموع اعضاء المجتمع الدولي . ويجب ، دون شك ، ذكر بناء السلم والحفاظ عليه

وهي المشكلة الاساسية لعصرنا . وان بلادنا التي يجعل منها ضعفا اولى ضحايا الحرب لتعلق اهمية حقيقية على السلم فهذا امر لا يقتصر عليه على كل حال بقاؤنا وناماؤنا في كافة المجالات بل يشمل في بعض الظروف بقاء الانسانية .

ان السلام ذو طابع لا يقبل التقسيم . ان السلام داخل حدود العالم المتقدم ليس بالضرورة السلام في العالم . كما انه يجب الا يتمثل الانفراج في القضاء على التوترات في شمال العالم المتقدم ولنقلها الى بلدان العالم الثالث على حساب الاضعف والافقر .

ولا يمكن اقامة سلام عالمي ، سلام دائم ، دون اعادة النظر العميق في نظام العلاقات الدولية الذي يعد في داخله مولدا للحرب بمجرد انه كان بالفعل من صنع عدد محدود من الدول لصالحها ، وعلى حساب الآخرين جميعا .

ومن الواضح اليوم تماما ان المسائل الاقتصادية الدولية تطلح نفسها على شكل اعتبارات الأمن العالمي ، وانه بالعكس ، الأمن العالمي يطرح نفسه في صورة اعتبارات اقتصادية . ان تكريس اولوية المسائل الاقتصادية قد تضاعفت وتدعم بفضل الوعي بأثر "الواقع الاقتصادي" على امن العالم .

كان من المستطاع ان تؤدي الازمة التي بدأت مع العقد الحالي الى اعادة بناء الاقتصاد العالمي وفقا لحتميات التنمية المتوازنة للعالم كله . وربما تم ذلك لو نفذت الاعلانات التي اقترتها الدورات الاستثنائية المختلفة للامم المتحدة ، التي خصصت للتنمية ونزع السلاح ، ولكن الاصرار غير المتبصر والانانية غير المتعظة للدول الغنية قد قررا للاسف غير ذلك .

وازاء وضع اصبح غير محتمل بيد وان المجتمع الدولي استسلم للاحد اذ كما لو كان قد اصيب بالعجز . وفي هذا الصدد فان الجمود الذي تتسم به الآن المفاوضات الاقتصادية الدولية يتعارض تعارضا مستغربا مع التصريحات المعبرة عن الايمان بالحوار ، والتي لم يعد الانتظام الذي ترد به قادرا على اخفاء سمتها الصورية وغير العملية .

وفي الواقع ، اليس منطق المواجهة هو الذي يفوز بالفلبة ؟ فالحماية المتزايدة ضد منتجات الجنوب والتلاعب بالذهب وعمليات الاحتياطي والنظام النقدي بصورة عامة ، حسب ما تقتضيه مصالح الدول الغنية وحدها ، دون التحدث عن وضع نظريات التدخل العسكري ضد بعض دول الجنوب ، لا يمكن ان تنبعث عن روح التعاون .

فكيف يستغرب ان من رد الفعل المشروع لتلك البلدان النامية التي تستطيع الحد من الاضرار التي يلحقها باقتصاداتها التضخم المستورد وانخفاض قيمة عملات الاحتياطي .

فلا سبيل لنا ان الا الاعتراف بان اقل ما يقال هو ان الضمير متخلف عن الحياة . وفي الواقع ، بينما بدأ التكافل والترابط بين الدول يصبح حقيقة ، لا تزال الدول المتقدمة تسعى - في نطاقات خاصة بها عن حلول لمشكلاتها ، دون ان تعبا حقا بما قد يكون لهذه الحلول من اثر على اقتصادات دول العالم الثالث .

لا ينبغي ان يقتصر البحث المشترك عن حلول للمشكلات الاقتصادية الدولية على مسألة الطاقة وحدها كما تقترح ذلك بعض الدول . وبعيدا عنا فكرة تجاهل اهمية هذه المسألة ، سواء في اوجهها التجارية أو ضرورة عملنا جميعا على ضمان انتقال متناسق الى استخدام مصادر جديدة من الطاقة . ولكنه من الخطا الاعتقاد - او الايحاء بالاعتقاد - ان نهجا انتقائيا من هذا النوع قد يصادف اى فرصة للنجاح . فالواقع ان اذا كان التعاون الدولي يبدو ضروريا في هذا المجال كما في مجالات اخرى ، لها اهمية اساسية مثل مجالات التنمية والتجارة العالمية والمواد الاولية والمسائل

المالية والنقدية . الا ان ترابط هذه المشاكل يقضي بالا يكون هذا التعاون فعالا الا في اطار نهج شامل وعلى اساس العدالة والمصلحة المتبادلة .  
وعلى اساس هذا الوضع وهذه الروح مع الاتعاظ بالتجارب السابقة ، اقترحت الجزائر خلال الدورة السادسة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات البلاد فيير المنحازة المنعقد في هافانا ، اجراء مفاوضات شاملة حول التعاون الاقتصادي الدولي من اجل التنمية ، مع الدول المتقدمة . وقد أصبح هذا الاقتراح مألوفاً لدىكم حيث انه سبق ان قدمته رسمياً مجموعة الـ ٧٧ خلال الدورة الاخيرة للجنة الكل .

ان المفاوضات الشاملة لا تسمح - بحكم طبيعتها ذاتها - بتفضيل مسألة معينة على المسائل الاخرى التي تنبغي دراستها . فهذا النوع من المباديات يستوجب في الواقع الدراسة في وقت واحد لكافة الموضوعات التي وقع عليها الاختيار ، سواء اكان ذلك في مجالات الطاقة او المال والنقد والمواد الاولية ، أو التجارة والتنمية ، من اجل التوصل الى مجموعة من النتائج الملموسة المتناسكة المتعلقة بكافة هذه المشاكل .

كما ان الامر لا يتعلق ايضا باقتراح جهاز او منبر جديد فالاجهزة القائمة للجمعية العامة ، التي توفر المشاركة على النطاق العالمي ، القادرة وحدها على ضمان اخذ مصالح كافة الدول بالاعتبار تستطيع في رأينا ان تكون النطاق لمثل هذا التفاوض .

وستكون هذه هي المرة الاولى التي يتسنى فيها اجراء مناقشة معمقة باشراف هذه الجمعية حول موضوعات كانت تعالج عادة خارجها او على هامشها ، وذلك بالعلاقة مع المكونات الاخرى للنظام الجديد الذي لا يمكن بعد الآن فصلها عنه طويلاً . ويعد مبادرات بمفاوضات محدودة - تمثرت عن نتيجة بسبب عدم وجود تفويض حقيقي صادر الى الدول المفاوضة من قبل باقي المجتمع الدولي ستتناول جميع دول العالم هذه المسائل ، للمرة الاولى ايضا ، بصورة متكاملة .

ولا يعدو ذلك الا ان يكون اعترافاً بالحقيقة الواضحة وهي ان المشكلة العالمية ليس لها الا الحل العالمي بحيث لا تعفى اية دولة من ضرورة المشاركة وفقاً لمكانياتها بطبيعة الحال ، في سد الفجوة المتزايدة بين الفنى والفقر والتي تهدد بقاء الجميع .

ان نجاح المفاوضات الشاملة المزمعة لن يتحقق بالطبع بمجرد فعل القرار الذي قد يتخذ

بهذا الشأن في الدورة الحالية . فهو اساسا رهن تغيير ايجابي في مواقف الدول المتقدمة بسبب  
 وحدوث تحول حقيقي في بعض الحالات تجاه المثل العليا التي يتضمنها النظام الدولي الجديد .  
 ومهما اصررنا فلن نصر بما فيه الكفاية على ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد يشكـل  
 هدفا سياسيا اساسا . ان الامر يتعلق باعادة تشكيل عالم ينطوى على المزيد من العدالة والانصاف  
 لا يمكن الا ان تتضاعف بدونه مصادر الاحتكاك بل والمواجهة في العالم . ان مفاوضاتنا على النطاق  
 العالمي تشكل خطوة حقيقية نحو اقامة علاقات جديدة بين البشر ، مهينة بذلك للاجيال المقبلة  
 لهذا العالم مستقبلا اكثر صفا .

ففي عالمنا الذي يتالم شديدا في سبيل السعي نحو العدالة والتنمية والحرية ينبغي الشروع  
 في ثورة هيكلية . وسوف تنهي هذه الثورة الهيكلية " النظام " السياسي والاقتصادي الذي ادانتـه  
 نهائيا المساوى والمظالم التي يحملها في طياته . وسوف تخرج هذه الثورة الهيكلية عالما من هذا  
 النظام البشع الذي يرجع الى عقلية عصر ما قبل التاريخ . ان مجتمع الفقراء - هؤلاء الذين ينسأهم  
 التاريخ على الدوام - يطمى بلمهة حدوث هذه الثورة الهيكلية . ولكننا نهيب ايضا بمجموعة الاغنياء  
 ان تعمل هي الاخرى - هي على الاخص - على احداث هذه الثورة لتستطيع المشاركة في تاريخ  
 الانسان فان المهمة تتطلب بالتأكيد تغييرات بل وانقلابات واسعة المدى .

ويتعين ان نكون صانعي هذا التغيير ، الذى لم يسبق لحجمه مثيل في تاريخ البشرية . ان الطريق طويل ، بقدر ما الهدف هائل . ولكنه محكوم علينا ان نقوم بعمل مشترك . واذ كان في عالمنا اليوم اغنياء وفقراء واطراف تأخذ واطراف تؤخذ ، فان البشرية لن تتقدم لو بنينا العالم - على افتراض امكان ذلك - حسب معادلة مقلوبة يحل فيها الاغنياء محل الفقراء وبالعكس . ان علينا ان نعمل من أجل التنمية المتكاملة والمتوازنة والمتضامنة تضامنا حقيقيا لكل البشر .

وفي هذه المهمة الرامية الى خلاص البشرية كلها ، لبس ثمة مكان للحلول قصيرة النظر ان مصلحة الجميع تقضي بفتح حوار دائم ومخلص تغذية روح بناءة دائما بحيث يمكن الاحساس جييدا بمصالح كل فرد فتحقق التحقيق المشروع .

ان الاسرة الدولية لتدرك أكثر من أى وقت مضى خطورة بعض الاوضاع القائمة في العالم . وما يتضمنه توسعها من اخطار عظيمة .

ولكنه من المشجع ان يطرد نمو التضامن الدولي ازاء الانكار المستمر لحقوق الشعوب وقدم اخذت أغلبية متزايدة من المجتمع الدولي تعترف بالمثلين الشرعيين للشعوب المناضلة وتقبلهم . وهكذا قبلت في هافانا مؤخرا سوابو وجبهة زمبابوى الوطنية كعضوين كاملي العضوية في اسرة مجموعة عدم الانحياز . وتحظى اليوم منظمة التحرير الفلسطينية بالاضافة الى ما تلقاه منذ زمن بعيد من تضامن طبيعي لدى دول عدم الانحياز - باعتراف عدد متزايد من البلدان بها كمشغل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني وجبهة البلوزاريو التي مكن كفاحها من اثبات الوجود الوطني لشعب الصحراء الغربية ، قد فرضت نفسها نهائيا على المسرح الدولي . وهذا تكرسه الاعترافات العديدة للجمهورية العربية الصحراوية في الشهور الاخيرة .

ان هذا النجاح السياسي والدبلوماسي له مغزاه الكبير الدال على حيوية كفاح الشعوب من أجل الاعتراف بحقوقها وعدالة هذا الكفاح وصوابه . ولكنها تذكرنا كذلك بأن العالم الذى نعيش فيه لا يزال يتسم بالتعارض القائم بين قوى السيطرة والاستعباد وقوى التحرر والحرية .

ويشكل الجنوب الافريقي من هذه الناحية قاعدة هائلة تطلق منها الانظمة العنصرية والامبريالية - التي هي اوثق عملائها - هجماتها ضد حريتنا وكرامتنا واستقلالنا ومواردنا .

ان مفتاح الاستراتيجية الامبريالية يكمن في الرغبة في اقامة نظام سلطة تبدو فيه مظاهر

التغير ولكنه يحافظ على سلامة اسس هذه الاستراتيجية . ففي روديسيا كما في ناميبيا تجرى محاولات لفرض سياسة واحدة على حساب حقوق شعوب المنطقة رغما عن ان المجتمع الدولي قد اعترف صراحة بشرعية تلك الحقوق .

ان واجبنا ليس فقط تأكيد تضامننا والتعبير تعبيراً عملياً عن تأييدنا لشعوب جنوب افريقيا ، بل وان واجبنا يقضي بأن نذهب الى أبعد من ذلك . فنتخذ الاجراءات التي تتطلبها الخطورة الاستثنائية لوضع ما زال مستمرا منذ ٣٠ عاما في شكل تحد متعنت للمجتمع الدولي كله . فعلى منظماتنا ان تتخذ هنا حول هذه النقطة قرارات تاريخية والميثاق يهيئ لنا الوسائل الى ذلك . والى جانب الالتجاء الى الحلول التي يوفرها لنا الميثاق ، يتعين علينا ان نواجه الدول التي تساند مباشرة او بطرق متلوية النظم العنصرية ، بمسؤولياتها الخطيرة والقيام بمبادرات قوية لتفرض المصير في الجنوب الافريقي .

ان الاستراتيجية المطبقة في افريقيا تجد امتدادها المنطقي في الشرق الاوسط . فهناك وهناك تتابع ذات القوى المعادية لتحرير الشعوب هدفاً متماثلاً وهو تثبيت السيطرة الامبريالية أو إعادة تلك السيطرة من أجل ضمان رقابة أفضل على الثروات والجهة التي تنتهي اليها . ان المؤامرة المستمرة للامبريالية وأداتها الصهيونية قد عمدت الى تزيف صحة المشكلـة الحقيقية التي تكون لب مشكلة الشرق الاوسط كلها الا وهمي حق الشعب الفلسطيني في وجود وطن في أرضه . وفي الوقت الذي اخذت فيه هذه المؤامرة تمتد ، مستعينة على مستوى التنفيذ بانضمام من لم يكن متوقفاً اليها حيث ان الامر يتعلق ببلد عربي شقيق من دول المواجهة ، يجب علينا فسي منظماتنا ان نذكر أكثر من أي وقت مضى - كي نبقى اماناً على مثلنا العليا من التضامن والالتزام لصالح القضايا العادلة - ان اى حل لهذه المشكلة لا يد ان يتضمن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية كاملة ، وهي الحقوق التي اعترف بها المجتمع الدولي واعلنها رسمياً .

ولما كانت الامة العربية و افريقيا والشعوب الاسلامية والدول غير المنحازة ودول اخرى كذلك تدرك فداحة الخطر الذي يهدد مصير الشعب الفلسطيني ، فقد ادانت اتفاقيتي كامب ديفيد - وواشنطن وما زال هذا التضامن الفياض المنقطع النظير يمتد ويتسع الى مناطق أخرى في العالم . حيث تسجل مقاومة الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلها الوحيد والشرعي نجاحات ساطعة تتناسب مع عدالة قضيتها ومثلها العليا في نضالها .

وهذا الاصغاء الواسع والثقل العظيم الذي تلقاهما جبهة التحرير الفلسطينية انما يوفران الدليل الملموس على ان هذه الاتفاقات تسير في اتجاه مضاد لمجرى التاريخ من حيث انها تنكسر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير والعودة .

ان الموقف في الشرق الاوسط متفجر بصورة كافية دون ان تزيد من خطورته الاحداث الاخيرة التي تؤثر تأثيرا خطيرا على سيادة لبنان وسلامة اراضيه ، ان ما يجرى منذ زمن طويل في هذا البلد الشهيد . نجد فيه عننا ايضا وصمة الصهيونية .

ان الخطط الاسرائيلية العدوانية الهادفة الى تجريد الامة العربية من كل شئ تتجسد في الواقع في الاحداث الخطيرة التي تتوالى في لبنان . ان اسرائيل تواصل فيه هدفا مزدوجا . ففي نطاق سياستها للسيطرة على كل المنطقة فانها تحتل جزءا من الارض اللبنانية وتنتهك سيادة هذه الدولة وتثير الحركات الانفصالية المشبوهة ولا تزال تواصل اثارها وتشجيعها ورعايتها لكافة عناصر تمزيق لبنان . وفي الوقت ذاته فانها تحاول تصفية المقاومة الفلسطينية وتلاحق دون عوائد السكان الفلسطينيين اللاجئين .



ينبغي على المجتمع الدولي أن يضطلع بكل مسؤولياته من أجل الحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه ، ووقف أعمال العدوان الاسرائيلية ضد شعب لبنان الشقيق . ومن أجل النجاح في هذه المهمة يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك بوضوح أن حلا شاملا في الشرق الاوسط يستطيع وحده أن يهين إعادة السلم . وهذا هو الدرس الذي يجب أن نستخلصه من الاحداث المتكررة في لبنان .

ان ملف الصحراء الغربية مفتوح الآن بما فيه الكفاية أمام المجتمع الدولي كله . لقد أصبحت معطياته معروفة بوضوح . انها مشكلة قضاة على الاستعمار تلقى معارضة ، وما من أحد يستطيع التشكيك في هذه الحقيقة . ان مشكلة الصحراء الغربية هي مشكلة نضال من أجل التحرر يخوضه شعب شجاع ، مصمم ومستعد لبذل كل التضحيات لتحرير وطنه المحتل والحصول على الاعتراف بحقوقه الوطنية المشروعة . ونظرا الى الاحداث الخطيرة التي لا تزال المنطقة تضارب بها منذ أربع سنوات ، فان مسألة الصحراء الغربية قد اتضحت الآن تماما من خلال كل نتائجها على الاستقرار ، والسلام والأمن لجميع شعوب هذه المنطقة من القارة الافريقية .

ومراعاة لكل النتائج الخطيرة للنزاع القائم بين شعب الصحراء الغربية ، بقيادة جبهة البوليزاريو، مثله الشرعي ، والذين يحتلون أرض وطنه ، اضطلعت منظمة الوحدة الافريقية منذ شهرين بكل مسؤولياتها خلال مؤتمر قمتهما السادس عشر في مونروفيا ، وقد استخلصت المبادئ والوسائل العملية من أجل تسوية عادلة ونهائية تتفق مع اهدافها وتقاليدها .

ان توصيات اللجنة المخصصة والقرار الذي اتخذه مؤتمر القمة السادس عشر لمنظمة الوحدة الافريقية في ٢٠ تموز/ يولييه الماضي يشكلان وثيقة جديدة وهامة من هذا الملف ، وفي نفس الوقت ، مرحلة حاسمة في البحث عن حل سياسي عادل لهذه المشكلة ومن أجل عودة السلام الى هذه المنطقة .

ان الاتفاقات التي عقدت في هـ آب/ اغسطس الماضي بين موريتانيا وجبهة البوليزاريو تشكل مساهمة حاسمة أخرى في حل سلمي وعادل للنزاع . واحتلال قوات عسكرية تابعة لدولة مجاورة " لتريس الغربية " لن يستطيع ابدا وقف سير التاريخ الذي لارجعة فيه .

وان سجلت حركة البلدان غير المنحازة هذا التطور فقد كرست دون أى غموض - في البيان النهائي لمؤتمر القمة السادس في هاغانا - حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والسلام ، وعبرت كذلك عن استنكارها اثر توسع بالاحتلال العسكرى المغربى .

فمراعاة لكل هذه النتائج الخطيرة لنزاع يواجه فيه شعب الصحراء الغربية ، بقيادة جبهة البوليزاريو ، محتلي أرض وطنه ، يتعين على منظماتنا أن تضطلع بكافة مسؤولياتها في المحافظة على السلم والأمن ، وان تقدم - بعد منظمة الوحدة الافريقية وبعد حركة عدم الانحياز - كل مساهمتها في ايجاد حل عادل ونهاى وفقا للمبادئ والاهداف الواردة في ميثاقها وحسب قراراتها . وهنا كذلك ، فان الساعة تتطلب منا مساهمة نعبر بها عن اخلاصنا للممثل العليا لميثاقنا وننصف شعبا شجاعا يناضل من أجل حقوقه المشروعة .

وهناك مشكلات أخرى عديدة يضطرب بها عالمنا وتشكل موضوع انشغال لجمعيتنا العامة ، كما يبىد وذلك من أهمية البنود المدرجة في جدول أعمالها وتنوعها ، انها جميعا تعبر عن الحقيقة القائلة أن مجتمعا يسير في طريق طويل وصعب لا تبدو فيه دائما الارادة السياسية واضحة من أجل التوصل الى حل لجميع المشكلات التي تشغلنا والتي كثيرا ما تتحكم بصورة مباشرة في مستقبل عالمنا . ان منظمة الامم المتحدة ، وهي اداة قيمة لاجراء الحوار العالمى ووسيلة لا غنى عنها لتقدم عالمنا ، ينبغى أن تظل الضمان لمستقبل الامل .

ان القضاء على النزاعات والتوترات ، وحل مشاكلنا ، كل ذلك يتطلب قرارات تتمشى مع ميثاقنا ، من أجل مواجهة التحديات المطروحة على لمجتمع الدولى في كل ما يتعلق بالسعي الى السلم والأمن والتعاون الحقيقى من أجل تنمية كافة الأمم ورفاهيتها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اننى سوف اعطي الكلمة الآن للمندوبين الراغبين

في ممارسة حق الرد .

وقبل أن أعطيها الكلمة ، اسمحوا لي أن اذكركم بأن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الرابعة تحديد عشر دقائق فقط لممارسة حق الرد حول أى بند وأن يتحدث المندوبون من مقاعدهم ولصالح انتظام العمل فاني أنوى أن أطبق هذا القرار بحزم .

السيد ديز ( شيلي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : انني آسف لا استخدام حقي فسي الرد ، ولكن البيان الذي أدلى به وزير خارجية بوليفيا اضطرني الى ذلك . وكما قال سانت توماس فان العقل يحكم كل شيء خاضع لقوة عقولنا ، وعليه يجب أن يكون لدينا حد أدنى لحب الحقيقة الذي ابتعد عنه وزير خارجية بوليفيا ، كما أنه شوّه التاريخ .

تقوم العلاقات بين الدول على أساس المعاهدات الدولية الموقعة من أطرافها وعلى أساس مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي حالتنا الخاصة بأمريكا ، الواردة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية . ومن بين هذه المبادئ ، يجب علينا التركيز على احترام سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، واحترام المعاهدات والالتزام بالتعهدات الواردة بها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهي مبادئ نحترمها جميعا . وفي هذا الصدد ، فان معاهدة السلام لسنة ١٩٠٤ قد بينت الحدود بين شيلي وبوليفيا وأوجدت سلسلة من الحقوق والواجبات بالنسبة لطرفيها ، وان بلادى قد احترمت دائماً وباخلاص عبر السنوات أحكام هذه المعاهدة .

ثم تلت هذه المعاهدة بعد ذلك بعض الاتفاقات والمعاهدات ، تشير من بينها الى اتفاقية المرور الدولي ، واتفاقية الترانزيت لعام ١٩٣٧ ، ومعاهدة التعاون الاقتصادي بين شيلي وبوليفيا عام ١٩٥٥ .

ان مطالب بوليفيا فيما يتعلق باعادة النظر في معاهدة السلام لعام ١٩٠٤ ، التي أبرمت منذ أكثر من ثلاثة أرباع قرن وبعد أكثر من ٢٤ عاما من انقضاء حرب لم تسع اليها شيلي ، تلك المعاهدة التي أيدها الرأي العام في بلدنا بأن رفع الى منصب عال شخصا أسهم في المفاوضات ، لم تكن مقبولة فيما مضى ولن تكون مقبولة في المستقبل من جانب بلدى . ومن ناحية أخرى ، فان هذا سوف يخلق موقفا ينم عن عدم الثقة ويضر بالاستقرار في المنطقة ، وانني أشير بذلك الى موضوع رسم الحدود وتحديددها .

ومع علمنا بذلك ، فان اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات تستبعد كل ما يمكن أن يؤدي الى تفاقم الخطر بين الدول الموقعة على المعاهدات . ان ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، يمنع بصفة خاصة ، أية دولة أو مجموعة من الدول من أن تتدخل بطريق مباشر أو غير مباشر ، مهما كانت الأهداف في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول ، وقد نصت على ذلك المادة ١٨ من الميثاق المشار اليه .

كما ورد هذا المبدأ أيضا في المادة ٢ فقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة .  
ولذلك فان بلدى يؤكد انه لم يقبل ولن يقبل مطلقا أى تدخل من جانب أية منظمة دولية في مسائل تتعلق بأراضيه وسيادته . ومن ناحية أخرى ، فانه من غير المقبول كذلك أن يكون من حق دولة غير ساحلية الوصول الى ساحل دولة أخرى ، متهددة بذلك حقوق هذه الدولة ، وتفهم الوفود الموجودة هنا جيدا النتائج الخطيرة التي يمكن أن تلحق بالسلم والأمن نتيجة لذلك .  
ان حق الوصول الى البحر يختلف عن حق الترانسيت ، وقد اعترفت شيلي دائما لبوليفيا بفضل المعاهدات والاتفاقات الثنائية المطبقة ، والتي أشرت اليها آنفا ، بحرية العبور خلال أراضيها معطية لها كل التسهيلات التي التزمت بها الأسرة الدولية بالنسبة للدول غير الساحلية .  
وقد وقعت بلادى كذلك على اتفاقية نيويورك لعام ١٩٦٥ ، وأكدت خلال المؤتمر السادس للدول بشأن قانون البحار ، الاتفاق على الأحكام الخاصة بتسهيلات الترانسيت للدول غير الساحلية .  
وانا ما قورن ذلك بموقف بوليفيا وبموقف قناة بنما ، فان هذا يعتبر من السخف ، وذلك لأن الموقف مختلف تماما . فمعاهدة قناة بنما عام ١٩٠٣ لم تعطى للولايات المتحدة السيادة على أراضيها ، ولكنها أعطتها فقط الحق في بعض المواقع ، وقد كان ذلك نمطا من أنماط الاستعمار . ومن الناحية الأخرى ، فان المعاهدة التي أبرمت بين شيلي وبين بوليفيا عام ١٩٠٤ بكامل حريتهما ، هي معاهدة لتحديد الحدود بين البلدين في هذا المجال . وقد حلت هذه المعاهدة بطريقة نهائية ، النزاع على الحدود ، وقد ساعد ذلك على حل هذا النزاع بين الدولتين الى الأبد ، واعترفت لشيلي بسيادتها على أراضيها وفقا للأحكام الواردة في تلك المعاهدة ، وعليه فان معاهدة ١٩٠٤ قد ركزت على حقوق السيادة لشيلي في منطقة آهلة بالسكان وخالصة لشيلي ، ويقطن مدنها مواطنون من شيلي ، وقد كان تقدم هذه المنطقة نتيجة لجهودنا .

وهناك حقائق تاريخية ثابتة تشير الى أن هذه الأراضي كانت تتبع بلادنا منذ البداية ، ولكي أثبت ذلك ، أود أن أشير الى التاريخ العام لبوليفيا كما رواه المؤرخ البوليفي أليسييس أرجيدا ، الذى ذكرانه في انتوفاجستا عام ١٩٢٤ كان السكان يتكثرون من ٩٨ في المائة من الشيليين و ٢ في المائة من البوليفيين و ٥١ في المائة من الأوروبيين .  
وعليه ، أود أن أكرر في الختام ما سبق أن قلناه في هذه الجمعية في العام الماضي وفي مناسبة مماثلة ، وهو ما لخصه ممثل شيلي كما يلي :

" أستطيع أن أؤكد لممثل بوليفيا أن هذا الطريق لا يؤدي الى البحر " .

السيد بالاسيوس دى فيزيو ( بوليفيا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : وفقا للقواعد التي تحكم مناقشات هذه الجمعية ، أود أن أطلب حقي في الرد على ما ذكره ممثل شيلي بخصوص جوهر هذه المشكلة .

فمنذ شهر قليلة ، وفي وقت اجتماع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، استخدم وفد شيلي حقه في الرد على بيان أصدرته بلاده . وأرى ان الموقف لم يتغير منذ وقتها ، فان بيان شيلي لا يزال قائما لأنه يجعل في الامكان أن نرى بوضوح الخلافات القائمة بين بلد تبحث في الماضي وبين بوليفيا التي تنظر الى مشكلات المستقبل وتلفت الانتباه الى الحاجة لحلها .

ان كل الحجج التي تضمنها بيان وزير خارجية بوليفيا مبنية على الحقيقة ، ولذلك فنحن نرفض أى كلمة تتعارض مع ذلك .

وأرى أن على بلدى واجبا ، وهو أن يذكر انه ليست له تجارب سارة في مفاوضاته مع شيلي . وبعد سنوات كثيرة من هذا الموقف ، فان بوليفيا بروح الصداقة مع دول أمريكا اللاتينية قد أعادت العلاقات الدبلوماسية مع شيلي . ومع كل فان موقف حكومة شيلي كان مجرد حديث من طرف واحد ، فقد كان موقفا قائما على " هكذا أولا شي " ، وهذه الطريقة لا تشكل اطلاقا اسلوب حل فعال لمشكلة ، ولا تتماشى مع كرامة الدولة .

ان بلدنا على استعداد للدخول في حوار وفي مفاوضات . ومع كل ، فان هذه المفاوضات لا يمكن أن تبدأ الا اذا توفرت ضمانات كافية لبوليفيا وللمجتمع الدولي ، بأنها ستؤدى الى حلول ايجابية بناءة . وليست بوليفيا على استعداد لكي تعاني من مزيد من مشاعر الاحباط .

وبلدى لا يوافق على الزعم الخفي باستمرار معاهدة ١٩٠٤ المفروضة بقوة السلاح ، والتي كانت نتيجة لحرب عدوانية . وشهدت أمريكا تجربة حديثة في هذه المنطقة . ان معاهدة قناة بنما بين بنما وبين الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٠٣ كانت معاهدة من هذا النوع ، حينما سرت المعاهدات الجديدة ، فان عبارة الاستمرار فيها قد حذفت لأن كلمة " استمرارية " استبعدها التاريخ من الأساليب الدولية في وقتنا ، وبخاصة حينما تستخدم بتجاهل وتجنب تصحيح مظالم التاريخ ، ولذلك فهي ليست جزءاً من روح دول أمريكا اللاتينية ، أو من ضمير سكان هذا الجزء من العالم .

وكما قال بوضوح وزير خارجية بلدى : ان بوليفيا بلد غير ساحلي ، وهذه مشكلة تؤثر على أمريكا بصفة عامة وقد اعترف بهذا ٩٢ رئيس دولة وحكومة في مؤتمر القمة السادس للدول غير المنحازة الذى عقد في هافانا ، وأكدت بياناتهم ذات الصلة ، أولاً ، على أن العودة الى المحيط الهادئ في سيادة كاملة حق ثابت لشعب بوليفيا ، وثانياً ، ان السلام والأمن البنائين في أمريكا يتطلبان حل هذه المشكلة . لقد اعترفت بهذا منظمة الدول الأمريكية حينما أشارت بصفة خاصة الى حقيقة ان بوليفيا بلد غير ساحلي واعتبرت ذلك بنداً في الدورة القادمة ، وقد تقرر هذا باجماع ممثلي القارة فيما عدا صوتاً واحداً معارضاً .

ان بلاغة هذا الموقف الذى اتخذته الأمريكتان ، والمجتمع الدولي على أساس القانون الدولي ، يعني ان وفد بلدى ليس في حاجة الى مزيد من التعقيبات والتعليقات .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : قد طلب ممثل شيلي الكلمة مرة أخرى لممارسة حقه في الرد ، وقبل أن أعطيه الكلمة ، أنكره بالقرار الذى اتخذته الجمعية العامة في الجلسة العامة الرابعة ، بأن عدد البيانات في ممارسة حق الرد لأى وفد يجب أن يقتصر على بيانين بالنسبة الى كل بند ، وبأن البيان الثانى سيقصر على خمس دقائق .

السيد ديبز ( شيلي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : نحن لا نرغب في فتح مناقشة في هذه الجمعية حول موضوع ليس في نطاق مسؤولية هذه المنظمة ، ونود فقط أن نبين ببساطة موقفنا في ضوء ما قاله وزير خارجية بوليفيا في بيانه .

ان الاشارة التي قام بها سفير بوليفيا الى الاتفاق لمنظمة الدول الأمريكية غير كاملة ، لأننا عارضنا هذا الاتفاق ، ليس لأننا ضد دراسة هذه المسألة ، ولكن بسبب الشكل الذي قدمت به ، مما يتعارض مع المبادئ الواضحة لميثاق منظمة الدول الأمريكية ، وكذلك مع مبادئ القانون الدولي كما أشرنا .

ان حقائق التاريخ ستبقى دون تغيير على الرغم من التشويه المتحيز الذي حدث بعد ذلك بقرن . وان حقائق التاريخ المقبل ستبنيها بلداننا بكل مقدرتها على البناء وفقا لمبادئ القانون وهي الضمانات الحضارية الوحيدة للسلام .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٥